

د. سعاد الصباح

أوراق في

السياسة النفطية

(١)



دار سعاد الصباح

د. سعاد الصباح

أوراق في السياسة النفطية (١)



دار سعاد الصباح

د. سعاد الصباح

أوراق في السياسة النفطية (١)



دار سعاد الصباح

الطبعة الأولى
تشرين / أكتوبر ٢٠٠٦

رقم الإيداع: 2006 / 373
ردمك: 99906-2-016-4

جميع حقوق النشر محفوظة

كلمة أولى

ما كاد القرن التاسع عشر يطل على العالم حتى بدأ الاقتصاد يأخذ مكانته عاملاً أول في حياة الشعوب .

لقد انتهى عصر سيادة الشأن الروحي والقيمي على الإنسان ، وأصبح الاقتصاد هو الزيت المحرك لماكينة البشرية ، وأصبح البحث في مكونات الاقتصاد وعناصره أمراً مثيراً للبحث والحوار ، مولداً نظريات متكاملة في محاولة فهم الكون والحياة والإنسان . ولعل ظهور الماركسية ، في أساسها الاقتصادي ، أكبر شاهد على التحول الذي أصاب الفكر الإنساني وبدأ يشكل وجهاً جديداً له ، نقبله أو نرفضه ، ولكننا لا نستطيع تجاهله أو إلغائه .

إذن أصبح الاقتصاد محوراً فكرياً وبحثياً وامتد تأثير نظرياته ، على تعددها ، إلى الدخول في صلب مكونات الحياة . وقد اخترت ، بكامل الوعي لدور الاقتصاد في بناء حياتنا ، الاقتصاد علماً للدراسة في جامعة القاهرة ، ومن بعدها في جامعة ساري غيلفورد البريطانية حيث أنهيت مشواري العلمي .

ومنذ ذلك الوقت تركز اهتمامي على البحث الاقتصادي وتسجيل رؤيتي للأحداث الاقتصادية ، ومحاولة استقراء المستقبل من خلالها . لقد حضرت عشرات المؤتمرات الاقتصادية على مختلف

عناوينها ، نפתاً ومالاً وتخطيطاً ، وقدمت مساهمات جادة وجديدة في تلك المؤتمرات والندوات ، وحظي عالم الاقتصاد بالقسط الأكبر من همومي الذهنية ، فكانت هذه المقالات على مدى عشرين عاماً ونيّف .

وهذه الحصيلة التي تمكنت من اختيار بعض أوراقها المنشورة في الصحف والمجلات الكويتية : «الوطن» ، «الأبناء» ، «القبس» و«الشراع» البيروتية هي بعض ما قدمت من تصورات بحثية محكومة بقوانين الاقتصاد وأدوات فهمه ، ومقرونة بتأكيد الحرص على توظيف الفكر الاقتصادي في خدمة الوطن والإنسان . إنني أوّمن بأن كل عمل نوّديه ، بالممارسة أو بالفكر أو بالتعبير ، يجب أن تكون غايته تحسين الحياة ونقلها نحو أفق أفضل للإنسان .

وإذا كنت أضع هذه التجربة أمام المختصين والقراء ، فلأن حصاد السنين التي تمضي ، يمكن أن نقطف بعض بذوره الصالحة لتكون نواة مستقبلية معطاء . على هذا الأساس كانت الكتابة أصلاً ، ومن أجل الغاية الكبيرة يكون النشر .

سعاد محمد الصباح

الأوبك..

إلى أين بعد الاحتضار؟

ترددت كثيراً في الكتابة في موضوع النفط ، لأنه موضوع معقد ومتشعب لا يمكن للمرء أن يصل إلى جذوره دون التطرق لموضوعات متعددة ، لا تقتصر فقط على السياسة أو الاقتصاد ، بل تتعداها دون مبالغة للكيميائي والفيزياء والهندسة ، وهذا في الواقع ما يجعل النفط فريداً بين المنتجات الأولية ، فسعره هو محصلة لعوامل الاقتصاد والسياسة ، وله حتمياته النابعة من تركيبه الكيميائي ، وعما ينجم عنه من منتجات نفطية . كذلك ، فإن تاريخ النفط يكاد يكون متوازناً مع تاريخ الأزمات والعواصف ليس فقط على المستوى الإقليمي وإنما على المستوى الدولي . . بل إن ما يزيد من أهميته ، أن بقاءه من عدمه قد يكون من العوامل الأساسية لبقاء بعض الدول واستمرار رفاهيتها .

غير أنني في مواجهة المخاطر الحالية في أسواق النفط ، وما تعنيه من احتمالات من مخاطر سياسية تفوق التصور ، وخاصة في ما يتعلق بمنطقتنا ، فقد توقفت عن التردد وقررت أن أكتب في موضوع محفوف بالمخاطر معقد وشائك ، ولكنه في الوقت نفسه شائق . .
والسؤال هنا :

ماذا يحدث في عالم النفط اليوم؟ وما يخبئه لنا المستقبل؟ وما تأثير كل ذلك على مصائرنا ليس في منطقة الخليج وإنما في المنطقة العربية؟

وسأبدأ بأن أقرر حقيقتين ، الأولى لا مجال للشك في أننا خسرننا المعركة الاقتصادية في مجال النفط ، وإنما ضربنا الرقم القياسي في سوء الإدارة ، وأن أقل ما نأمله حالياً أن نقلل خسارتنا ، ونحاول أن نحمي أنفسنا من الزوابع السياسية الناجمة عن الخسارة الاقتصادية .

والحقيقة الثانية هي الاعتراف ببراعة المخطط الذي رسم لنا ، وساهمنا في تنفيذه بالقسط الأكبر . مخطط فاق ما حدث سنة ١٩٦٧ والذي مازلنا نعيش مآسيه ويعلم الله متى سينتهي الفصل الأخير منه . .

القصة تبدأ سنة ١٩٧٣ حين استطاعت دول الأوبك أن تحقق ما بدا كانتصارين في آن واحد ، إذ استطاعت دول الأوبك أن تصبح السلطة الوحيدة في تحديد الإنتاج ، وفي تسعير النفط . ولقد كان قبل ذلك في أيدي شركات النفط العالمية في المقام الأول . غير أنني هنا أود أن أشير باختصار إلى أن هذا الانتصار لا يجب النظر إليه على أنه انتصار لمنظمة الأوبك ، فالظروف في تلك الفترة جعلت ما حدث أمراً طبيعياً ، ولن أسهب هنا في الأسباب إذ إن ذلك مجال لبحث كامل أقيم فيه منظمة الأوبك تقييماً موضوعياً . .

وقبل أن أدخل في الأوضاع الحالية بالتحليل ، أود أن أشير باختصار إلى أن دور المنظمة اتسم بالمبالغة والتهويل كجزء من المخطط ، إذ إن أضعف حالات الإنسان هو عندما يكون في حالة الغرور والشعور بالعظمة ، حيث يفقد عقله ولا يرى إلا نفسه ، وهنا

يمكن تسديد اللكمات له دون أن يكون في حالة استعداد لانتشائه بخمرة الغرور . كان دور المنظمة محدوداً خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩ فجميع قراراتها كانت لا قرارات إلا في حالتين ، حاولت فيهما تحديد الأسعار وفشلت ونظامها التسعيري كان خاطئاً من الناحية النظرية ولا مجال للإسهاب هنا . ولم يكن هناك أبداً سياسة للإنتاج والاستثمار والاحتياطي والتسويق والمخزون والنقل . إلخ .

واتسمت هذه الفترة بمسرحيات تلفزيونية ، وأصبح وزراء النفط في تحركاتهم واجتماعاتهم وأحاديثهم يشبهون بنجوم المسرح والسينما من قبل الصحافة العالمية . مرة أخرى جزء من المخطط ، ومزيد من الغرور . .

أما الفترة من ١٩٧٩ حتى الوقت الحالي ، فلقد انعدم فيها تماماً دور المنظمة حتى أن اجتماعاتها بدأ يدخل فيها العنف والشتيمة ، وهذه أمور مسجلة ومعروفة . وتعددت الاجتماعات واتسمت كلها بالفشل في الوقت الذي تعددت فيه الأسعار وسارت على هواها ، واتبعت كل دولة سياستين ، إحداهما ظاهرة مرتبطة شكلياً بالمنظمة ، وأخرى خفية تتسم بالهجوم والأناية ، وتشابهت قرارات المنظمة في الأسعار بقرارات مسابقات الجمال ، فهناك مثلاً ٢٦ - ٢٨ - ٣٠ دولاراً وهناك مثلاً ٣٢ - ٣٤ - ٣٦ دولاراً . بالإضافة إلى تحديد سعر النفط القياسي خارج نطاق الأوبك وقبل انعقاد المؤتمر في كاركاس ثم تلت ذلك مهزلة محاولة ابتاع سياسة الكارتل عن طريق تحديد

حصص للإنتاج ، ولأول مرة ، ولكنها كانت مهزلة لسبيين ، أولاً : إن ما تم توزيعه كحصص فاق في مجموعه الطلب العالمي على نطق الأوبك ، ومن ثم لم يكن غريباً إن فشلت معظم الدول في تسويق حصصها . ثانياً : إن المملكة العربية السعودية وافقت على تحديد الحصص بصورة غير رسمية ، على اعتبار أن موضوع الإنتاج يعد من أمور السيادة التي لا يمكن إخضاعها لقرارات المنظمة . الغريب أن الدولة الوحيدة التي كان في مقدورها ، أن تجعل سياسة الإنتاج فعالة ، وهي السعودية ، امتنعت عن التأييد الرسمي .

وخلص القول إن المنظمة فشلت نهائياً في تحديد الأسعار ، وفي محاولة ضبط الإنتاج ، وكانت النتيجة انهيار مستوى الأسعار بصفة عامة ووجود مخاطر تفوق كل تصور من الناحية الاقتصادية والسياسية ، وهذا يقودنا إلى التمعن في ما يجري .

إن الاجتماعات مستمرة ، والتنقلات السريعة تغطي شبكات التلفزيون والوضع النفطي العالمي مهدد بكارثة ، واحتمال انهيار الأسعار وارد ، والنجاح في منع هذا الانهيار أصبح متوقفاً على موافقة رئيسة وزراء بريطانيا مثلاً! وهي رافضة فكيف وصل الحال إلى هذا الوضع؟ الإجابة ببساطة أنه قد حدث تغيير هيكلي في السوق النفطي العالمي ، وإن كان مستمراً في الحدوث التدريجي دون أن نلاحظه ، وفجأة فرض نفسه . فخبأنا رؤوسنا في الرمال في البداية وتجاهلنا

وكان شيئاً لم يحدث ، فكان لابد أن تكون اللطمة هذه المرة حتى نفيق ونواجه ما حدث .

ما هي معالم هذا التغيير الهيكلي؟

❖ زيادة الأسعار:

مع المزايدة في الأسعار ودون أي أساس علمي ، ومع توقعات الاستمرار في الارتفاع كان من المحتم أن ينطبق قانون الطلب ، وأن يرفض المستهلك بصفة عامة ، وفي الدول الصناعية بصفة خاصة ، الرضوخ ، فكانت النتيجة أن ينخفض الطلب العالمي على النفط ، وبمعدلات لم تكن في الحسبان . ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع الأسعار ، واستمرار التوقعات في استمرارية الارتفاع ، أديا منطقياً إلى انطباق قانون العرض ، فزاد المعروض من النفط من الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك ، وهي دول تكلفة إنتاج النفط فيها عالية نسبياً ، ولا يمكن لها الإنتاج إلا في ظروف ارتفاع الأسعار ..

وهكذا مع تناقص الطلب العالمي من ناحية ، وتزايد المعروض من دول غير الأوبك من ناحية أخرى ، كانت النتيجة انخفاضاً كبيراً في الطلب العالمي على نفط دول الأوبك ، والذي لا يزيد إلا بقليل عن ١٣ مليون برميل في اليوم ، بعد أن كان على أقل تقدير يزيد عن ٢٥ مليون برميل في السبعينات .

النتيجة الأخرى لذلك هي أن أهمية دول الأوبك تغيرت نسبياً

فأصبحت مساهمة دول غير الأوبك في إشباع الطلب العالمي خارج الكتلة الشيوعية تفوق مساهمة دول الأوبك .

❖ منظمة الطاقة العالمية وسياسات الدول الغربية:

في الوقت نفسه وبعد أحداث ١٩٧٣ ، اتبعت حكومات الدول الصناعية المستهلكة للنفط ، سلسلة من الإجراءات والسياسات تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط بصفة عامة ، وعلى نفط دول الأوبك بصفة خاصة ، وتحمي نفسها في مواجهة أي ظروف مشابهة لمقاطعة سنة ١٩٧٣ . وكانت المبادرة في يد هنري كيسنجر الذي بدأ - تحت مظلة إعلامية كثيفة تصفه بالجهل الاقتصادي وبعدم تفهم تعقيدات الاقتصاد ، وملله من كلام الاقتصاديين ، في ظل هذا الغبار الكثيف من الدعاية - تنقلات مكوكية فعالة ، أدت في النهاية إلى تشكيل «منظمة الطاقة العالمية» التي تجمع وتنسق سياسات الطاقة للدول الصناعية الكبرى ، مثل سياسات المخزون الاستراتيجي ، والحد الأدنى للمخزون ، وسياسات ترشيد الاستهلاك ، وسياسات المشاركة في أوقات الأزمات ، والتنسيق غير العلني بين هذه الدول في شراء النفط والتعاقد عليه . ونجحت تلك السياسات في تحقيق مستوى للمخزون فاق كل التصورات ، حتى أن في إمكان هذه الدول أن تمتنع عن شراء النفط نهائياً ، ولمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، دون أن تتأثر اقتصادياتها . ونجحت سياسة الترشيد ، وانخفاض الاستهلاك من المنتجات النفطية ، وأكلت البدائل تدريجياً من برميل النفط حتى كاد الوقود يعطى بدون

مقابل ، ولا يجد له سوقاً . ومما ساهم في نجاح تلك السياسات ، أن حكومات الدول الصناعية المستهلكة بدأت تتبع سياسة من شأنها ضمان استمرار معركة الترشيد في الطاقة ، فربطت سعر المنتجات بسعر النفط الخام ، إذا كان سعر النفط الخام مرتفعاً ، وفصلت سعر المنتجات عن سعر النفط الخام إذا كان سعر النفط الخام منخفضاً . وكان ذلك عن طريق سياسة ضرائبية تضمن الارتفاع الدائم في أسعار المنتجات ، الأمر الذي يضمن استمرار الطلب على الأخير هو طلب مشتق ، في الوقت الذي زادت إيرادات هذه الدول من الضرائب على المنتجات النفطية .

❖ دور شركات النفط:

ومع انخفاض الطلب على نפט الأوبك ، وتزايد المخزون العالمي واستمرار سياسة الترشيد ، جاء دور شركات النفط العالمية ، وهو كالعادة دور مبدع يكمل الصورة ويضمن تحقيق الهدف . والحق أننا ساهمنا بقسط وافر في أن نجعل هذا الدور فعالاً . ولكي نفهم دور هذه الشركات ، وهو ليس بالأمر السهل ، فسأقدم ملاحظة في البداية ، وهي أن فعالية الأسعار الرسمية تتوقف أساساً على قبولها من قبل السوق ، وقبولها من قبل السوق يتوقف على وجود عدد كاف من العقود طويلة الأجل تربط التداول بالسعر الرسمي ، في ظل تلك الظروف تكون فعالية السعر الرسمي مرتبطة بنسبة النفط المتاجر فيه بواقع العقود إلى الكمية المتاجر فيها خارج إطار العقود ومن خلال

السوق الحر . ولقد شاهدنا منذ نهاية السبعينات أن شركات النفط العالمية أصبحت أكثر تردداً في قبول عقود النفط طويلة الأجل ، والسبب أن المصافي والتسويق أصبحت قليلة الربحية نسبياً ، فمن ناحية فإن سعر النفط الخام مرتفع ، ومن ناحية أخرى فإن سد المنتجات في الأسواق مرتفع بسبب الضرائب التي تفرضها الدولة ، فأصبحت الشركات ما بين حدي المقص ، وانخفضت معدلات الربحية ، وانخفضت نسبة النفط المتاجر فيه بواقع العقود ، مع زيادة العرض عن الطلب ، مما أدى إلى تسرب كمية كبيرة من النفط إلى السوق الحر . فزادت أهمية السوق الحر بدرجة كبيرة حيث كانت لا تزيد نسبة النفط المتاجر فيه في هذا السوق عن ٥٪ في بداية السبعينات ، وأصبحت حوالي ٤٠٪ في الوقت الحالي ، ولا شك أننا كدول الأوبك مسؤولون بدرجة كبيرة عن الإسهام في هذه العملية ، فلقد تغنينا كثيراً بقدرتنا على تخفيض الكمية التي نمن بها على الشركات الكبرى ، ولقد قمنا بتصميم عقود جديدة ، وكانت النتيجة أن فقدنا أسواقنا ، وازداد تأثير السوق الحر وسعره على السعر الرسمي ، ومعه قلت فاعلية دول الأوبك .

فمثلاً كانت الكويت تبيع ما يزيد عن ٢, ٥ مليون برميل في اليوم ، وأصبحنا نبحث عن أسواق لكي نبيع ٦٠٠ ألف برميل في اليوم . حتى هذه الكمية تباع بموجب عقود بعضها لا يعد مقبولاً تجارياً . والغريب أننا استبدلنا العقود التجارية بعقود دولة لدولة ، فمن

المعروف أنها تخضع لاعتبارات سياسية في المقام الأول ودور الشركات العالمية لا يقتصر فقط على مساعدتنا على تهيئة الملك الجديد لتولي العرش - والملك هو السوق الحر - ولم يبق سوى تنويجه ، فهذا أمر حتمي كما سألين فيما بعد ، بل إن دور الشركات يعود إلى مخطط بدأ في أواخر الخمسينات ، واعتمد سياسة من شأنها الاستثمار في النفط خارج الشرق الأوسط في مواجهة المد الناصري ، فكان الاستثمار في بحر الشمال وآلاسكا ، ولأول مرة زاد الاستثمار النفطي خارج الشرق الأوسط عنه داخل الشرق الأوسط . وصاحبت ذلك سياسة ترحيل الشركات لاستثماراتها في الشرق الأوسط إلى أماكن آمنة ، ونجحت في ذلك تحت مظلة سياسة المشاركة ، حيث باعت لنا ما أصبح مستهلكاً بالنسبة لها اقتصادياً ، وتمت تغطيته مئات المرات ربحياً ، وباعته لنا بأرقام خيالية ، استخدمت في الاستثمار في النفط خارج منطقتنا . كذلك اتبعت تلك الشركات سياسة من شأنها تنويع محفظتها من الطاقة بتكثيف الاستثمار في بدائل النفط ، حتى أن هذه الشركات أصبحت حالياً شركات طاقة وليس شركات نفط فقط .

والخلاصة أن الشركات العالمية أكملت الصورة فساهمت بجدية في تقليل الاعتماد على نفط دول الأوبك من ناحية ، ومن ناحية أخرى تدعيم مكانة السوق الحر بعيداً عن دول الأوبك ، وبدأت الآن المرحلة الجديدة ، وهي مرحلة التخلص من أنشطتها الخاسرة وتمثل حالياً في بيع المصافي وشبكات التوزيع ، حتى تجعل الدول المصدرة

للنفط وجهاً لوجه أمام المستهلك ، الذي قرر أن يرفض الرضوخ واتخذ قراراً استراتيجياً بتخفيض الاستهلاك توازره في ذلك سياسات حكوماته . وهذه المرحلة الجديدة فيها عامل يمثل درجة كبيرة من الخطورة ، إذ إنه من المنطقي أن الإنسان في مواجهة المخاطر يعود دائماً إلى وطنه ، فالمهاجر إذا واجه الاضطهاد يعود إلى وطنه حتى لو كان ذلك يعني خسارة مادية . أما نحن ففي مواجهة المخاطر والزوابع في عالم النفط ترحل رؤوس أموالنا إلى الخارج ونشتري كل الأنشطة الخاسرة في مجال النفط .

❖ إلى أين ستأخذنا هذه المرحلة الجديدة؟

كل هذه عوامل خارجية : انخفاض الطلب ، منظمة الطاقة العالمية سياسات حكومات الدول الصناعية ، مناورات شركات النفط العالمية ، غير أنه في الوقت نفسه بدأ يحدث تصدع هيكلي في منظمة الأوبك ، وبدأت الخلافات الاقتصادية تتخذ شكلاً جذرياً وليس وقتياً . فكما نعرف أنه يمكن تقسيم أعضاء منظمة الأوبك لأغراض التحليل إلى مجموعتين :

الأولى : وتتمثل في الدول الخليجية ذات الاحتياطيات النفطية الكبيرة من ناحية ، ومحدودية الطاقة الاستيعابية من ناحية أخرى ، ومن مصلحة هذه الدول أن يستمر عصر النفط إلى أطول مدة ممكنة ، إذ إن احتياجاتها المادية الحالية محدودة لصغر حجمها وحظها من

الموارد الطبيعية الأخرى محدود . ذلك يعني أن من مصلحتها ن تتبع سياسة سعرية معتدلة حتى تقلل من فعالية البدائل ومن المعروض من النفط من دول غير الأوبك .

المجموعة الثانية : وتتمثل في تلك الدول ذات الاحتياطيات النفطية القليلة نسبياً ، وذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة نسبياً ، نظراً لكبير حجم سكانها ، وهي أيضاً دول لديها موارد طبيعية وفيرة نسبياً ، ومن ثم فإن احتياجاتها للتنمية حالياً تفوق اعتبارات تطويل عصر النفط ، ومن ثم فإن معيار السياسة النفطية لتلك المجموعة ، هو في المقام الأول سياسة الإيرادات حالياً ، أما عن طريق سياسة تسعير متطرفة ، إذا كان السوق جيداً ، أو سياسة زيادة كبيرة في الإنتاج ، إذا كان السوق هشاً . .

هذا التقسيم لدول الأوبك كان موجوداً منذ بداية الأوبك ولكن لم يكن له تأثير كبير ، طالما أن الطلب على نפט الأوبك كان قوياً ، والمنظمة في وضع شبه احتكاري ، والسعودية مستعدة ، وفي وضع يمكنها أن تدفع فاتورة التطرف نيابة عن المشاغبين ، غير أنه مع انخفاض الطلب العالمي على نפט الأوبك بدرجة فاقت كل التقديرات أصبح هذا الانقسام من الناحية الاقتصادية ، يعني مصالح متعارضة في المقام الأول .

إذ أصبح المجال بالنسبة للسعودية بصفة خاصة لدفع فاتورة الخلافات محدوداً للغاية ، وما زاد في تأثير هذا التعارض الاقتصادي ،

تفانم حدة الخلافات السياسية داخل المنظمة بسبب الحرب المؤسفة بين العراق وإيران ، وتطلعات إيران وطموحاتها خارج حدودها . ومن المؤسف أن يتبلور الانقسام السياسي بصورة لا يمكن تفسيرها بالمنطق . خليجياً ، من داخل المنظمة لا تؤيد إيران ، وسوريا من خارج المنظمة تؤيد إيران ، ودول الخليج تمول سوريا وتمول العراق في الوقت نفسه . وسياسة إيران المعلنة هي أن تحطم تأثير السعودية ، وكلتاها عضو في المنظمة نفسها ، فكيف يمكن لمنظمة تتعارض فيها مصالح أعضائها وتصبح العداوة بينهم علنية . . أن تفرض وجودها وسعرها ، وإنتاجها؟ وعلى من؟ على دول صناعية حجمها الاقتصادي ، ووزنها الاستراتيجي والسياسي كبير ، وسياساتها منسقة ، أو على شركات نפט خلقت مع النفط ، تفهمه جيداً ، وتفهم خفاياه سياسياً واقتصادياً وهي شركات ليس لها جنسية ، هدفها الوحيد الربحية وبينها درجة من التنسيق والتماسك والتفاهم ، في بعض الأحيان كان معلناً ، وفي أغلبها خفياً؟

❖ الرؤية المستقبلية:

في ظل هذه الظروف التي تمثل تغييراً جذرياً في الأوضاع يصبح السؤال عن المستقبل ملحاً وواجباً ، وهنا اقتصر على تحديد تصوري لبعض الملامح الأساسية لرؤى المستقبل . .

أولاً: في رأيي إن السوق الحر أصبح الآن العامل الرئيسي المحدد للأسعار ، ولكنه في الماضي كان من العوامل المحددة للأسعار فقط

وما بقي هو أن يتمتع بالاعتراف الرسمي ، ولا يكفي القبول الضمني . فمُنظمة الأوبك انتهت فعلياً وما بقي إلا أن تنتهي رسمياً ، ويجب أن نواجه الحقيقة ، ونكيّف سياستنا لتمشى مع ذلك التغيير ، فليس من المصلحة أن نركب رؤوسنا ونعانَد في أمر ضروري كهذا . .

ثانياً : المخاطر السياسية التي تواجه منطقة الخليج تمثل أكبر تهديد للأمة العربية في تاريخها المعاصر ، كنتيجة للتغيرات التي حدثت في سوق النفط والهزيمة الاقتصادية التي يجب الاعتراف بها . فلقد جربت الدول النفطية في تاريخها المعاصر الوفرة والفائض المعتمد أساساً على النفط . فكيف سيواجه الهيكل الاجتماعي والتشكيل السكاني تجربة الندرة والعجز في ظروف لم يتح فيها للقطاع الداخلي غير النفطي في بعض الدول حتى أن يولد؟ .

ثالثاً : منظمة التعاون الخليجي تمثل بداية منطقية ولكن ليس بوسعها مواجهة المخاطر الاقتصادية في مجال النفط ، لذلك لا يمكن لها أن تكون قادرة وحدها على مواجهة العواصف السياسية التي تواجه منطقة الخليج والأمة العربية بأسرها . فلا بد من توسيع الدائرة لتشمل تعاوناً ، على الأقل بين منظمة التعاون الخليجي من ناحية والعراق ومصر من ناحية أخرى . فعلى المستوى النفطي ، فإن كل برميل في الوضع الحالي له تأثيره على أسعار النفط وأسواقه ، وكل من العراق ومصر يصدران النفط والطاقة

التصديرية لهما تزيد على ٤ ملايين برميل في اليوم ، وعلى المستوى النفطي أيضاً فقد تتسع الدائرة لتشمل الجزائر وتونس ، الأولى مصدرة للنفط والثانية في طريقها لأن تصبح مركزاً للتكرير ، ومنطلقاً استراتيجياً لتصدير المنتجات النفطية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط . هذا التشكيل يُحيد في البداية تأثير السياسات المشاغبة لكل من ليبيا وإيران ، وقد تكون النتيجة في النهاية ، متى ما قررت ليبيا التوقف عن سياسة المشاغبة ، وهو أمر لا يمكن استبعاده في ظل انخفاض العائدات النفطية ، إن من مصلحتها التنسيق مع الدول العربية النفطية في منطقة الخليج والعراق ومصر والجزائر وتونس .

ومن الناحية السياسية ، يجب أن نواجه الأمور بصراحة . إن أمن منطقة الخليج يستند استراتيجياً على المستوى الإقليمي على القوة العسكرية لكل من مصر والعراق ، فهما يمثلان الدرع الواقعي في الشمال والجنوب لأمن الخليج على المستوى الإقليمي .

رابعاً : يجب أن تقوم دول مجلس التعاون الخليجي باتخاذ إجراءات سريعة تحول دون حدوث تنافس فيما بينها في أسواق المنتجات البترولية ، فسوق هذه الدول منطقياً يتمثل في جنوب شرقي آسيا . ولقد اتجهت الدول الخليجية لسياسة التكرير المحلي لنفطها ، وتصدير المنتجات بدلاً من الخام ، والخوف هنا أن يحدث فائض يؤدي إلى منافسة غير مرغوب فيها ، وقد تأتي كنتيجة لتدخل

طرف ثالث ، مثلاً «شل سنغافورة» ، لتتقود معركة لكسب السوق وخاصة لوجود فائض لديها ، وقد تجر الدول الخليجية إلى تخفيض الأسعار .

خامساً : من المحتمل أن تقوم تجمعات نفطية أخرى أكثر منطقية مثلاً ، لا يمكن استبعاد تشكيل (كاريبي - بحر الشمال) يضم فنزويلا ، المكسيك ، أكوادور ، المملكة المتحدة ، النرويج ، الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك لا يمكن استبعاد تنظيم على مستوى جنوب شرقي آسيا ، يضم في البداية أندونيسيا وسنغافورة ، وقد يضم في مرحلة لاحقة الهند ، والصين الشعبية .

سادساً : يجب أن نحتاط من سياسات الاتحاد السوفيتي ولا يجب أن نخدع بتصريحات الدفاع عن دول الأوبك والتعاطف مع دول الخليج ، وألاً ننسى أن بداية حرب الأسعار بدأت بتخفيض الاتحاد السوفيتي لسعر نفطه الخام ، وألاً ننسى أيضاً أن وجود الاتحاد السوفيتي في أفغانستان ، رغم الثمن الباهظ الذي يدفعه الآن ، ليس بهدف احتلال طبيعة قاسية وجبال وقبائل معادية ، وإنما الهدف هو منطقة الخليج والوصول إلى المياه الدافئة ، وخاصة إذا كان الوصول سيكون على تربة نفطية وليس صحراء قاحلة . . وألاً ننسى كذلك أن الاتحاد السوفيتي يتبع سياسة الشغب بصفة عامة لخلق جو من عدم الاستقرار ، فتارة في سوق الذهب ، وأخرى في سوق العملات ، وتارة في سوق النفط . .

سابعاً : إن وجود الأسواق المستقبلية في بعض منتجات النفط أمر واقعي ، واحتمال توسع هذه الأسواق لتغطي باقي المنتجات والنفط الخام ، أمر لا يمكن استبعاده ، خاصة بعد أن بدأت شركات النفط العالمية فلسفة جديدة قائمة على التجارة في النفط ومنتجاته في المقام الأول ، وبعد أن تفسى وجود الوسطاء وقبولهم كمتعاملين من الدول النفطية سواء بصورة علنية أو ضمنية . مغزى ظهور هذه الأسواق أن محاولة فرض الأسعار من أي تجمع نفطي لن يكلل بالنجاح ، ويعني أيضاً أنه يمكن الاستغناء جزئياً عن المخزون ذي التكلفة المرتفعة ، الأمر الذي سيعطي مرونة أكثر وتكلفة أقل للدول الصناعية المستهلكة .

❖ بعد النظر المطلوب:

في ظل هذه المتغيرات يجب على الدول الخليجية اتباع سياسة واقعية نابعة من مصالحها القومية ، والخروج من متاهات الماضي ومشاكله وليس هذا بالأمر الصعب ، فلدينا الخبرات ولا ينقصنا إلا التصميم والجدية .

وهنا أختتم هذا الموضوع بالتحذير من اتباع سياسات لا تتسم بالتأني والصبر ، وبعد النظر ، إذ إن الأمر خطير للغاية ، والعواقب قد تكون وخيمة ، ليس فقط على منطقتنا ، وإنما على العالم ، ونحن جزء منه ، ولنا فيه استثمارات كبيرة تمثل مصدراً لا يستهان به

للدخل ، فأى سياسة من شأنها مثلاً إغراق أسواق النفط (زيادة المعروض من النفط) بهدف الانتقام أو تدعيم قيادة السوق أو لأي أسباب أخرى . . يؤدي إلى هبوط كبير في الأسعار ينعكس تأثيره على أسواق المال والاستثمار كافة ، وأسعار العملات في العالم أجمع ، مما يؤثر تأثيراً عكسياً على استثماراتنا في الخارج ، بالإضافة إلى خلق جو عام من الفوضى وعدم الثقة الاقتصادية ، وواضح أن مثل تلك السياسة ليست من مصلحة أحد . . .

* * *

بعد الاتفاق الأوبك إلى أين؟

عند كتابة مقالتي السابق «الأوبك . . بعد الاحتضار . . إلى أين؟» كان اجتماع دول الأوبك مازال مستمراً ، وبعد وصول مؤتمر الأوبك إلى اتفاق ، أود أن أشير إلى أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه لا يدعوني إلى تغيير موقفني الموضح في المقال . بل على العكس فمازلت متشائمة فيما يتعلق بمستقبل «منظمة الأوبك» وفعاليتها واستمرارها .

وهناك بعض الملاحظات فيما يتعلق بالاتفاق الذي تم التوصل إليه ، أود أن أشير إليها باختصار :

أولاً : الاتفاق لا يتسم بالواقعية ، فالسعر المتفق عليه ، وهو ٢٩ دولاراً أمريكياً للبرميل بالنسبة للنفط القياسي ، يزيد عن الأسعار السائدة في السوق الحرة ، التي تتراوح ما بين ٢٧ و٢٨ دولاراً أمريكياً للبرميل للنفط المبتل . كذلك فإن قيمة البرميل من المنتجات البترولية لا تزيد في الوقت الحالي على ٢٦ دولاراً أمريكياً للبرميل .

أما بالنسبة للحد الأقصى للإنتاج الذي تم التوصل إليه وهو ١٧, ٥ مليون برميل يومياً ، فهذه الكمية تزيد عن الطلب الحالي على نفط الأوبك ، وهو ما يقارب ١٥ مليون برميل يومياً ، ويزيد

عن الطلب المتوقع الذي يحتمل أن يكون ما بين ١٦ و ٥, ١٦ مليون برميل يومياً .

أما الفروق التي تم الاتفاق عليها ، فهي بعيدة عن الواقعية ، لأنها قد تؤدي إلى الإضرار بأسواق نفط الخليج ، فقد كانت الكويت والسعودية تطالبان بزيادة الفروق ما بين ١, ٥ و ٢, ٥ دولار ، وهما تقبلان تخفيض الفروق بدلاً عن زيادتها بمقدار دولار واحد ، وهو الفرق ما بين نفط نيجيريا و نفط السعودية ، الأمر الذي من المتوقع أن يؤدي إلى صعوبة تسويق دول الخليج ل حصصها ، وخاصة الكويت .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن الاتفاق لا يشير إلى وجود أي نظام لمراقبة التزام الدول الأعضاء بحصصها ، ولا توجد أي وسيلة يمكن عن طريقها اكتشاف ما إذا كانت إحدى الدول قد تعدت حصتها .

ثانياً : الاتفاق هش ، ويتوقف نجاحه في المقام الأول على التزام الدول غير الأعضاء بالاتفاق . وكل ما نعلمه في هذا المجال هو أن المكسيك متفاهمة ، وعلى وجه الخصوص يتوقف نجاح الاتفاق جوهرياً على التزام بريطانيا ، ويعتمد على ألا تخفض بريطانيا سعر نفطها الخام بما يزيد عن نصف دولار كحد أقصى ، وعدم زيادة بريطانيا لإنتاجها عما هو عليه الآن ، وكلاً الشرطين غير مضمون ، في جو تواجه فيه بريطانيا ضائقة مالية ، فضلاً عن أنها

مقبلة على عام انتخابات ، فإذا خفضت بريطانيا سعر نفطها دولاراً ، وهو أمر محتمل للغاية انهار الاتفاق نهائياً .

ثالثاً : إن الاتفاق يفترض قبول المملكة العربية السعودية بأن تتحمل أكبر درجة من التضحية للدفاع عن الاتفاق ، والنية متوافرة لذلك ، ولكن المجال هنا ضيق ، إذ إن السعودية بلغ إنتاجها في الوقت الحالي أقل مستوى ، وهو يزيد بقليل عن ٣ ملايين برميل يومياً ، والسعودية تحتاج لأن تنتج ٥, ٤ ملايين برميل يومياً على الأقل ، لمواجهة متطلبات السوق الداخلية من الغاز المصاحب .

رابعاً : إن الاتفاق يتجاهل أنه حدث تغير جوهري في هيكل السوق العالمية للنفط ، كان من نتيجته أن تحتل دول الأوبك حالياً المقام الثاني ، بدلاً من المقام الأول كما كان الحال سابقاً . .

وأخيراً ، فإن سياسات الدول الصناعية ستستمر في فرض ضرائب على المنتجات البترولية ، بحيث لا ينعكس انخفاض أسعار النفط الخام على أسعار المنتجات البترولية ، ضماناً لاستمرار الترشيد في الاستهلاك ، وانخفاض الطلب على النفط الخام . ونتيجة هذه السياسة هي أن يستمر الضغط على الدول المصدرة للنفط الخام من ناحية وخاصة دول الأوبك ، ومن ناحية أخرى يعني أن انخفاض سعر النفط الخام وعائداته للدول المصدرة يمثل زيادة في حصيلة خزانات حكومات الدول الصناعية ، وكأن هذه الدول الصناعية أصبحت في موقف من يفرض الضريبة على الدولة المصدرة للنفط .

والدليل على تصميم الدول الصناعية على الاستمرار في تلك السياسة جاء في أعقاب اتفاق الأوبك الأخير، فميزانية بريطانيا لسنة ٨٣ - ١٩٨٤ التي أعلنت بعد يوم واحد من الاتفاق، زادت فيها الضريبة على سعر البنزين بمعدل ٤ بنسات على الغالون. بحيث ارتفع متوسط سعر الغالون من ١, ٦٥ جنيه استرليني إلى ١, ٦٩ جنيه استرليني، في الوقت الذي انخفض فيه سعر النفط الخام في اليوم السابق خمسة دولارات للبرميل الواحد.

١٠ سنوات بعد أزمة النفط

عقد في الرابع عشر والخامس عشر من أبريل الماضي مؤتمر في جامعة ساري بمناسبة مرور عشر سنوات على ما يسمى بأزمة الطاقة . أي ما ينظر إليه كأزمة ، نتيجة لقرارات منظمة الأوبك في العام ١٩٧٣ حيث لأول مرة مارست الدول المصدرة للنفط حقها في تحديد أسعار النفط وإنتاجه وحدها ، باعتبارها أن ذلك من أمور السيادة ، وما صاحب ذلك من ارتفاع في أسعار النفط بمعدلات لم يسبق لها مثيل . وفي الواقع فإن ما حدث منذ العام ٧٣ يستحق البحث والتدقيق بهدف التعرف على العوامل التي أثرت على سوق النفط العالمي خلال تلك الفترة ومن ثم محاولة الخروج باستنتاجات تتعلق بالمستقبل ، والتغيرات التي حدثت قد تكون مدعاة للدهشة وبعيدة عن كل التصورات . فالندرة قد أصبحت فائضاً ، وارتفاع الأسعار أصبح انخفاضاً بل يحمل في طياته مبادئ الانهيار والإنتاج والاستهلاك تديناً إلى مستويات لم تكن في الحسبان ، والأوبك بدلاً من أن تكون في موقف المحدد والمتحكم أصبحت في موقف المتفرج بل المتوسل ، وبريطانيا بدلاً من أن تعاني من تأثير ما تقرره الأوبك أصبحت شرطاً لنجاح الأوبك واستقرار السوق النفطي ، فماذا حدث بين العامين ١٩٧٣ و١٩٨٣؟

لقد حضر المؤتمر كبار المتخصصين في شؤون النفط من الساسة ورجال الأعمال وأعمدة صناعة النفط والأكاديميين ورجال المال . وكان الشيخ علي الخليفة وزير النفط هو الذي سيفتح المؤتمر ويلقي الكلمة الرئيسية ، ولكن ، ولظروف طارئة تتعلق بسانتافي ، اضطر للاعتذار في آخر الوقت ، وكم كان بودنا جميعاً أن يكون بيننا لما له من دراية وخبرة بموضوع النفط ، وكم أنا فخورة بواحد من أوسمة الفكر في وطني ، ولسوف نكون في ذروة السعادة حين يزداد عدد أعمدة الفكر في هذا الوطن وتزداد مصابيح الفكر فيه توهجاً وبريقاً .

يبدو من المفيد أن نلقي نظرة مختصرة على بعض الشخصيات التي حضرت المؤتمر ووجهات نظرها ، ولقد كانت كلمة وزير الطاقة البريطاني السيد نيجيل لوش مرآة لموقف بريطانيا بصفة عامة ، وهو موقف المتفرج من مركز قوة والذي يراعي في المقام الأول مصلحة بريطانيا ونفط بحر الشمال ، وينسق مع الموقف الأمريكي تجاه منظمة الأوبك . فانهيار الأسعار يضر بالاقتصاد البريطاني ، لأن له أثراً عكسية على أسواق المال في الأجل القصير ، وعلى الاستثمارات في التنقيب عن النفط ، وعلى البدائل ، وهو أمر لا تقبله الإدارة الأمريكية . ومن ناحية أخرى ، فإن الغرب لا يرغب في أن يرى منظمة الأوبك تسترجع قوتها وسيطرتها على أسعار النفط ، لذا ، كان موقف بريطانيا هو التعاون الضمني غير المعلن في إنجاح مؤتمر الأوبك الأخير في لندن وذلك بعدم تخفيض أسعار نفط بحر الشمال بدرجة

تؤثر على سوق النفط النيجيري ، مما قد يدفع نيجيريا لتخفيض أسعارها ، بصورة لا تتفق مع قرارات الأوبك ، وفي الوقت نفسه امتنعت بريطانيا عن التأييد العلني أو الحقيقي لمنظمة الأوبك .

وشارك في أعمال المؤتمر البروفيسور موريس أدلمان ، وهو من «فطاحل» المتخصصين أكاديمياً بالنفط ، وكتاباته تعد المرجع الرئيسي لكل الدارسين للنفط وخفائاه منذ فترة طويلة وموقف البروفيسور أدلمان لم يتغير ، فهو من أكبر الدعاة لتحرير سوق النفط ، من الاحتكارات والتجمعات كافة ، سواء كانت تجمعات كارتل ، التي تشمل شركات النفط الكبرى أو تشمل الدول المصدرة للنفط . لذا ينظر إليه في بعض الأحيان على أنه عدو الأوبك الأول . ومن وجهة نظره ، فإن سعر النفط في الأجل الطويل سيتحدد في سوق حر باعتبار الطلب والعرض ، ومن ثم فإن مصير أي تجمعات تحول دون فعالية السوق الحر مهددة بالانهيار .

النتيجة المنطقية لو انضبطت هذه النظرية ، فإن سعر النفط سيتحدد بما يساوي التكلفة الحدية لاستخراج برميل النفط في الآبار الحدية ، أي أنه يتوقع أن يكون سعر النفط في الأجل الطويل في حدود تقل عن عشرين دولاراً للبرميل ، غير أن البروفيسور أدلمان يود أن يرى انهيار الأوبك ، لكنه لا يتوقع أن يحدث ذلك في الأجل القصير ، ويلقي باللوم بل العتاب على المملكة العربية السعودية ، فلولاها لانتهدت منظمة الأوبك من مدة ، وهو أيضاً من هؤلاء الذين

يتبنون فكرة التآمر في تحليل الأحداث التي أدت إلى قرارات العام ١٩٧٣ ، لأنه يعتقد بأن شركات النفط الكبرى لكي تحقق أهدافها وسياساتها فيما يتعلق بزيادة الربحية وتحسين اقتصاديات الاستثمار في البدائل والاستكشافات النفطية في الأماكن الصعبة والعالية التكلفة ، سعت إلى زيادة الأسعار ، ولتحقيق ذلك شجعت بطريقة خفية ، ثم استخدمت منظمة الأوبك لتحقيق أهدافها . ولقد تمادى في تحليله للتآمر عندما اعتبر شركات النفط الكبرى عملاء لدول أجنبية ومحصيلي ضرائب لمصلحة دول الأوبك .

ومثلت بروفيسورة إديث بنروز وجهة النظر المعتدلة . فقد كانت كلمتها في المؤتمر كالعادة قائمة على خبرة طويلة في شؤون النفط ومعرفة عن قرب ، لظروف الدول المصدرة للنفط ودول العالم الثالث ، كذلك فهي على دراية بالخبرات النادرة في شؤون شركات النفط الكبرى ، وكتبها القيمة تعد من المراجع المهمة في الشؤون النفطية . ولقد كان من حسن حظي أن أتعلم في المراحل الأولى على يديها . ووجهة نظرها تتسم بالواقعية ، فهي من ناحية ترى أن هناك قدراً كبيراً من المبالغة في الدور الذي لعبته منظمة الأوبك في السبعينات ، ومن ناحية أخرى فهي تعتبر أن الدور المحدود للمنظمة ، يمكن اعتباره في بعض الأحيان من عوامل الاستقرار ، وهي في ذلك ترجع الاستقرار إلى دور السياسة السعودية في المقام الأول ، وتحليلها لوضع منظمة الأوبك حالياً ، هو موقف ضعيف ومهدد ، وأن تنبؤاتها

في الأجل الطويل هي استمرار تآكل دور المنظمة وازدياد دور السوق الحر . ويشارك البروفسور بنروز في كثير من النقاط الأستاذ روبرت مابرو من جامعة اكسفورد ، وإن كان أكثر تفاعلاً فيما يتعلق بمصير منظمة الأوبك ، وهذا أمر متوقع ، فلقد كان الأستاذ مابرو من أوائل الذين تفهموا طبيعة المنظمة ودورها ، وكان في كثير من الأحيان على قرب من قرارات المنظمة وسياساتها .

أما رئيس شركة شل سير باكسينديل ، فقد حذر من موجة التفاؤل التي سادت في الآونة الأخيرة ، وتوقع الاستمرار في انخفاض الأسعار . وفي رأيه أن سوق النفط هش وغير متماسك وخلال تلك المرحلة الانتقالية ، فإن أي تغيرات سياسية غير متوقعة في الشرق الأوسط قد تؤدي إلى تغيرات وجهات النظر وبسرعة ، ليحل الشعور بالندرة محل الشعور بالوفرة ومن ثم ارتفاع الأسعار ، وهي نقطة مهمة ، فالنفط هو سلعة فريدة ، من حيث تمازج العوامل وتشابكها سياسياً واقتصادياً .

ولقد حضر المؤتمر وشارك في أعماله ما يربو على مائتين من المهتمين بشؤون النفط ، ولقد تلخصت المناقشة في النهاية في شبه إجماع ، هو أن أسعار النفط ستستمر في الانخفاض حتى العام ١٩٨٥ ، كرد فعل للانخفاض في الاستهلاك ، الذي نجم هو الآخر عن ارتفاع الأسعار في السبعينات ، كذلك فإن التوقعات في أواخر الثمانينات ، هي أن يبدأ سعر النفط في الارتفاع مرة أخرى ، ولكن بصورة تدريجية وبعيدة عن القفزات . هناك أيضاً اتفاق على أن النفط

سيستمر في كونه المصدر الأول للطاقة حتى نهاية القرن ، وإن كانت أهميته النسبية ستتضاءل تدريجياً ، أما فيما يتعلق بمصير منظمة الأوبك فالآراء هنا تباينت ، وإن كان هناك اتفاق على أنه من الصعب التصور أن تستعيد المنظمة الدور الذي لعبته في السبعينات ، واحتمال الانقسام نظراً لتفاوت المصالح يظل احتمالاً وارداً . كذلك فلا يستبعد ظهور تجمعات نفطية جديدة لا يكون لأحدها سلطة التحكم ، وإنما تمثل فيما بينها حالة توازن القوى ، وتتفاعل مع السوق الحر في تحديد الأسعار . أما دور السوق الحر فهو في تزايد من حيث الأهمية ، والمسألة مسألة وقت . وإن كانت وجهات النظر في ذلك غير متفقة ، وخاصة الأستاذ مابرو الذي يتوقع كارثة إذا ما احتل السوق الحر المقام الأول في تحديد الأسعار .

ما هي السياسة التي ستتبعها الكويت؟

من المتوقع أن تقوم السياسة الكويتية ، على أساس افتراض استمرار انخفاض الأسعار ، وذلك يعني سياسة ترشيد الإنفاق من ناحية ، وتكثيف الجهود الاستثمارية في دعم القطاعات البديلة من ناحية أخرى . أما التوقعات الخاصة بمنظمة الأوبك فهي تعني أن السياسة الكويتية النفطية ستنبع من مصلحة الكويت أولاً ، وبالتنسيق مع الدول الخليجية ، وبالتعاون مع كل من مصر والعراق لأسباب نفطية واستراتيجية .

عام على أزمة الأوبك

بدأت أزمة سوق النفط في مثل هذا الوقت من العام الماضي ، حيث وصل الوضع إلى درجة كبيرة من الخطورة ، إذ انخفض الطلب على نفط دول الأوبك بدرجة لم يسبق لها مثيل إذ كان الطلب في المتوسط حوالي ١٥ مليون برميل يومياً ، بل إنه وصل في بعض الأحيان إلى ١٣ مليون برميل يومياً ، وانعكس هذا الوضع على الأسعار فوصلت أسعار السوق الحر إلى مستوى أقل بكثير من الأسعار الرسمية ، وساد جو من التشاؤم تمثل في شيوع توقعات باستمرار الأسعار في الانخفاض ، بل تنبأ البعض بالانهيار ، ومن العوامل التي أدت إلى تأزم الوضع الشتاء المعتدل الذي ساد أوروبا وأمريكا ، كما أن شركات النفط قد عمدت إلى تخفيض مخزونها مما أدى إلى ازدياد الضغط على دول الأوبك فلجأ بعضها إلى إعطاء الخصومات ، وأصبح من النادر أن نجد معاملة تقوم على أساس الأسعار الرسمية . وزاد الأمر تعقيداً وجود جو سياسي متأزم في منطقة الشرق الأوسط والخليج ، جعل من المعتذر تحقيق التفاهم بين الأعضاء المهمين في منظمة الأوبك . لذا ، لم يكن غريباً أن يفشل اجتماعا ديسمبر سنة ١٩٨٢ ويناير سنة ١٩٨٣ في تحقيق استقرار في الوضع النفطي . وما إن حل شهر مارس إلا وكان احتمال الانهيار احتمالاً وارداً ، وتحت ضغط هذا الاحتمال كان مؤتمر لندن في مارس ١٩٨٣ ، الذي حقق اتفاقاً مازال سارياً حتى الآن .

ولقد كان هدف هذا الاتفاق أموراً ثلاثة :

في المقام الأول : إن دول الأوبك ، ودول غير الأوبك ، أرادت أن تبين أن الوصول إلى الاتفاق أمر حتمي لا مفر منه ، وأن البديل هو انهيار الكامل للأسعار ، الأمر الذي إذا حدث سيضر بالجميع دون استثناء .

ثانياً : إن الاتفاق يعني تخفيض الأسعار ، ولأول مرة ، لتتفق مع الأسعار السارية فعلاً في الأسواق الحرة ، ومن ثم حرمان هؤلاء الذين يقومون بإعطاء خصومات من تحقيق أية مزايا نسبية على حساب الآخرين .

ثالثاً : إن الاتفاق يهدف إلى إعطاء إشارة واضحة للمستهلكين بأن أسعار النفط انخفضت وأن الاتجاه الانخفاضي أمر متوقع ، ودول الأوبك تتبع سياسة واقعية قائمة على أساس أن الأسعار الحقيقية للنفط لن ترتفع ولفترة معقولة في المستقبل .

والهدف الرئيسي من هذا الاتفاق هو أن تتوقف عملية التحول عن النفط ، وكان الجديد في الاتفاق أمرين أولهما هو نجاح الأوبك في تحديد حد أقصى للإنتاج ، والوصول إلى اتفاق حول توزيع الحصص بين الأعضاء . وفي الواقع إن الوصول لمثل هذا الاتفاق لتحديد الإنتاج والحصص لم يكن أمراً متوقعاً ، إذ إن دول الأوبك استمرت ولفترة طويلة في استبعاد هذا الموضوع من جدول أعمالها باعتباره أمراً متعلقاً بالسيادة .

ثانيهما ، هو اتباع سياسة واقعية تعترف بإمكانية انخفاض الأسعار ، وليس فقط في ارتفاعها ، ولاقت هذه السياسة مقاومة شديدة ، وخاصة إذا أخذ في الاعتبار الظروف التاريخية التي نشأت في ظلها منظمة الأوبك والسياسات التي اتبعتها المنظمة منذ السبعينات . فالمنظمة أنشئت بهدف منع انخفاض الأسعار ، وركزت منذ السبعينات على سياسة رفع الأسعار ، لذا بدا من الصعب سيكولوجياً أن يتفق الأعضاء على تخفيض الأسعار في ظروف اتسمت بالضغط من قبل الدول غير الأعضاء والدول المستهلكة وشركات النفط الكبرى .

ونتيجة لهذا الاتفاق شاع جو من التفاؤل ، ففي رأي البعض أن الأزمة كانت أزمة وقتية . فشركات النفط الكبرى ومنظمة الأوبك ستتبع سياسات تتسم بالمسؤولية من شأنها تحقيق استقرار في سوق النفط ، وأن التحالف السعودي الكويتي الذي نجح في تحقيق ضغط على باقي الأعضاء ومن ثم تخفيض الأسعار بمعدل ٥ دولارات للبرميل سيضمن مرحلة انتقالية خالية من الهزات تنجح في استيعاب الأزمات . كذلك كان هذا التفاؤل قائماً على عدة افتراضات من أهمها أن الطلب العالمي على نفط منظمة الأوبك سيرتفع ليصل إلى حوالي ٢٢ مليون برميل يومياً في الربع الثالث أو الرابع على الأكثر من عام ١٩٨٣ .

والآن . . تتكرر الصورة مرة أخرى بعد مرور عام عليها . .

فالطلب العالمي على نפט الأوبك في الربع الأخير من عام ١٩٨٣ لا يزيد عن الطلب في الربع الثالث وهو حوالي ١٨ مليون برميل يومياً . وبحلول الربع الأول من عام ١٩٨٤ فإن الطلب العالمي (باستثناء الدول الشيوعية) لا يتوقع له أن يزيد عن ٤٥,٥ - ٤٦ مليون برميل يومياً ، فإذا افترضنا أن زيادة الإنتاج في الربع الأخير من عام ١٩٨٣ ستؤدي إلى تخفيض المخزون بمعدل إلى ٢ - ٣ ملايين برميل يومياً في الربع الأول من هذا العام ، وبافتراض شتاء معتدل وزيادة إنتاج دول غير الأوبك فإن الطلب على نפט الأوبك من المتوقع له أن لا يزيد عن ١٦,٥ - ١٧ مليون برميل يومياً في الربع الأول . وقد ينخفض إلى ١٦ - ١٦,٥ مليون برميل يومياً في الربع الثاني .

ومن ناحية أخرى ، فإن الصورة تتكرر فيما يتعلق بالأسعار وسياسات بعض دول منظمة الأوبك . فأسعار السوق الحر تقل عن الأسعار الرسمية منذ شهر أكتوبر ، ودولتان من الدول المهمة في منظمة الأوبك لم تلتزما بالحصص المقررة في مؤتمر لندن الأخير ، فالسعودية تعدت الحصة الضمنية المقررة ودولة الإمارات التي ترأس لجنة متابعة السوق يقال إنها قد تعدت حصتها أيضاً ، وتتبع دول غير الأوبك سياسة زيادة الإنتاج ، فإنتاج بحر الشمال قد زاد عما كان عليه بحوالي ٢٠٠ ألف برميل يومياً ، والمكسيك تواجه ضائقة مالية قد تجبرها على تخفيض أسعارها أو زيادة إنتاجها أو كليهما . والتماسك الداخلي للمنظمة الذي تم تحقيقه تحت ضغط الانهيار

مهدد حالياً . فالشعور بالأزمة قد تبخر من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن العديد من أعضاء المنظمة يواجه عجزاً مالياً أو ضائقة مالية ، هذا بالإضافة إلى تفاقم الوضع بين العراق وإيران نتيجة لاستمرار الحرب بينهما لفترة طويلة ، وتأثير ذلك على أوضاعهما المالية والسياسية ، ولا تستطيع المملكة العربية السعودية الاستمرار في إنتاج حصة منخفضة نسبياً لأن ذلك سيؤثر على قيادتها للمنظمة حتى وإن كانت الاعترافات المالية غير ملحة في الوضع الحالي .

الخلاصة هي أن الوضع في بداية هذا العام يبدو مشابهاً ، وبدرجة كبيرة ، لما كان عليه الوضع في مثل هذا الوقت من العام الماضي ، وبعبارة أخرى فإنه يجب أن نتوقع تكرار الأزمة ما لم تتبع المنظمة سياسة واقعية تحول دون انهيار السوق .

هناك ثلاثة خيارات تواجه منظمة الأوبك :

الخيار الأول هو أن تستمر المنظمة في إدارة السوق بتحديد الأسعار وعدم ترك هذا الأمر للسوق الحر ، واعتبارات العرض والطلب ، وهذا يتطلب من المملكة العربية السعودية التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي في اتخاذ إجراءات حازمة من شأنها خلق جو سيكولوجي بالشعور بالأزمة يمكنها من الضغط لتحقيق تخفيض في الأسعار مرة أخرى وبصورة تدريجية ، على أساس أن البديل هو انهيار الأسعار ، كذلك يمكنها من تحقيق حد أقصى للإنتاج وتحديد الحصص . ولكن خلق الأزمة لن يكون مرة أولى وأخيرة ، بل يجب

النظر إليها على أنها عملية تستمر حتى يتحقق تغير في مستوى الطلب على نفط الأوبك ليصل إلى ٢٢ مليون برميل يومياً في اليوم تقريباً، إذ عند هذا المستوى من الطلب يمكن أن نفترض حدوث توازن داخل المنظمة، إذ يكفل هذا المستوى تحقيق مطالب الأعضاء بالنسبة للإنتاج والدخل، غير أن إدارة سوق النفط من قبل المنظمة وبالأسلوب المشروح سابقاً يواجه مشاكل متعددة، فمن ناحية يصعب التنبؤ بالفترة اللازمة لتحقيق مستوى الطلب المرغوب فيه، أي مستوى ٢١ - ٢٢ مليون برميل يومياً، ولتحقيق هذا المستوى قد يتطلب ذلك من ٣ - ٤ سنوات على الأقل، وفي رأي البعض أن هذا المستوى غير محتمل التحقيق.

والسؤال هو هل يمكن لأعضاء المنظمة ذوي الكثافة السكانية والاحتياجات المالية الكبيرة الصبر والالتزام حتى يتحقق هذا المستوى من الطلب؟

ومن ناحية أخرى هل ترغب السعودية في ضمان انضباط السوق، علماً بأن ذلك يتطلب قدراً كبيراً من التضحية من قبل السعودية وتأييداً لا حدود له من قبل دول منظمة التعاون الخليجي، خاصة أن المهمة المطلوبة لتحقيق هذا الانضباط هي مهمة صعبة ودقيقة ولا تتمتع بالشعبية، وهي مهمة تحقيق سياسة تخفيض الأسعار واستخدام السعودية لعضلاتها النفطية لفرض هذا الانخفاض إذا تطلب الأمر ذلك.

في الواقع إن سياسة السعودية في هذا المجال ليست واضحة ، وفي رأي البعض أن ترغب السعودية في تحمل مثل هذا يعد أمراً قابلاً للشك ، بالإضافة إلى أنه ليس من المتوقع أن تتعاون شركات النفط الكبرى مع منظمة الأوبك لتمكنها من إدارة السوق ، فهذه الشركات قد غيرت من استراتيجيتها ، فأصبحت تعتمد في سد احتياجاتها على السوق الحر بدلاً من الاعتماد على العقود مع دول الأوبك ، وبما ساعد على ذلك ظهور الأسواق المستقبلية في النفط الخام وفي المنتجات ، ولا يبدو في الأفق أي احتمال بأن هذه الشركات ستغير استراتيجيتها مرة أخرى للعودة إلى العقود بدلاً من السوق الحر . ولا يخفى أن إدارة السوق تصبح أمراً نظرياً إذا لم تكن قائمة على عقود تبني السعر الرسمي كركيزة ، خاصة أن فرض أسعار النفط الخام واستقرارها يتطلب قدرة على التحكم في أسعار المنتجات النفطية وهذا أمر خارج عن سيطرة منظمة الأوبك .

إذا أخذنا هذه الصعوبات في الاعتبار فإن احتمال سيطرة منظمة الأوبك على سوق النفط وأوراقه يبدو أمراً بعيد المنال في الأجل القصير .

أما الخيار الثاني فهو الاستمرار في سياسة شبه إدارة السوق التي اتبعتها المنظمة لفترة طويلة ، والتي تتلخص في التفاعل مع السوق الحر فتبدأ بتحديد هيكل هش للأسعار يرفضه السوق فتجتمع المنظمة

لتقترح هيكلًا هشاً جديداً يتفق مع الوضع السائد في السوق ولا يأخذ في الاعتبار العوامل الواقعية التي تتحكم في مستقبل السوق ، ويستمر الأمر على هذا المنوال حتى تحدث أزمة ، وعندئذ تتجه الأنظار إلى السعودية بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي لتقديم التضحيات والضغوط اللازمة للخروج منها ، وسرعان ما يعود الأعضاء إلى اتباع سياسات انفرادية ، فهيكّل هش فاجتماع فأزمة . . إلخ .

هذا الخيار سقيم افتقد كل مزاياه حتى وإن نجح في وقت كان فيه مستوى الطلب على نفط الأوبك قوياً .

والخيار الثالث هو الأكثر واقعية ، وإن كان أمراً منبوذاً داخل المنظمة ، وهو أن تترك المنظمة أمر تحديد الأسعار ولفترة مؤقتة لاعتبارات السوق ، والتبرير الأول لذلك أن هذا التحول للسوق سيحدث سواء شاءت المنظمة أو أبت ، لذا فمن الحكمة أن تشارك المنظمة في إحداث هذا التحول فتضمن أن يكون التوقيت متناسباً مع ظروفها بدلاً من أن تستمر وكأن شيئاً لم يحدث ثم تواجه فجأة بأن السوق قد تمكن فعلاً من السيطرة على تحديد الأسعار وليس هذا بالأمر الجديد إذ بينما كانت المنظمة تعيش في وهم السيطرة على السوق وجدت نفسها في مواجهة أزمة كبيرة فرضت عليها تخفيض الأسعار ، وهي الآن مكبلة لا تدري ما ستفعل ، والدليل على ذلك اجتماع المنظمة الأخير الذي إن أظهر شيئاً فقد بين عدم قدرتها على

تغيير الأوضاع ، حتى وإن كانت غير مناسبة لها خشية حدوث الانهيار .

فالتحول إلى السوق إذن أمر حتمي ، والواقع أن مساوئه بالنسبة للمنظمة أمر مبالغ فيه ، فإذا افترضنا مثلاً أن المنظمة اعتبرت سعر ٢٠ دولاراً للبرميل الحد الأدنى ، وأن السعودية حددت الحد الأقصى لإنتاجها بحوالي ٨ - ٥ ، ٨ ملايين برميل يومياً ثم ترك أمر تحديد الأسعار والإنتاج للأعضاء ، فستحدث منافسة في السوق بين الأعضاء وغير الأعضاء ، وسيصل سعر السوق إلى حدود ٢٠ - ٢٢ دولاراً للبرميل ، وعند هذا السعر ستتوقف أو على الأقل تنخفض الجهود الاستثمارية في النفط في الأماكن ذات الكلفة العالية وتتجه نحو البدائل . وستؤدي المنافسة أيضاً إلى خروج شركات النفط ذات الكفاءة المنخفضة وتغلق المصافي غير الاقتصادية ، كذلك يبدأ الطلب على النفط في الارتفاع التدريجي ، وفي إطار اعتبارات العرض والطلب سيؤدي إلى تحقيق استقرار في السوق قد يأخذ هذا أربع أو خمس سنوات . ولكن عندما يصل مستوى الطلب إلى مستوى يتناسب مع ظروف دول منظمة الأوبك فسيكون في مقدور المنظمة أن تبدأ في محاولة إدارة السوق مرة أخرى إذا كان هذا في مصلحتها .

الخلاصة هي أن الأزمة في الأجل القصير تتطلب مواجهة جريئة ، وقدرة على المرونة واتخاذ القرارات الصعبة ، وطالما أن مستوى الطلب

على نطف الأوبك ضعيف ولا يتفق مع الاحتياجات المالية للأعضاء فإنه لا يمكن للمنظمة أن تنجح في إدارة السوق ، وإنه في تلك الظروف يجب أن تتسم بالواقعية وتترك أمر تحديد الأسعار لاعتبارات السوق ، إذ إن ذلك سيضمن تحقيق التوازن والاستقرار في المدين المتوسط والطويل .

* * *

الصدمة النفطية الثالثة والاقتصاد العالمي

في أكتوبر ١٩٧٣ ارتفع سعر النفط ارتفاعاً كبيراً ، وصاحبت ذلك مرحلة جديدة في تسعير النفط وإنتاجه ، إذ كانت قرارات دول الأوبك بداية لعصر جديد تميز بخاصيتين رئيسيتين ، أولاهما هي نهاية عصر النفط الرخيص وبداية مرحلة ارتفاع سعر النفط ، والثانية هي التغيير في هيكل الصناعة النفطية في صالح الدول المصدرة للنفط ، أعضاء منظمة الأوبك ، حيث تمكنت هذه الدول من استرداد حقها في تحديد أسعار نفطها وإنتاجه الأمر الذي كان سابقاً في يد شركات النفط الكبرى .

ولقد أدت قرارات ١٩٧٣ إلى ضجة كبرى ، وتعلت الصرخات من أن دول الأوبك ستتحكم في مصير العالم الصناعي ، بل العالم بأكمله ، وأن هذا الارتفاع الكبير في سعر النفط سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد العالمي وشيوع حالة من الكساد لم يسبق لها مثيل . ولقد سميت هذه المرحلة بالصدمة النفطية الأولى ، غير أنه سرعان ما اتضح أن هذه الصيحات فيها كثير من المبالغة ، فالحقيقة الثابتة هي أن الكساد العالمي والتضخم بدأ في نهاية الستينات وقبل قرار منظمة الأوبك ، كذلك فإن الخوف من تأثير الارتفاع الكبير في الأسعار والتحول العكسي للموارد المالية من الدول الصناعية إلى الدول النفطية على الجهاز المصرفي العالمي وعلى دول العالم الثالث لم يؤدي إلى كارثة كما كان متوقفاً ، فلقد استطاع النظام المصرفي العالمي أن

يتأقلم ويدير بكفاءة عملية تدوير الفوائض المالية ، ولكن ذلك لا يعني أن الصدمة كان لها تأثيرات عكسية على اقتصاديات الدول النامية والفقيرة التي عانت من عجز مزمن وكبير في موازين مدفوعاتها ، كذلك فإنه يجب ألا ننكر أن ارتفاع أسعار النفط ، وهو بلا شك له مبرراته ومسبباته ، قد أدى إلى ازدياد حدة الكساد العالمي والتضخم وإن لم يكن هو الوحيد والأول في ذلك .

وفي خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٣ و١٩٧٩ بدا وكأن العالم قد تعود وتأقلم فيما يتعلق بارتفاع سعر النفط ، وأصبح الرأي السائد والغالب هو أن عالمنا سيعاني من الندرة النفطية ولفترة طويلة ، وأن ارتفاع الأسعار أمر متوقع وطبيعي يجد مبرره الرئيسي في اعتبارات الطلب والعرض ، وإن كان في رأي البعض أن هذا الارتفاع ناجم عن تحكم احتكاري لكارتل الأوبك ، وأن الندرة النفطية إلى حد ما ندرة مصطنعة وأن من واجب العالم أن يضرب هذا التحكم الاحتكاري ويكسر منظمة الأوبك ويفتت أساليبها في رفع الأسعار وتحويل الموارد لصالحها .

ثم جاءت الأحداث السياسية غير المتوقعة في منطقة الشرق الأوسط ، وهي منطقة ذات طابع استراتيجي بل جوهري فيما يتعلق بالنفط واحتياطياته ، عرضه ، وأسعاره . فكانت أحداث إيران ، وبصفة خاصة توقف إنتاج إيران من النفط كلية ، الأمر الذي لم يحدث في السابق ، مما أشعل نار التوقعات المتشائمة وانعكس ذلك على توقعات

الندرة ومخاوف انقطاع هذا المورد الاستراتيجي عن عجلة الصناعة العالمية في معاقلها الرئيسية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان . وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على الأسعار فارتفعت ارتفاعاً خيالياً ، ومما زاد من النظرة التشاؤمية ما صاحب ذلك من تفكك منظمة الأوبك وشيوع السياسات الانفرادية لتحقيق المكاسب الفردية ، وتراكمت الفوائض المالية مرة أخرى وبصورة جعلت من فوائض الصدمة الأولى بالمقارنة ، فوائض لا تذكر ، وهنا كانت الصدمة النفطية الثانية .

ومن المهم هنا أن نشير إلى بعض الاختلافات بين الصدمتين ، فمن ناحية فإن كليهما تميزت بارتفاع كبير في الأسعار وتراكم للفوائض المالية ، وإن اختلفتا من ناحية الحجم ، غير أن الصدمة الأولى جاءت نتيجة قرار موحد لمنظمة الأوبك ومن مستوى للأسعار منخفض للغاية ، غير أن الصدمة الثانية لم تأت نتيجة قرار للمنظمة ، بل على العكس فإنها جاءت نتيجة ضغوط فردية في ظروف عصيبة ، وفي منطقة حيوية ، كذلك كان الارتفاع في الأسعار في هذه الحالة من مستوى مرتفع في البداية إلى مستوى أعلى .

ومن ناحية أخرى ، فإن الصدمة الأولى جاءت في بداية الكساد العالمي وبداية المرحلة التضخمية ، بينما الصدمة الثانية جاءت بعد أن عانى العالم ، ولما يقرب من عشر سنوات ، من كساد مستمر ومستويات لا تطاق للبطالة والتضخم . لقد كان بوسع العالم ، في

الصدمة الأولى ، أن يتحمل بصبر ، بينما نفذ صبره في الصدمة الثانية ، ولم يعد هناك مجال لتحمل أي انخفاض في مستويات المعيشة وتدهور الإنتاج الصناعي أكثر من ذلك ، فإن العالم بدأ يعيش فترة من الشك تفوق في طبيعتها ومداها الشك الذي صاحب الصدمة الأولى ، فشك الصدمة الثانية قائم على حقيقة ثابتة وهي إمكانية توقف إنتاج النفط كلية ، وحقيقة ثانية وهي أن منطقة الشرق الأوسط تعيش مرحلة تغير جذري ، وأن الموازنات السياسية الاستراتيجية التي كانت سائدة في الماضي استطاعت التحكم في بذور عدم الاستقرار وتحول دون الانفجار . . .

إن هذه الموازنات قد انتهت ، وإنه حتى يتم ترتيب الأوراق الجديدة وتظهر الموازنات الجديدة ، فإن أي شيء يمكن توقعه ، وإن احتمال انقطاع النفط احتمال غير مستبعد ، ومما زاد من تعقيد الأمور ما حدث في أفغانستان ، مما نتج عنه اقتراب العسكرية السوفيتية وأطماعها التوسعية من منابع النفط في منطقة الخليج الحيوية ، فإذا أضفنا إلى ذلك الحرب العراقية - الإيرانية بدا طبيعياً أن تعم العالم ، وسوق النفط جزء منه ، نظرة تشاؤمية ، ويصبح الشعور بالندرة النفطية الذي كان سائداً ، وحتى ذلك الوقت ، شعوراً يفوق الندرة بأبعادها الاقتصادية ويأخذ طابعاً عسكرياً استراتيجياً فيه مخاوف الزوال وأخطار حرب الموارد التي كثيراً ما قرأنا عنها في القصص والروايات وأخيراً أصبحت قاب قوسين أو أدنى .

ومن المهم أن نتبين الفرق بين الصدمتين في عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٩ ، فالأولى لا تمثل تهديداً وإنما تؤثر على التكلفة ، فقرارات وسياسات المنظمة وأعضاؤها تركزت على السعر الذي يلاقي القبول ، فالكمية المطلوبة عند هذا السعر مطروحة دون قيود أو شروط ، بينما الصدمة الثانية فإن قبول السعر لا يضمن العرض .

وتمر السنون إلى أن تأتي نهاية عام ١٩٨٢ فيصبح سعر النفط مرة أخرى موضع حديث ، بل العنوان الرئيسي في مجالات الإعلام كافة ، النقاش هذه المرة تركز على انخفاض سعر النفط وحتمية هذا الانخفاض ، وأصبح الجدل حول أمور ثلاثة :

أولها : مقدار هذا الانخفاض وفيما إذا كان من المحتمل لهذا التيار الانخفاضي أن يستمر .

وثانيها : حول قدرة منظمة الأوبك على إدارة السوق بتحديد الأسعار وضمان الاستقرار .

وثالثها : حول تأثير الاتجاه الانخفاضي في الأسعار على الاقتصاد العالمي في الأجلين القصير والطويل .

أما فيما يتعلق بالموضوع الأول ، فلم يكن الخوف هنا من الارتفاع الكبير في الأسعار ، كما كان الحال في الصدمتين الأولى والثانية ، وإنما من احتمال انهيار السعر إلى مستويات دنيا ، مما قد يؤدي إلى نتائج غير متوقعة .

أما الأمر الثاني فيتعلق باحتمال انهيار منظمة الأوبك وخاصة أنها فشلت منذ عام ١٩٧٩ تقريباً في التحكم في السوق وتحديد الأسعار كما كان الحال فيما سبق ، وكان اهتمام العالم بتأثير انخفاض الأسعار على الاقتصاد العالمي منبعه أن العالم قد تأقلم وعرف كيف يواجه ارتفاع الأسعار ، وها هو هنا يواجه احتمالاً لم يكن في الحسبان ، ولا سيما أن انخفاضاً كبيراً في سعر النفط قد يؤدي إلى نتائج على درجة كبيرة من الخطورة ، فبعد أن كان الجدل حول كيفية تدوير فوائض الأموال وإلى أي مدى يستطيع الجهاز المصرفي العالمي أن يعالج موضوع التخمة ، أصبح الأمر يتناول احتمالات انهيار الجهاز المصرفي ، وإعلان إفلاس دول ، وانهيار عملات ، واختفاء الفوائض . . إلخ .

وأخيراً حدث ما لم يكن متوقعاً ، إذ اجتمعت منظمة الأوبك في مارس ١٩٨٣ واتخذت قرار تخفيض الأسعار ، وتم التخفيض لسعر النفط القياسي من ٣٤ دولاراً للبرميل إلى ٢٩ دولاراً للبرميل ، كما اتفق على تحديد الحد الأقصى للإنتاج بـ ١٧, ٥ مليون برميل يومياً .

وقد أدت قرارات مؤتمر لندن إلى طرح أسئلة جوهرية لم تطرح في السابق ، فبعد أن أصبح تخفيض الأسعار حقيقة بما يتضمن ذلك من مخالفة صريحة للقواعد والأصول التي تحكمت ولفترة طويلة في لعبة النفط الدولية ، أصبح السؤال : ما هو الشكل الجديد لمسرح الطاقة . . وما هو تأثير هذا الشكل الجديد على اقتصاديات العالم في الأجلين القصير والطويل ؟ .

قد يرى البعض أن طرح هذا السؤال بما يحتويه من تغيرات جذرية وهيكلية فيه قدر من المبالغة ، فما حدث لا يعدو تخفيضاً للسعر مرة واحدة وأن الوضع سرعان ما سيعود إلى ما كان عليه ، فلماذا الخوف؟

في الواقع إن للخوف مبرراته ، ويبدو واضحاً إذا عقدنا مقارنة بين الوضع النفطي في عام ١٩٧٩ ، والوضع النفطي عام ١٩٨٢ ، فالندرة النسبية أصبحت الوفرة بل التخمة ، والطلب على النفط من قبل العالم الحر الذي كان حوالي ٥١ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٩ انخفض إلى أقل من ٤١ مليون برميل يومياً في نهاية عام ١٩٨٣ ، أي أنه حدث انخفاض بنسبة حوالي ٢٠٪ في استهلاك العالم الحر في خلال ثلاثة أعوام فقط ، أما الطلب على نفط الأوبك فقد انخفض من ٣١ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٩ إلى أقل من ١٥ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٢ ، وصاحب ذلك انخفاض في نصيب الأوبك من السوق من ٦٣٪ إلى ٣٣٪ ، ووصل حجم المعروض من النفط لدول خارج الأوبك إلى ٢٢ مليون برميل يومياً . وفي توقعات الكثير ومنهم شركة كونكو ، إن إنتاج هذه المجموعة سيصل إلى حوالي ٢٨ مليون برميل يومياً في عام ١٩٩٠ ، بالرغم من الانخفاض المتوقع في صادرات النفط السوفيتي ، ومن ناحية أخرى فلقد شهد النصف الأول من العام ١٩٨٢ ظاهرة لم يسبق لها مثيل فيما يتعلق بالمخزون إذ تزايد الانخفاض في المخزون لدى

الشركات بدرجة كبيرة حتى وصل إلى ٥, ٥ ملايين برميل يومياً بالمقارنة بالتغير الموسمي المعتاد الذي يتراوح ما بين ١, ٥ و ٢ مليون برميل يومياً . وازداد اعتماد الشركات على النفط من السوق بدلاً من العقود طويلة الأجل حتى أصبحت نسبة الإمدادات من السوق تتراوح ما بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من إجمالي احتياج الشركات بعد أن كانت لا تتعدى ٥٪ - ١٠٪ .

ومع توقع استمرار انخفاض الأسعار بدأ الحديث عن الصدمة النفطية الثالثة ، وبصفة خاصة تأثير هذه الصدمة على الاقتصاد العالمي ، ومنع هذا الاهتمام في تتبع تأثير انخفاض الأسعار يبدو من بعض الأمثلة البسيطة ، فمثلاً إن انخفاض سعر النفط من ٣٤ دولاراً إلى ٢٩ دولاراً ، من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة في الدخل المتاح في الولايات المتحدة الأمريكية بما يقرب من ٢٠ مليار دولار ، أي ما يعادل تأثير سياسة ريغن في تخفيض الضرائب على الدخل في سنتين مائتين ، وذلك نتيجة لتخفيض قيمة الواردات بحوالي ١٠ مليارات دولار ، كما سيؤدي إلى تخفيض قيمة واردات باقي العالم بحوالي ٢٥ مليار دولار .

ونظراً لأهمية هذا الموضوع ، أي تأثير الانخفاض في سعر النفط على الاقتصاد العالمي ، فإنني سأبدأ مناقشته بالصرحة العلمية الواجبة .

٢ - الأرباح والخسائر

نبدأ هنا بتقديم الافتراض الرئيسي ، وهو أن الانخفاض في سعر النفط في مؤتمر لندن في مارس ١٩٨٣ لا يمثل مرحلة وقتية ، بل على العكس ، فإن عصر السعر المنخفض للنفط قد بدأ ، واحتمال ارتفاع الأسعار مرة أخرى في المستقبل القريب احتمال غير وارد ، ولإبراز واقعية هذا الافتراض فإنه يتعين أن نتفهم بدقة العوامل والظروف التي أدت في النهاية إلى حدوث الانخفاض في سعر النفط وتحديد مسببات استمرار هذه الظروف .

إن العوامل الاقتصادية المسؤولة عن الانخفاض في سعر النفط يمكن تلخيصها في العوامل التالية :

- الكساد العالمي ، والذي استمر لفترة طويلة .
- الترشيد في الاستهلاك الناجم عن مرحلة الارتفاع المستمر في الأسعار .
- تخفيض المخزون من قبل الشركات بمعدلات تفوق المعدلات المعتادة .
- الارتفاع في المعروض من النفط من قبل دول غير الأوبك والذي وصل إلى ٢٢ مليون برميل يومياً . وتفضيل الشركات الكبرى للحصول على قدر كبير من احتياجاتها من مصادر غير الأوبك .

- المنافسة بين أنواع الوقود المختلفة وإحلال الفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية محل النفط .

وبالرغم من أن هذه العوامل قد ساهمت بقدر متفاوت في خلق الظروف التي أدت إلى الانخفاض الكبير في الطلب العالمي على النفط (٢٠٪ في ظرف ثلاث سنوات) والزيادة الكبيرة في العرض ، ومن ثم ظهور التخمة النفطية ، فإنه يصعب التحديد بدقة تأثير كل عامل على حدة في الأزمة ، غير أن الرأي الغالب أن الكساد العالمي لا يتمتع بدرجة كبيرة من الأهمية في تفسير ما حدث وأن إجراءات الترشيد في الاستهلاك وظهرت مصادر جديدة للنفط والتغير الهيكلي الذي حدث في اقتصاديات الدول الصناعية هو المسؤول بدرجة كبيرة عما حدث . ولو تفحصنا هذه العوامل بصفة خاصة لأمكن القول إنه نظراً لاحتمال استمرار هذه الظروف فإن عصر السعر المنخفض للنفط من المحتمل أن يستمر ، إلا إذا حدثت عوامل سياسية غير متوقعة ، كحدوث أزمات في المناطق الحيوية المنتجة للنفط تؤدي إلى انقطاع الإمدادات ومن ثم ارتفاع الأسعار .

إن تأثير الكساد على الانخفاض في الطلب على النفط ليس من الأمور السهلة ، بل يتطلب دراسة متعمقة ، ولكن بدراسة الإحصائيات نجد أنه حتى عام ١٩٧٣ كانت هناك علاقة بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي من طبيعتها التزايد المتساوي بنسبة ١ - ١ غير أن هذه العلاقة تغيرت بعد عام ١٩٧٣ . فوفقاً لمؤسسة الطاقة العالمية ،

فالتقديرات للسنوات الثماني بعد ١٩٧٣ تبين أن معدل النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الأوروبي O.E.C.D كان في المتوسط سنوياً ٣, ٢٪ تقريباً ، بينما الزيادة في الطلب على الطاقة لم يتعد ٠, ٢٪ سنوياً ، ولقد شمل التوفير في الاستهلاك كل القطاعات الاقتصادية للدول الصناعية ، في مقدمتها قطاعا الإسكان والنقل ثم القطاعان التجاري والصناعي . وفي الوقت نفسه حدث تغير هيكلي سريع تميز بالتغير في الإنفاق الرأسمالي بعيداً عن القطاعات الاقتصادية الكثيفة الاستهلاك للطاقة ، كالحديد والصلب والإسمنت مثلاً ، إلى قطاعات تتميز بقلّة كثافتها في الاستهلاك للطاقة كالصناعات الخفيفة والخدمات وصناعات ترشيد الطاقة ، أما فيما يتعلق بالترشيد فإنه لا يتوقع أن تتوقف هذه المرحلة بسبب الانخفاض الذي حدث في سعر النفط طالما أن الشعور بأن سعر النفط مرتفع مازال عالقاً في الأذهان ، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أنه من الأمور الثابتة والمؤكدة أن الترشيد جاء نتيجة للارتفاع المستمر في الأسعار منذ بداية السبعينات وحتى بداية الثمانينات ، كذلك فإنه من المعروف أن الاقتصاد العالمي لم يتأقلم بعد مع الارتفاع الذي حدث في عامي ٧٩ - ٨٠ (الصدمة النفطية الثانية) وأن تأثيره مازال سارياً .

أما فيما يتعلق بسياسة الشركات بتخفيض المخزون فإن الصورة لا تختلف ، فقد شهد النصف الأول لعام ١٩٨٢ تخفيضاً في المخزون ليس له مثيل في السابق نتيجة للأسعار المنخفضة وارتفاع سعر الفائدة

وانخفاض الطلب على النفط ، وعلى عكس التوقعات فإن تخفيض المخزون استمر حتى منتصف عام ١٩٨٣ ووصل إلى ما يزيد عن ٥, ٥ ملايين برميل يومياً مما أدى إلى ازدياد حدة التخمّة النفطية والحركة الانخفاضية للأسعار . وبالرغم من أن هذا التخفيض في المخزون سيتوقف في النهاية ، ولكن من الصعوبة أن نتصور العودة إلى عصر المخزون الكبير نظراً لتوافر المعروض من مصادر متعددة ، وفي جو يتميز بعدم الثقة في التطور المتوقع في الأسعار .

إن المنافسة بين الأنواع المتعددة للطاقة أدت إلى الانخفاض الذي حدث في الطلب ، على حساب النفط . ففي الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٣ زاد نصيب النفط من الاستهلاك الكلي للطاقة من ٤٠٪ إلى ٥٦٪ ، ثم بدأ في الانخفاض التدريجي وخاصة في دول منظمة التعاون الأوروبي ولصالح أنواع أخرى ، فتضاعف مثلاً على الفحم وبسرعة بعد عام ١٩٧٣ كذلك ازداد استخدام الطاقة النووية ، وبدرجة أقل الغاز الطبيعي .

أما من ناحية العرض ، فإن الاتجاه الذي بدأ في السبعينات ، من المحتمل أن يستمر في الثمانينات ، وقد تميز بتفوق دول غير الأوبك على دول الأوبك في الاستكشاف وتنمية الموارد النفطية ، ومنذ عام ١٩٧٣ ازدادت احتياطات دول الأوبك بمعدل يقل عن ٧٪ سنوياً مقارنة بـ ٦٪ سابقاً ، بينما ازدادت احتياطات دول غير الأوبك بمعدل يزيد عن ٤٪ سنوياً مقارنة بـ ٢, ٦٪ سابقاً ، ومن المحتمل أن يصل

إنتاج دول غير الأوبك إلى ٢٨ مليون برميل يومياً في العام ١٩٩٠ ، فإذا افترضنا أن الطلب العالمي لن يزيد بأكثر من ١٪ سنوياً في السنوات العشرين المقبلة فإن الطلب على نפט الأوبك لن يزيد عن ٢٢ مليون برميل يومياً في خلال الثمانينات وحوالي ٢٦ - ٢٧ مليون برميل يومياً في التسعينات .

قد يرى البعض أن الانخفاض في سعر النفط قد يؤدي إلى انخفاض الاستثمار في الصناعة النفطية وخاصة في الاكتشافات ، وهنا يجب أن نتفهم طبيعة دورة الاستثمار في الصناعة النفطية التي تخضع لعدد من العوامل المتشابكة ، منها عوامل جيولوجية ، واعتبارات تتعلق بالتوقعات الخاصة بالأسعار والكلفة ، المتاح من رأس المال ، شروط منح الامتيازات من قبل الدول المضيفة بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي وسياسات الحكومات في هذا المجال . وكما هو الوضع في أي تغييرات هيكلية وفي أي قطاع رئيسي فإن القواعد التي تتحكم في الاستثمار في مرحلة معينة تجد جذورها في المرحلة السابقة ، والنتائج التي ظهرت في السبعينات فيما يتعلق بالمعروض من النفط من قبل دول غير الأوبك تعود إلى الظروف التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت والتي استمرت لفترة ، وتميزت برفض تحديد الأسعار من قبل منظمة الأوبك ومخافة عدم توافر المعروض عند الأسعار المحددة .

لقد أدى قرار الولايات المتحدة الأمريكية برفع القيود والإجراءات

المتعلقة بأسعار النفط الخام والمنتجات البترولية إلى نتائج على درجة كبيرة من الأهمية ، فلقد أدى إلى تخفيض كبير في واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط من ٨ ملايين برميل يومياً إلى أقل من ٣ ملايين برميل يومياً ، وفي فترة قصيرة للغاية ، مما أدى إلى تغير في التوقعات الخاصة بمسار الطلب على النفط في الولايات المتحدة ، والأهم من ذلك أن هذا القرار قد أدى إلى تكامل الاقتصاد النفطي الدولي بعودة الولايات المتحدة إليه وتماشي سياستها مع الدول المستوردة الصناعية الأخرى . فلقد كانت الإجراءات والقيود في الولايات المتحدة سبباً في انخفاض أسعار النفط الخام ومنتجاته ، ومن ثم كانت بمثابة الدرع الواقى بالنسبة لمنظمة الأوبك . فانخفاض الأسعار في الولايات المتحدة ، نظراً للإجراءات ، عن الأسعار العالمية العالية التي تحددها منظمة الأوبك كانت بمنزلة معونة مستترة للمستهلك الأمريكي سواء كان فرداً أو صناعة ، ومن ثم يقلل من التأثير العكسي للسعر المرتفع على الطلب . إن إزالة هذه الإجراءات وإلغاء المعونة المستترة بالتبعية أديا إلى إزالة هذا الدرع الواقى ، بل أدخلت قوة ضاغطة كبرى تتمثل في السوق الأمريكية الضخمة في لعبة النفط الدولية .

ومن ناحية أخرى فلقد أدى إلغاء الإجراءات إلى تغير في نمط الاستثمار في الصناعة النفطية على المستوى الدولي ، فازداد نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من الاستثمارات النفطية حتى أصبح يمثل

بعد عام ١٩٧٩ ما يزيد عن ٨٥٪ من إجمالي الاستثمارات النفطية في الفترة ما بين ١٩٨٠ و١٩٨٢ ، وبعد إزالة الإجراءات أصبح المناخ الاستثماري في الصناعة النفطية في الولايات المتحدة أكثر ملاءمة ، وذلك لأسباب ثلاثة : أولها أن الولايات المتحدة تتمتع بميزتين لهما أهميتهما في الاستثمار النفطي وهما الحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي .

وثاني هذه الأسباب هو أن النظام المالي والضرائبي في الولايات المتحدة ، الذي يتمتع بمزايا نسبية كبيرة بالمقارنة بدول أخرى .

وثالثها ، بالرغم من كثافة الحفريات للبحث عن النفط في الولايات المتحدة فإنه من رأي الخبراء أن المجال كبير لاكتشافات كبرى وخاصة في المناطق البحرية .

إن ازدياد نصيب الولايات المتحدة من الاستثمارات النفطية سيؤدي إلى نتيجة أخرى فيما يتعلق بسياسات الدول الأخرى في إعطاء الامتيازات للبحث والتنقيب ، إذ من شأنه أن يخلق جواً من المنافسة بين الدول لجذب رأس المال للاستثمار في الصناعة النفطية وذلك بتحسين شروط منح الامتيازات في الدول المضيفة ، وما يساعد على ذلك أن مرحلة التعصب القومي تجاه الصناعة النفطية والتي ميزت فترة الستينات والسبعينات بالتأميم ، وبدء اتجاه جديد ، فمثلاً في العام ١٩٨٠ قامت الحكومة العسكرية في بيرو بالتنازل عن الحكم لحكومة منتخبة ديمقراطياً ، وتم عرض مزايا كبيرة لجذب شركات

البحث والتنقيب في مواجهة المنافسة الأمريكية ، ولقد قامت على الأقل ١٢ دولة منذ ذلك الحين بتعديل شروط منح الامتيازات ، منها إنكلترا التي غيرت من لوائحتها لجذب الاستثمار في بحر الشمال وتشجيعه ، وهناك اعتبار آخر له أهمية في مجال الاستثمار وهو اتجاه الشركات الوطنية للنفط نحو الدخول في مجال البحث والتنقيب ، ومؤسسة النفط الكويتية تعد مثلاً على هذا الاتجاه ، إذ نوعت استثماراتها في الصناعة النفطية نوعياً وجغرافياً لتشمل من التنقيب إلى التسويق . وفي الولايات المتحدة وأندونيسيا والصين وأوروبا الغربية .

الخلاصة أن عصر السعر المنخفض الذي ولد في مارس ١٩٨٣ سيستمر ، وأن عودة ارتفاع الأسعار مرة أخرى في المستقبل القريب أمر غير متوقع ، والقول بأن منظمة الأوبك سيكون في مقدورها أن تعيد التحكم في السوق ورفع الأسعار أمر مستبعد ، فمستقبل المنظمة في ظل الظروف الحالية محاط بالغيوم ، كما سنوضح لاحقاً .

السؤال الآن هو ما هي نتائج السعر المنخفض على الاقتصاد العالمي؟

يجب أن نفرق بين الأجل القصير والأجل الطويل عند التعرض للفوائد والتكلفة المصاحبة لعصر السعر المنخفض للنفط . تتمثل الفوائد في الأجل القصير في تحقيق انتعاش متوازن في الاقتصاد العالمي يكون له فوائده على المجتمعات كافة ، والتأثير الأولي

لإنخفاض أسعار النفط يتمثل في تأثير التغيير في مركز القوة في السوق ، من المنتجين إلى المستهلكين ، كما يمكن النظر إليه من الناحية الاقتصادية بمنزلة استرداد من الناحية الضريبية تستفيد منه كل الدول المستوردة للنفط ، ولكن بدرجات متفاوتة ، وتعتمد فيه درجة الاستفادة على ما يحدث لأسعار العملات بالنسبة للدولار ، فإذا ارتفع سعر الدولار ازدادت الفائدة النسبية للولايات المتحدة على حساب الآخرين والعكس صحيح ، فإذا افترضنا ثبات الاستهلاك في العام ١٩٨٣ عما كان عليه في بدايته ، وإذا استمر الوضع تقريباً في العام ١٩٨٤ أو ارتفع بنسبة لا تزيد عن ١ - ٢٪ فإن تخفيض سعر النفط من ٣٤ إلى ٢٩ دولاراً للبرميل سيؤدي إلى تحويل في الموارد قدره ٤٠ مليار دولار سنوياً من الدول المصدرة إلى الدول المستهلكة ، أي حوالي ١١٠ ملايين دولار يومياً ، و ٧٥٪ من هذه الفائدة ستذهب إلى منظمة التعاون الأوروبي و ٢٥٪ إلى الدول النامية ، أي ما يعادل تخفيضاً في كلفة الواردات في الدول النامية حوالي ١٠ مليارات دولار إذا ما قورنت بالعجز المتوقع بميزانها التجاري والذي يقدر بـ ٧٦ مليار دولار .

هذا التحول في الموارد من المحتمل أن يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ، ويعتمد مقدار هذه الزيادة على السياسات المالية والنقدية التي تتبعها الحكومات وإلى أي مدى ستسمح بتخفيض الأسعار بالنسبة للمستهلك والمستثمر النهائي ، وبغض النظر عن

السياسات الحكومية فإن انخفاض تكلفة الواردات سيؤدي إلى تخفيض معدل التضخم في الدول الصناعية بنسبة ١٪ تقريباً ، ومن ثم إعطاء دفعة للدخل الحقيقي ، ومع انخفاض التكلفة وزيادة الطلب الاستهلاكي ، فإن ذلك سيعطي دفعة للإنفاق الاستثماري مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

إن التخفيض في أسعار النفط سوف يؤدي إلى شيوخ جو متفائل فيما يتعلق بالتوقعات التضخمية ، بالإضافة إلى حدوث انخفاض حقيقي في معدل التضخم ، هذا التحسن في التوقعات التضخمية سيؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة ، وخاصة خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، أما في الولايات المتحدة فإن الجو الانتخابي سيساعد على تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية خلال عام ١٩٨٤ ، وهذا التخفيض في أسعار الفائدة بالإضافة إلى عوامل أخرى سيعطي دفعة تساعد على الخروج من حالة الكساد وبداية مرحلة الانتعاش الاقتصادي .

تعتمد النتائج السابقة بدرجة كبيرة على السياسات التي تتبعها الحكومات فيما يتعلق بالضرائب على النفط ومنتجاته ، والضرائب بصفة عامة ، فالسياسة المحتملة للدول المستوردة للنفط هي أن تستمر في فرض الضرائب على المنتجات البترولية ضمناً لاستمرار سياسة الترشيد في الاستهلاك من ناحية ، وتعويضاً لانخفاض الإيرادات الحكومية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط ، وفي الوقت نفسه تقوم

الحكومات بتخفيض بعض الضرائب الأخرى لتحريك الحوافز على الاستثمار لتدعيم الانتعاش الاقتصادي .

إن تخفيض تكلفة الواردات ، والانخفاض في أسعار الفائدة سيؤديان إلى تحسين ميزان المدفوعات بالنسبة للدول النامية ، ومما يمكنها من دفع المستحقات على ديونها ، ولقد بلغت جملة الواردات الصافية لمجموعة الاثنتي عشرة دولة من الدول المقترضة النامية حوالي ٣٠ مليار دولار في العام ١٩٨٢ ، ستخفض بحوالي ١٥٪ نتيجة لانخفاض أسعار النفط أي ٥ مليارات دولار تقريباً ، تستفيد منها على وجه الخصوص البرازيل ، تركيا ، تايلاند ، الفلبين وكوريا . أما مديونيتها الخارجية التي زادت بمعدل ١٠٪ عام ٨٢ ووصلت إلى ٣٠٠ مليار دولار فمن المحتمل أن تنخفض بحوالي ٦ مليارات دولار نتيجة لانخفاض سعر الفائدة .

وأخيراً يجب أن نشير إلى أنه نظراً لضعف مرونة الطلب على النفط بالنسبة للدول النامية فإن انخفاض سعر النفط لا يتوقع له أن يؤدي إلى زيادة هذه الدول للطلب على النفط .

أما جانب التكلفة الناتج عن انخفاض أسعار النفط فتركز في التأثير العكسي لهذا الانخفاض على الدول المصدرة للنفط والصناعة النفطية ، إذ سيتبع هذا الانخفاض في سعر النفط انخفاضاً مباشراً في إيرادات الدول النامية المصدرة للنفط ولكن بدرجات مختلفة ،

وستتحمل العبء الأكبر فيه دول الأوبك وبدرجة أقل دول غير الأوبك ، وخاصة المكسيك نظراً لقدرتها النسبية على تسويق نفطها بالمقارنة بدول الأوبك ، إن تخفيض أسعار الفائدة وزيادة الصادرات غير النفطية أمر لا يحتمل أن يكون كافياً لتعويض الانخفاض في العائدات النفطية . ومن ثم ستكون النتيجة تخفيض هذه الدول لوارداتها الاستهلاكية والاستثمارية من الدول الصناعية ، وتخفيض برامج التنمية وزيادة مديونية بعض هذه الدول ، ومن ثم زيادة الضغط على النظام المالي الدولي ، وأخيراً تهديد الاستقرار السياسي الداخلي الناتج عن الضيق المالي . وبطبيعة الحال لن يكون توزيع العبء بطريقة متساوية ، فدول الخليج النفطية سيكون في إمكانها مواجهة الضغوط نظراً لثرواتها المالية والتعويض الجزئي للانخفاض في العائدات النفطية من الدخل من الاستثمارات الخارجية التي ستتأثر نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة .

هذا الانخفاض في دخل الدول المصدرة للنفط سيؤدي في النهاية إلى التأثير على الاقتصاد العالمي ، إذ إن انخفاض الطلب من قبل هذه الدول سيبطئ من إمكانية الانتعاش الاقتصادي كما سيؤثر على قدرة النظام المالي في مواجهة النقص المتوقع في الفوائض النفطية ، ويحول بعض الدول المصدرة للنفط إلى دول مستدينة تتنافس مع الدول الفقيرة على رأس المال المتناقص ، كذلك فإن النظام المالي الدولي يجب أن يتأقلم للقيام بأعباء عملية التدوير العكسي للموارد من

الدول المستهلكة والمستفيدة في المقام الأول من انخفاض أسعار النفط إلى الدول المستدينة . وهناك أيضاً عامل آخر يجب أن يؤخذ في الاعتبار وهو تأثير انخفاض أسعار النفط على قدرة الدول الغنية المصدرة للنفط على تقديم المعونات للدول النامية . ولقد مثلت هذه المعونات حوالي ٣٪ من الدخل القومي لدول الأوبك في العام ١٩٧٥ ، ففي مواجهة انخفاض عائداتها النفطية ، من الطبيعي أن تخفض من المساعدات ، ولا يبدو في الأفق أي بديل .

ستتأثر الصناعة النفطية هي الأخرى من الانخفاض في أسعار النفط إذ سينعكس ذلك على ربحيتها ، غير أن مقدار هذا التأثير العكسي لن يؤثر بدرجة كبيرة على شركات النفط في وضعها الحالي والذي يتميز بالتنوع في مصادر دخلها وقدرتها على التأقلم والتغيير الواضح في سياساتها التجارية .

سيكون للتخفيض في سعر النفط فوائده ، كما أن له سيئاته ، وبالرغم من صعوبة التنبؤ بالنتيجة الصافية ، فإن هناك شبه اتفاق على أن النتيجة الصافية في الأجل القصير ستكون فائدة للاقتصاد العالمي ، أما في الأجل الطويل فهي أقل وضوحاً إذ تعتمد النتيجة على عديد من العوامل ذات الطابع الصعب التنبؤ به في الأجل الطويل ، فمثلاً يعتمد الأمر على مسار سعر النفط في الأجل الطويل والتغيرات التكنولوجية في صناعة الطاقة بصفة عامة ، وهناك عامل آخر يتعلق بسياسات الحكومات في الأجل الطويل بالنسبة لصناعة الطاقة وبصفة

خاصة فيما إذا كانت تلك الحكومات ستزيد من تدخلها في الصناعة النفطية أم أنها ستترك للقطاع الخاص المجال الأكبر .

وأخيراً سيعتمد الأمر على تأثير التغيرات في سعر النفط في الأجل القصير على حركة العرض والطلب في الأجل الطويل وهو أمر يصعب التنبؤ به نظراً لقصر المدة التي صاحبت الانخفاض في سعر النفط .

* * *

٣ - مستقبل منظمة الأوبك

تبدو أحداث ومناقشات عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ وكأنها تاريخ قديم ، إذ من النادر أن نسمع هذه الأيام أو نناقش ما كنا نسمعه ونناقشه في ذلك العام . في ذلك الوقت كان موضوع الساعة هو لجنة استراتيجية الأجل الطويل المنبثقة عن منظمة الأوبك التي كانت تناضل بصبر من أجل الوصول إلى معادلة يمكن على أساسها تحديد الزيادة ربع السنوية في أسعار النفط الخام . كما كان مجهود السعودية في حينه يتركز على كبح الجماح والحد من التطرف في رفع الأسعار ، وذلك في أعقاب سقوط الحكم الامبراطوري في إيران ونشوب الحرب العراقية الإيرانية . وشهد ذلك العام أيضاً مناقشات جادة داخل منظمة الأوبك تهدف إلى تحديد سقف للإنتاج لا يتعدى ٣٠ مليون برميل يومياً أو ٢٦ مليون برميل يومياً .

ولكن من كان يتوقع أن الطلب على نـفـط الأوبك خلال عامين لن يتعدى ١٤ مليون برميل يومياً ، وأن المشكلة الرئيسية التي تواجه المنظمة هي مشكلة البقاء ، وليست مشاكل النجاح؟ وبدلاً من أن تناقش لجنة استراتيجية الأجل الطويل معادلة الزيادة التدريجية ، أصبحت المناقشة وإن كانت مغلفة ، حول معادلة الانخفاض التدريجي ، وازدادت أهمية لجنة متابعة السوق . . لقد أثار مؤتمر لندن في مارس ١٩٨٣ عديداً من الأسئلة في أعقاب القرار التاريخي

بتخفيض الأسعار ، وبصفة خاصة فإنه قد أثار سؤالين :

الأول : ما هي الخطوات التي يجب أن تتخذها المنظمة في مواجهة اتجاه انخفاض في الأسعار في الأجل المتوسط لفترة أربع أو خمس سنوات قادمة؟

أما السؤال الثاني فيتعلق بالتطورات المتوقعة في داخل المنظمة التي قد تؤدي إلى ازدياد أو ضعف قدرة المنظمة في الدفاع عن مصالح أعضائها .

لقد أظهرت الأحداث التي انتهت بمؤتمر لندن أن قدرة المنظمة في الدفاع عن مصالح أعضائها قد ضعفت وبطريقة جذرية . فإذا لم يرتفع الطلب على نفط المنظمة فإن الطاقة الفائضة التي تتراوح ما بين ١٠ و ١٥ مليون برميل يومياً ستمثل قوة ضاغطة قد تؤدي إلى تصدع في هيكل المنظمة ناجم عن احتمال المنافسة بين أعضائها . ومما زاد من مخاطر هذا التصدع تزايد الخلافات السياسية بين الأعضاء ، فهناك الحرب العراقية - الإيرانية كذلك حساسية نيجيريا والقلق الدائم لفرنزويلا مما أضعف قدرة المنظمة على اتخاذ القرارات ، ومع ذلك فلو افترضنا لأغراض التحليل توافر الإرادة السياسية للبقاء والدفاع عن وجود المنظمة ، بغض النظر عن الخلافات السياسية ، فإن تحقيق هذا الهدف يتوقف على نجاح المنظمة في الوصول إلى برنامج للإنتاج يتسم بالواقعية ويتمتع بالاحترام ، ويستمر سارياً حتى تنتهي الأزمة بارتفاع الطلب على نفط المنظمة بالقدر المطلوب . المشكلة هنا أنه

ليس للمنظمة تاريخ مقنع في هذا المجال ، فلقد توصلت دول الخليج إلى اتفاق بتخفيض الإنتاج قبل سقوط شاه إيران ، غير أن سقوطه لم يسمح لهذا الاتفاق بأن يوضع موضع الاختبار . كذلك كان الفشل مصير اتفاق مارس ١٩٨٢ في فيينا بتحديد الحد الأقصى بـ ١٧, ٥ مليون برميل يومياً ، اتفاق لم يحترم من قبل أي عضو من أعضاء المنظمة . وأما اتفاق مارس في لندن ١٩٨٣ فكان أكثر وضوحاً ولكن لم يمض وقت كاف للحكم عليه . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن سوق النفط الحالي أصبح سوقاً معقداً للغاية ووسائله معقدة ومتنوعة . فيبين تقرير حديث متعاطف مع المنظمة أن هناك أنواعاً متعددة من المنافسة اتبعتها الأعضاء في فترات متفاوتة . فهناك خصومات مباشرة في الأسعار ، مدد متعددة للائتمان ، اتفاقيات تكرير مصحوبة بأسعار متعددة للخام والمنتج تمثل خصماً ضمناً ، اتفاقيات المقاصة ، اتفاقيات متعددة الأجنحة تشمل أكثر من مصدر واحد للطاقة ، بيع على أساس سعر CIF مع تحمل البائع جزءاً من تكلفة النقل بالإضافة إلى مزايا متعددة ذات طابع مالي للشركات الشريكة في الإنتاج .

ولقد أدى ازدياد الأهمية النسبية للسوق الحر إلى وجود قدر كبير من المرونة يجعل مهمة المتابعة والرقابة أمراً غاية في التعقيد . وإذا أضفنا إلى ذلك أن الوصول إلى اتفاق للإنتاج يتأثر ويعتمد على عاملين غاية في الأهمية هما الكيفية التي تضمن بها المنظمة اتباع

الدول خارج الأوبك لسياسة تتماشى مع متطلبات المرحلة من وجهة نظر المنظمة ، كذلك يتعين في بعض الأحيان التأثير على أسعار بعض أنواع الوقود المنافسة للنفط وكلاهما أمر صعب .

إن قدرة المنظمة على مواجهة الاتجاه لهذه المهمة الصعبة تعتمد على المملكة العربية السعودية تؤازرها دول الخليج النفطية نظراً لمواردها النفطية والمالية الهائلة .

ولكن التجارب تبين مقاومة الأعضاء لقيادة السعودية حتى وإن كانت هذه المقاومة في غير صالحهم . ففي عام ١٩٧٧ طبق نظام السعرين حيث انفردت السعودية ودولة الإمارات بسعر وباقي أعضاء المنظمة بسعر آخر . كذلك فشلت جهود السعودية في تحقيق الاستقرار في السوق بعد سقوط الشاه وتحديد سعر ٢٨ دولاراً للبرميل . غير أن اتفاقية لندن توضح قدرة السعودية على تحقيق الاستقرار إذا شاءت وكانت على استعداد لدفع الثمن . فلقد كان قبولها لتخفيض إنتاجها من حوالي ١٠ ملايين برميل في عام ١٩٨١ إلى أقل من ٥, ٣ ملايين برميل في النصف الأول من عام ١٩٨٣ من عوامل النجاح النسبي لقرارات مؤتمر لندن . فلو افترضنا استمرار الاتجاه الانخفاضي والضغط بحيث تصبح قرارات مؤتمر لندن غير كافية ، فمن الناحية النظرية يمكن القول إن في مقدور السعودية ودول منظمة التعاون الخليجي النفطية أن تتخذ إجراءات تكفي لمنع الانهيار ، غير أنه من الناحية الواقعية فقدرة هذه المجموعة على تحقيق الاستقرار يتوقف على

حجم التصحيح المطلوب ومدته . وهنا يصعب أن نتصور أن السعودية ستقبل ولمدة طويلة مستويات دنيا لإنتاجها ، أو أن عمان ولديها متطلبات مالية كبيرة ستستمر في التضحية ، وخاصة إذا كانت النهاية غير واضحة . فإذا فقدت المنظمة الانضباط الداخلي لعدم استعداد تحقيق الانضباط الداخلي المطلوب فهناك مشكلة ضمان سلوك دول خارج الأوبك المصدرة للنفط . قد يمكن القول إن ظروف اتفاقية لندن أظهرت تعاوناً كبيراً من قبل المكسيك ، ولكن السؤال هنا إلى متى سيستمر هذا التعاون إذا استمر السعر في الانخفاض والمكسيك تواجه مشاكل مالية ناتجة عن مديونية خارجية كبيرة وفي مواجهة الضغوط الأمريكية؟ وليس سراً أن هناك اتفاقاً بين الولايات المتحدة والمكسيك تقوم بموجبه المكسيك بإمدادات نفطية للمخزون الاستراتيجي الأمريكي وبأسعار تتراوح ما بين ٢٥ و ٣٥ دولاراً للبرميل غير قابلة للمفاوضة . .

قد يقال أيضاً إن بريطانيا تعاونت ، وإن كان بطريقة ذكية من منظمة الأوبك ، لإنجاح مؤتمر لندن ، ولكن إلى متى سيستمر هذا التعاون؟ يجب أن نأخذ في الاعتبار أن بريطانيا لا يمكنها أن تعتمد سياسة ولمدة طويلة مناوئة للسياسة الأمريكية ، والكل يعرف مدى عداء السياسة الأمريكية لإدارة أسعار النفط ، وخاصة من قبل منظمة الأوبك ، حتى أنه يمكن القول إن تعاون بريطانيا في مؤتمر لندن الأخير كان بتأييد ضمني من الولايات المتحدة التي كانت تخشى من انهيار سعر النفط وتأثير ذلك على الجهاز المصرفي الدولي واعتبارات الأمن

والاستقرار في المناطق الحيوية للنفط .

وقد يقال إنه في مقدور المنظمة أو السعودية أن تفرض على بريطانيا التعاون وذلك بالتهديد بتخفيض الأسعار بما يهدد اقتصاديات نفط بحر الشمال ، غير أن هذه السياسة لا يتوقع لها النجاح ، فالتكلفة المتغيرة تمثل جزءاً منخفضاً نسبياً من الكلفة الكلية ، ولذلك يتعين تخفيض السعر إلى مستوى يقل عن ١٠ دولارات للبرميل حتى تتأثر اقتصاديات نفط بحر الشمال ، وهو أمر مستبعد . كذلك يجب ألا ننسى أن الاقتصاد البريطاني اقتصاد متنوع ، وأن في قدرة بريطانيا ودول السوق الأوروبية المشتركة أن تواجه أي تحد من قبل المنظمة ، وذلك مثلاً بوضع حواجز جمركية واتخاذ إجراءات انتقامية . وكيف نضمن تعاون مصر والسودان وعمان وماليزيا والأرجنتين . . . إلخ . وهي دول تواجه مصاعب مالية لا تحتمل التأجيل؟

الخلاصة أن افتراض تعاون الدول من خارج الأوبك مع المنظمة افتراض بعيد عن الواقع .

ولكن ماذا عن الأجل الطويل؟

يصعب التنبؤ بإنتاج منظمة الأوبك وذلك لأنها أصبحت منتجاً حديداً ، يتطلب هذا التنبؤ الدخول في تقديرات معقدة للطلب العالمي ، وإنتاج الدول من غير الأوبك والمنافسة من البدائل . . . إلخ ، قبل أن نصل إلى الإنتاج المحتمل لمنظمة الأوبك فلو افترضنا أن إنتاج المنظمة

سيتراوح ما بين ٢١ و٤٣ مليون برميل يومياً عام ألفين على أساس سعر يتراوح ما بين ١٨ - ٢٨ دولاراً للبرميل وذلك بأسعار عام ١٩٨١ - ١٩٨٢ وأخذنا سيناريو السعر المنخفض نظراً للاعتبارات التي ذكرناها سابقاً ، فيمكن الوصول إلى بعض النتائج المهمة :

أولاً : إذا بقيت الأسعار المنخفضة فإن المنظمة ستفقد سلطتها كمحدد للأسعار وتصبح على العكس ، خاضعة لأسعار السوق وتكون النتيجة المنافسة بين الأعضاء مستخدمي جميع الوسائل التي ذكرناها سابقاً وما قد يستجد وحتمية نهاية المنظمة .

ثانياً : ستزداد الأهمية النسبية لدول الخليج المنتجة للنفط ، خاصة أنه من المتوقع أن تفتقد بعض الدول النفطية قدرتها التصديرية ومنها الجزائر وأندونيسيا وفنزويلا وقطر ونيجيريا ، ويتركز الإنتاج في دول الخليج النفطية ذات الاحتياطيات النفطية الهائلة والتكلفة المنخفضة نسبياً ، والاحتياجات المالية المحدودة - باستثناء العراق وإيران - ومع تزايد الأهمية النسبية لهذه الدول قد يرى البعض أنه في إمكانها أن تصبح البديل لمنظمة الأوبك ، ولكنه أمر مستبعد ، فعالم اليوم يختلف عن عالم أمس وظروف الثمانينات - التسعينات تختلف حتماً عن ظروف السبعينات . وفي التصور المنطقي أن سوق النفط سيصبح كمثيلته من أسواق السلع التي تتحكم فيها اعتبارات العرض والطلب ، وهذا لا يعني ضعف الأهمية الخاصة للنفط ، وإنما هو نتيجة منطقية للقوانين

٤ - الدول المصدرة والمستوردة للنفط

تناولت في ما تقدم تحليلاً للصورة العامة لتأثير انخفاض الأسعار على الاقتصاد العالمي ومدى قدرة منظمة «الأوبك» على التحكم في الأسعار وفي سوق النفط العالمي ، وخلصت إلى أن قدرة المنظمة في الحد من التيار الانخفاضي أمر مشكوك فيه ، وأن التوقعات الواقعية غير المتطرفة تقوم على أساس أن احتمال ارتفاع أسعار النفط مرة أخرى احتمال غير وارد ، وأنه في أحسن الأحوال سيبقى السعر الحقيقي للنفط ثابتاً في المدى المتوسط ، أما في المدى القصير فيجب أن نفترض استمرار التيار الانخفاضي ، ومن ثم يتحتم أن نتطرق إلى تأثير انخفاض الأسعار على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له . وهذا ما سأتناوله .

لتحديد تأثير انخفاض الأسعار على الدول المصدرة والمستوردة للنفط يجب في البداية أن نشير إلى بعض الملاحظات :

أولاً : إن الموضوع ليس مجرد تحليل انخفاض الأسعار وإنما هو في الواقع تحليل تأثير التقلبات في الأسعار ، أي ما هو تأثير حدوث انخفاض في أعقاب ارتفاع في الأسعار؟ إذ إن تقلبات الأسعار هي التي تؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن الاقتصادي وتتطلب إجراءات عاجلة تتبعها سياسة طويلة الأجل لتخفيف التأثيرات العكسية للتقلبات في الأسعار .

ثانياً : إن تحليل تأثير التقلبات في أسعار النفط على اقتصاديات الدول سواء كانت مصدرة أو مستوردة لا يمكن النظر إليه بمعزل عن الخلفية الاقتصادية العاملة والعوامل الاقتصادية والسياسية الأخرى التي تتفاعل مع سعر النفط ، تؤثر وتتأثر به وتترك آثاراً عكسية على اقتصاديات الدول . فتأثير الصدمة النفطية الثالثة على الدول المستوردة للنفط مثلاً ، لا يمكن تقييمه دون النظر إلى ما يحدث فيما يتعلق بحالة التضخم العالمي ودرجة الاستقرار في الأسواق المالية والنقدية ، ومدى التغيير في الهياكل الاقتصادية ، ومدى حدة المنافسة في أسواق السلع الصناعية . أما فيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط فيجب أن نأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لكل دولة ، فهذه الدول ليست شركات نفطية يقتصر فيها تأثير الانخفاض في سعر النفط على إيراداتها وأرباحها ومستوى العمالة فيها . . . إلخ ، ولكن التأثير في حالة الدول النفطية لا يقتصر على الانخفاض في عائدات النفط أو الإيرادات الحكومية من هذا المصدر أو درجة المديونية ، بل يتعداها ليؤثر على البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إذا استمر الانخفاض .

النتيجة المنطقية التي تنبع من هذه الملاحظة هي أن تأثير التقلبات في أسعار النفط قد يؤدي إلى تشابه النتائج بين بعض الدول المصدرة والمستوردة ، أو إلى اختلاف النتائج على الدول المصدرة والدول المستوردة ، فمثلاً يلاحظ التشابه الكبير في أوضاع كل من البرازيل ،

وهي دولة مستوردة للنفط ، والأرجنتين ، وهي دولة في حالة شبه اكتفاء ذاتي في مجال الطاقة ، والمكسيك وهي دولة مصدرة للنفط . أيضاً تنتج عن هذه الملاحظة صعوبة التعميم فيما يتعلق بالنتائج وإن كان هناك قاسم مشترك يمكن تحديد ملامحه .

إذا تطرقنا إلى تأثير المرحلة الانخفاضية وتقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة يمكن التمييز بين حالتين متناقضتين ، الأولى تمثل المكسيك حيث وصل التأثير العكسي مدها ، والثانية الدول الخليجية المصدرة للنفط التي تعد في وضع متميز نسبياً ، حيث تساعدها احتياطياتها المالية الكبيرة على التخفيف من حدة التأثير العكسي لانخفاض أسعار النفط ، وإن كانت من ناحية أخرى تواجه مشاكل لها طابع خاص ناجم عن الحرب العراقية الإيرانية .

وما بين هذين المثالين ، المكسيك من ناحية والدول الخليجية من ناحية أخرى ، هناك حالات مثل نيجيريا وفنزويلا ، حيث لا توجد احتياطيات مالية كبيرة لتخفيف حدة الانخفاض في الأسعار ، كما أن اقتصادياتها ليست معقدة بدرجة تشابه الاقتصاد المكسيكي .

تمثل المكسيك الحالة القصوى للتأثير العكسي للانخفاض في أسعار النفط ، وفي الواقع فإنه لفهم حدة هذا التأثير علينا أن نستعرض في البداية تأثير الارتفاع في أسعار النفط على اقتصاديات المكسيك ، أي تأثير الصدمتين الأولى والثانية . وبالرغم من أن الحكومات المكسيكية كررت أنها لن تسمح لاقتصادها أن يتحول إلى

اقتصاد نفطي يعتمد اعتماداً رئيسياً على العائدات النفطية فإنها لم تنجح في تحقيق هذا الهدف . ويتضح ذلك إذا نظرنا إلى إحصائيات إنتاج النفط الذي ارتفع من ٩٠٠ ألف برميل يومياً في عام ١٩٧٧ إلى ٣ ملايين برميل يومياً في عام ١٩٨٢ حيث أصبحت المكسيك ثالث دولة منتجة للنفط خارج العالم الشيوعي . كذلك نتج من ارتفاع سعر النفط ازدياد حجم القطاع النفطي في الاقتصاد المكسيكي ، ومن ثم ازدياد الاعتماد على القطاع النفطي وما تبع ذلك من ازدياد حدة العجز في القطاع العام وتزايد المشاكل المصاحبة لمحاولة سد هذا العجز والتضخم .

لقد استطاعت شركة النفط الوطنية المكسيكية بانيكس أن تتمتع ما يزيد عن ربع ميزانية الدولة منذ منتصف السبعينات . ولقد جاءت الصدمة النفطية الثانية بمنزلة المنقذ الذي أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية من مليار دولار في عام ١٩٧٧ إلى ١٥ مليار دولار في عام ١٩٨٢ ممثلة بذلك ٧٥٪ من حصيلة الصادرات . وقد ساعد ذلك على سد العجز وخلق فرصاً للعمالة لما يزيد عن ٢,٥ مليون فرصة عمل وارتفع معدل النمو إلى حوالي ٨٪ إذا قدرت بـ ٢,٣٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ .

غير أن الحكومة المكسيكية لم تتخذ إجراءات كافية طويلة الأجل لتدعيم النتائج المحسنة لارتفاع الأسعار ، بل على العكس ولأسباب سياسية وفي مواجهة ضعف في الطلب على النفط استمرت الحكومة

المكسيكية في التصرف دون مراعاة للتغيرات التي حدثت في سوق النفط ، فلقد صممت على الاستمرار في السعر المرتفع الأمر الذي أدى في النهاية إلى الانخفاض .

وأخيراً وفي مواجهة هذا الانخفاض اضطرت المكسيك في يونيو ١٩٨١ إلى تخفيض سعر نفطها حوالي أربعة دولارات للبرميل ، ومن ثم تخفيض إيرادات الدولة حوالي ٥ - ٧ مليارات دولار ، ولقد كان الخطأ الأول للسياسة المكسيكية هو عدم التأقلم مع الظروف المتغيرة للسوق والاحتفاظ بالسعر على مستوى مرتفع ولفترة طويلة ، وجاء الخطأ الثاني والذي تمثل في محاولة تغطية الانخفاض في إيراداتها النفطية عن طريق الاستدانة القصيرة الأجل والتي وصلت إلى حد خيالي ، ومن المعروف أن القروض قصيرة الأجل باهظة التكاليف ومن الخطأ استخدامها في مواجهة ظروف تتمثل في تغير هيكل في الاقتصاد القومي .

لقد كان في إمكان الحكومة المكسيكية أن تواجه هذا الانخفاض في العائدات النفطية عن طريق تشجيع الصادرات غير النفطية ، الحد من الواردات وتخفيض قيمة العملة التي استمرت عند مستوى مرتفع بالنسبة للدولار ولفترة طويلة . إن سياسة الاستدانة في مواجهة ظروف معاكسة سياسة خاطئة وخاصة في اقتصاد لا يعتمد اعتماداً أساسياً على النفط ، ولقد استمرت سياسة الاستدانة حتى وصلت الديون الخارجية في عام ١٩٨٣ ما بين ٨٠ و ٨٥ مليار دولار منها ٦٩ مليار دولار ديون على القطاع العام .

أما في منطقة الخليج فإن العامل المهم هو توافق التيار الانخفاضي لأسعار النفط مع الحرب العراقية - الإيرانية الذي أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية والاحتياطيات المالية الدولية للعراق وإيران . أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فإن استمرار الأوضاع على ما هي عليه يمثل من الناحية المالية البحتة أحسن التصورات التي يمكن التنبؤ بها . فإغلاق موانئ التصدير العراقية في الخليج وأنابيب بانياس وطرابلس أدى إلى الحد الكبير من قدرة العراق التصديرية ومن ثم أصبح في إمكان الدول الخليجية الأخرى تحقيق زيادة نسبية في نصيبها من سوق النفط العالمي .

وهنا يشار تساؤل حول نتائج انتهاء الحرب على نصيب هذه الدول من سوق النفط العالمي ، إذ يبدو من الطبيعي أن تطالب العراق وإيران بزيادة حصتيهما من تصدير النفط إلى حوالي ٢, ٥ مليون برميل يومياً ، ومن المتوقع أن تقبل هذه الدول الزيادة ، ومن ثم فمن المحتمل أن تنخفض إيراداتها النفطية واحتياطياتها في الخارج نتيجة لانخفاض إنتاجها مع استمرار الانخفاض في الأسعار ، ومن ثم يزداد الاعتماد على الدخل من الاستثمارات الخارجية في تغطية الواردات والإنفاق الحكومي . إذا أخذنا بالاعتبار مثلاً حالة السعودية فإن ميزانية الدولة تتوقع لعام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ إيرادات تصل إلى ٦٥ مليار دولار ولا تأخذ في الاعتبار احتمالات الانخفاض في الأسعار والإنتاج ، فإذا افترضنا أنه لن يكون في الإمكان تصدير أكثر من ٤, ٥ ملايين

برميل يومياً عام ٨٣ - ١٩٨٤ وعلى أساس سعر ٢٩ دولاراً للبرميل فإن الإيرادات المتوقعة لن تزيد عن ٤٥ مليار دولار على الأكثر . .

وإذا استمرت الأسعار في الانخفاض فإن الإيرادات ستتخفض مرة أخرى ما لم تحدث زيادة في الطلب العالمي على النفط .

من الصعب تعويض هذا الانخفاض في الإيرادات من مصادر أخرى فالدخل من تصدير الغاز الطبيعي لن يزيد عن ٣ - ٤ مليارات دولار . والدخل من استثمارات السعودية في الخارج والتي تقدر ما بين ١٤٠ - ١٥٠ مليار دولار لن يزيد على ١٢ - ١٥ مليار دولار، إذا افترضنا استمرار أسعار الفائدة على ما هي عليه ، وهو أمر غير متوقع ، بل على العكس فإنه لأسباب متعددة فإن أسعار الفائدة من المتوقع لها أن تنخفض . في ظل تلك الظروف فعلى السعودية أن تعيد النظر في الإنفاق الحكومي إذا أرادت أن تتجنب استخدام احتياطياتها المالية في تمويل الإنفاق الجاري . كذلك فإن الخطة الخمسية الرابعة للتنمية (١٩٨٥ - ١٩٩٠) لا بد أن تقوم على افتراض انخفاض الإيرادات من النفط وبدرجة ملحوظة . غير أنه ليس من المتوقع أن تتأثر الخطة الحالية للتنمية بالظروف الحالية ، إذ إن هذه الخطة قامت على أساس افتراض أن سعر النفط لن يزيد عن ١٧ دولاراً للبرميل .

أما بالنسبة للكويت فمن الناحية الظاهرية يمكن القول إن هذا التغيير لن يؤدي إلى نتائج عكسية جذرية إذ إن الدخل من

الاستثمارات الخارجية التي تقدر بحوالي ٧٠ - ٨٠ مليار دولار هو □٨ - ١٠ مليار دولار سنوياً تغطي بذلك قيمة الواردات ، غير أن الاقتصاد الكويتي يواجه في الوقت الحالي مشاكل صعبة ومن الممكن أن تظهر نتائجها في الأجل الطويل ، فمشكلة سوق المناخ ما زالت قائمة ولقد تعرضت لتأثيرها العكسي في الأجل القصير والطويل في مجالات سابقة ، كذلك فهناك مشاكل من المحتمل أن تنتج عن الحرب العراقية - الإيرانية التي يصعب عزل الكويت عنها نتيجة لموقعها الجغرافي .

إن التغير في القوة الاقتصادية للدول المصدرة للنفط ، وانخفاض تأثيرها على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية والرأسمالية ستكون له بلا شك تأثيرات من الناحية السياسية ، وبصفة خاصة بالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط ، فاستخدام سلاح النفط مثلاً أو سلاح المال سواء في تحقيق ضغط على الدول الغربية أو لاكتساب صداقات في دول العالم الثالث سيصبح أمراً صعباً نظراً لانخفاض العائدات النفطية وفوائدها المالية .

فإذا تطرقنا إلى تأثير انخفاض الأسعار على الدول المستوردة للنفط ، فإن النتيجة الواضحة هي تحقيق انخفاض في كلفة الواردات ، ومن ثم حدوث تحسن في موازين مدفوعاتها . ففي عام ١٩٨٢ استوردت هذه الدول ما يعادل ٥, ٥ ملايين برميل يومياً . فإذا افترضنا عدم مرونة الطلب على النفط فإن التخفيض في سعر النفط

بمقدار خمسة دولارات في مارس ١٩٨٣ سيؤدي إلى تحقيق توفير حوالي ١٠ مليارات دولار سنوياً .

فمن الناحية الواقعية نجد أن هناك عوامل معاكسة ستقلل من المنفعة الصافية الناتجة عن هذا التوفير . فإذا أخذنا تقديرات البنك الدولي التي تفترض أن مرونة الطلب على الطاقة تتراوح ما بين ٠,١ و ٠,٥ ، بالنسبة للدول النامية فإن تخفيض سعر النفط إذا استمر سوف يؤدي إلى زيادة الواردات من النفط بحوالي ٧٪ أي ما يعادل ١٥٠ مليون برميل في السنة تقريباً ، وتمثل زيادة في قيمة الواردات النفطية حوالي ٤,٣٥ مليار دولار على أساس سعر ٢٩ دولاراً للبرميل . من ناحية أخرى فإنه يمكن القول إن زيادة الواردات من الطاقة إذا أحسن استخدامها ستؤدي إلى إعطاء دفعة لبرامج التنمية على أساس أن عدم القدرة على الاستيراد عندما كانت الأسعار عالية تمثل العامل المحدد للمجهودات التنموية . وبصفة عامة فيمكن أن نقدر المنفعة الصافية في موازين مدفوعات الدول النامية بحوالي خمسة مليارات دولار ، فإذا تحققت التوقعات بأن سعر النفط سينخفض إلى ٢٥ دولاراً للبرميل في عام ١٩٨٥ ، فستزداد منفعة هذه الدول .

ومن العوامل المهمة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في تقييم تأثير الانخفاض في الأسعار على اقتصاديات الدول المستوردة للنفط ، هو إلى أي مدى سيؤدي هذا الانخفاض إلى تحقيق تغيرات عكسية في سياسة ترشيد استهلاك الطاقة ، ومن الصعب التنبؤ بذلك بدقة ،

فانخفاض الأسعار يؤدي منطقياً إلى زيادة الاستهلاك ، غير أنه إذا أخذنا في الاعتبار التغيرات التي حدثت في الهياكل الاقتصادية في الدول الصناعية والتحول نحو الصناعات الخفيفة وغير الكثيفة للطاقة ، كذلك لو افترضنا استمرار الدول الصناعية في اتباع سياسات قائمة على فرض ضرائب على المنتجات النفطية في الأسواق المحلية لأمكن القول بأن الزيادة في الاستهلاك نتيجة لانخفاض الأسعار ستكون محدودة للغاية .

إن انخفاض دخول الدول المصدرة للنفط ، وخاصة دول الأوبك ، سيؤدي إلى انخفاض في طلبها العالمي على الواردات بالإضافة إلى تخفيض مساعداتها للدول النامية . كل ذلك يمثل تخفيضاً في الطلب العالمي ومن ثم يقلل من الفائدة الصافية لانخفاض سعر النفط . فإذا أخذنا في الاعتبار هذه العوامل بالإضافة إلى العلاقة بين سعر النفط وأسعار السلع والمواد الأولية الأخرى فإن الانخفاض في إحداها يؤدي في النهاية إلى انخفاض في أسعار عديد من السلع الأخرى ، ومن ثم إلى انخفاض في دخول الدول النامية وخاصة تلك الدول التي تعتمد على تصدير المواد الأولية .

تبدو الصورة غير واضحة ، ولكن يمكن الجزم بأن انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى منفعة محدودة في اقتصاديات الدول المستوردة في الأجل القصير وإلى انخفاض في القوة الاقتصادية للدول المصدرة للنفط . فإذا انتقلنا للأجل الطويل فالنتيجة النهائية تتوقف على عديد

من العوامل المتشابكة ، والتي تتأثر أيضاً بالمناخ السياسي السائد على المستوى العالمي والإقليمي ، هذه العوامل يصعب التنبؤ بها وخاصة السياسية منها .

٥ - سوق المال العالمي

يحتل النفط مكانة خاصة في سوق المال العالمي ، لا أعالي إذا قلت إن النفط والمال هما وجهان لعملة واحدة ، إذ يمثل النفط ما يقرب من ٥٪ من الدخل العالمي على أساس سعر ٢٩ دولاراً للبرميل ، فانخفاض السعر سيكون له تأثير كبير ليس فقط على موازين التجارة والمدفوعات وإنما أيضاً على حركة رؤوس الأموال ، وأسعار التبادل بين العملات ، وأسعار الفائدة . فانخفاض سعر النفط يعني أن الدول المستوردة للنفط ستقلل من احتياجاتها للاقتراض وتزداد قدراتها على الاستثمار .

أما الدول المصدرة للنفط فستزداد احتياجاتها للاقتراض وتقل قدرتها على الاستثمار ، ومن ثم تتأثر حركة رؤوس الأموال وأسعار التبادل ، والعوائد النسبية للاستثمارات .

إن العامل المهم في تحديد تأثير تغيرات في سعر النفط بالارتفاع أو الانخفاض على القطاع المالي ، لا يتوقف فقط على حجم هذا التغير وإنما في المقام الأول على السرعة التي يتم بها هذا التغير . فانخفاض تدريجي في السعر سيؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث تغيرات في بعض معالم النظام المالي الدولي دون أن يؤثر على هيكله الأساسي ، بينما قد يؤدي انخفاض مفاجئ في السعر إلى أزمة مالية تفوق في آثارها العكسية أي مزايا قد تنتج عن انخفاض سعر النفط

على الاقتصاد العالمي .

ففي عام ١٩٨٢ حدث تغير في حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي نتيجة حدوث تغير في الميزان التجاري لدول الأوبك حيث حققت عجزاً ولأول مرة منذ عام ١٩٧٣ والذي جاء نتيجة انخفاض كبير في الكميات المصدرة من النفط لا تعود إلى انخفاض في الأسعار . وفي رأي الخبراء أنه إذا افترضنا انخفاض سعر النفط إلى ٢٠ دولاراً للبرميل في ١٩٨٤ مع الاحتفاظ بمستويات التصدير على ما هي عليه فإن الحد الأقصى للعجز في الميزان الجاري لدول الأوبك لن يتعدى ١٠٠ مليون دولار وهذا العجز لا يعني بالضرورة حدوث انكماش حتمي في أسواق اليورودولار . إذ إن حدوث عجز في دول الأوبك يعني أن دولاً أخرى قد حققت فائضاً والنتيجة المنطقية أن يحدث تغير في الطريقة التي تستخدم فيها هذه الفوائض نظراً لتغير هوية أصحاب الفوائض؟ فلقد ركزت الدول الغنية في منظمة الأوبك على استثمار أموالها في البداية في استثمارات دولارية قصيرة الأجل ثم اتبعت بعد ذلك سياسة قائمة على التنوع . ومن المنطقي أن نفترض أن الدول التي ستستفيد من العجز في الميزان التجاري لدول الأوبك ستتباع سياسة استثمارية مختلفة تنبع من ظروفها وأهدافها ، فدولة كالإيابان مثلاً - وهي تتمتع بفائض فعلي في الوقت الحالي - سيزداد فائضها المالي ، ونظراً لاختلاف ظروفها عن الدول النفطية فإن سلوكها الاستثماري سيكون مختلفاً بطبيعة الحال ، وهذا التغير في

السلوك الاستثماري سينعكس على الأسعار النسبية للاستثمارات وعلى العوائد المتوقعة والفعلية . أما دول أخرى كإندونيسيا والبرازيل ، فمن المتوقع أن تستخدم التحسن في ميزانها التجاري في زيادة استثماراتها في الداخل وزيادة وارداتها الرأسمالية ، ومن شأن ذلك حدوث انتعاش نسبي في اقتصادياتها ، قد ينتج عن ذلك انخفاض في حجم الأموال المتاحة في أسواق اليورو دولار ، هذا الانخفاض يمثل ضغطاً ارتفاعياً في أسعار الفائدة . . غير أن هذا الارتفاع في سعر الفائدة سيكون محدوداً إذ إن الدول التي ستتمكن من تحقيق تحسن في ميزانها التجاري ستخفض من طلبها على الأموال ، الأمر الذي سيقبل من الضغط على أسعار الفائدة .

إن انخفاض سعر النفط يعني أيضاً انخفاض الطلب على الدولار من حيث كونه العملة المستخدمة في تسوية المعاملات النفطية ، مما يعني أن الأموال الدولارية المتاحة سوف يمكن استخدامها في مجالات أخرى مما قد يؤدي إلى ضغط انخفاضي على أسعار الفائدة على الدولار يصحبه في النهاية انخفاض في سعر الدولار . ومن ناحية أخرى فإن التحسن في الميزان التجاري لكل من اليابان التي يمثل النفط ما يزيد عن نصف وارداتها ، وألمانيا الغربية سيؤدي إلى تحسن ملحوظ في كل من الين الياباني ، والمارك الألماني وسيؤدي الارتفاع في سعر الين ، مثلاً ، إلى تقليل حدة منافسة الصناعة اليابانية ومن ثم تقليل الحاجة إلى سياسات الحماية في مواجهة غزو المنتجات اليابانية . أما عن الدول المصدرة للنفط فكما ذكرت سابقاً ، فإن انخفاض

عائدها النفطية سيؤثر على موازينها الجارية ومن ثم على حركة الأموال فيها ، وعلى أسعار عملاتها كما هو الحال بالنسبة لفرنزويلا . .

وهناك مجموعة أخرى من الدول سيكون تأثير انخفاض سعر النفط على اقتصادياتها مهماً ، وإن كان بدرجة محدودة ، فالولايات المتحدة مثلاً ستعاني من عجز يربو على ٣٠ مليار دولار في عام ٨٣ - ٨٤ ولكن سرعان ما ينقلب هذا العجز إلى توازن أو فائض ، نتيجة انخفاض في سعر النفط إلى عشرين دولاراً للبرميل .

أما بريطانيا ، فإن الفائض في ميزانها التجاري الذي يقدر بحوالي ٢ - ٣ مليارات دولار فسينقلب ذلك إلى توازن أو عجز في حالة استمرار انخفاض سعر النفط . غير أن تأثير ذلك على الاقتصاد البريطاني سيكون محدوداً للغاية ، إذ إن الإيرادات من النفط تمثل ٨٪ من القيمة الكلية للصادرات ، ومن ثم فإن انخفاض سعر النفط بحوالي ٣٠٪ مثلاً سينتج عنه انخفاض طفيف في الإيرادات من الصادرات لن يتعدى ٥ ، ٢٪ يمكن بسهولة تعويضه عن طريق زيادة الصادرات غير النفطية ، وسينعكس ذلك بطبيعة الحال على سعر الاسترليني بالنسبة للعملة الأخرى حيث يتوقع له أن يتمتع بنوع من الاستقرار .

وهناك مجموعة أخرى من الدول المصدرة للنفط ذات الطاقة الاستيرادية الكبيرة مثل الجزائر ، انغولا ، اكوادور ، مصر ، أندونيسيا ، ماليزيا ، المكسيك ، نيجيريا ، وفرنزويلا . هذه الدول ستتأثر قدرتها

الاقتراضية تأثيراً كبيراً نتيجة لانخفاض عائداتها النفطية ، إذا حدث انخفاض في سعر النفط ، ففي مقدور هذه الدول الاقتراض من النظام المصرفي الدولي اعتماداً على إيراداتها النفطية .

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال يتعلق بتأثير انخفاض مفاجئ وسريع في سعر النفط على النظام المالي الدولي؟

الإجابة التي لا مفر منها هي أنه لو حدث مثل هذا الانخفاض المفاجئ والسريع ، فإن النظام المالي الدولي بل الاقتصاد العالمي سيواجه أزمة كبيرة لها نتائج في الأجلين القصير والطويل . عند تحليل أبعاد هذه الأزمة يجب أن نأخذ في الاعتبار ، أن الجهاز المالي الدولي في الوقت الحالي قد ضعف إلى حد كبير ، فقبل حدوث انخفاض كبير في أسعار النفط لجأت خمس وعشرون دولة إلى إعادة جدولة ديونها للجهاز المصرفي ، والمغزى الحقيقي لإعادة الجدولة هو أن الجهاز المصرفي كان يواجه محنة ، فإذا أخذنا في الاعتبار أن قيمة الديون تفوق بكثير قيمة الأصول الصافية للبنوك المقرضة لانهما لم تقبل هذه البنوك بإعادة الجدولة فإنها ستواجه حالة إفلاس فعلي ، وإن إعادة الجدولة تمكنها من اعتبار هذه القروض ديوناً قابلة للاسترداد ، بينما في حالة الرفض فإنها سوف تعامل على أنها ديون غير قابلة للاسترداد ، ولما كانت هذه الديون تفوق حجم الأصول الصافية ، فإن البنوك ستصبح في حالة إفلاس . وعادة ما يصاحب إعادة الجدولة زيادة في الإقراض لتتمكن الدول المدينة من دفع فوائد

ديونها ، ومن ثم تتراكم الديون وتتفاقم المشكلة . . ويجب هنا أن أشير إلى أن المشكلة في المقام الأول مشكلة تواجهها البنوك أكثر من كونها مشكلة تواجه الدول . لذا وفي ظل هذه الظروف استطاعت المكسيك والبرازيل وغيرهما من الدول ذات الظروف المشابهة من فرض شروطها على الجهاز المصرفي الدولي . . ولا شك أن الجهاز المصرفي الدولي يتحمل مسؤولية كبيرة في ما وصل إليه الحال . إذ إن الأصول الدقيقة للإقراض لم تتبع في كثير من الأحيان ، ولا شك أن بريق الثروة النفطية ، وما بدا ولفترة طويلة وكأنه عصر لن ينتهي قد أدى إلى اندفاع البنوك ، كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى ، إلى الإقراض بهدف تحقيق ربح يتناسب مع الأرباح التي صاحبت المعاملات النفطية . ولقد سهل على البنوك اتباع هذه السياسات غير التقليدية في الإقراض أنه كانت في حوزتها كميات طائلة من الأموال نتجت عن الصدمتين النفطيتين الأولى والثانية .

وعندما واجه النظام المصرفي بواذر الأزمة في عام ١٩٨٢ تكافتت الجهود للتحكم فيها ومنعها من التفاقم أو انتشار آثارها وخاصة ما قد ينجم عن إفلاس أحد البنوك الكبرى من شيوع جو من عدم الثقة ، وتمثلت هذه الجهود في إجراءات قصيرة الأجل قام بها البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في منح قروض لعدد من البنوك المركزية لتلك الدول التي كانت في وضع شبه إفلاسي . هذه الإجراءات قصيرة الأجل تم تدعيمها بإجراءات

أخرى ذات طابع طويل الأجل ، وخاصة الاتفاق الخاص بزيادة حصة صندوق النقد الدولي حوالي ٥٠٪ .

وأمام حدوث انخفاض مفاجئ وسريع في سعر النفط في مثل تلك الظروف ، فإن الجهاز المصرفي الدولي سيواجه بلا شك أزمة حادة إذ سيصبح من المستحيل إنقاذ بعض الدول وستجد البنوك نفسها في وضع يحتم عليها أن تعتبر بعض الديون غير قابلة للاسترداد ، ومن ثم يكون حدوث إفلاس في الجهاز المصرفي الدولي أمراً متوقعاً . والمشكلة هنا أنه نظراً للطبيعة المتشابكة لعملية الإقراض فإن إفلاس أحد البنوك سيؤدي في النهاية إلى سقوط عدد آخر من الضحايا . وقد يقال إن هذا الرأي يحمل في طياته قدراً كبيراً من المبالغة ، وإن التجارب منذ السبعينات أثبتت قدرة الجهاز المصرفي الدولي على التأقلم ، إذ استطاع أن يواجه وبكفاءة مشكلة تكدس الفوائض ، وإعادة التدوير في أعقاب ارتفاع أسعار النفط الهائل في عام ١٩٧٣ ومرة أخرى في عام ١٩٧٩ ، غير أن الوضع هنا يختلف إذ في ظل ظروف انخفاض سعر النفط يصبح من المحتم على البنوك أن تستوفي احتياجاتها المالية حتى تستطيع مواجهة احتمالات عدم قدرة بعض الدول على دفع ديونها . وفي الواقع أن نظام الجدولة الجديد الذي يتجدد تلقائياً يمثل حلاً وقتياً في الأجل القصير ، إذ يعني من الناحية النظرية أن الديون قابلة للاسترداد . ولكن من الناحية العملية ، فإنه سيأتي وقت ، عاجلاً أو آجلاً ، يتحتم فيه على الجهاز المصرفي أن يواجه حقائق الوضع المالي بصورة واقعية ، خاصة إذا

تعذر على بعض الدول سداد الفوائد المستحقة أو إذا لم تتمكن البنوك من زيادة الإقراض لسداد الفوائد . وهذه ظروف متوقعة إذا حدث انخفاض سريع في سعر النفط .

الخلاصة هي أن الانخفاض في سعر النفط سيسبب بعض المشاكل للجهاز المصرفي الدولي ، ولكن القدرة على التحكم في هذه المشاكل تعتمد على حجم هذا الانخفاض وسرعة حدوثه . . وفي رأيي إنه من المستبعد حدوث انخفاض كبير وخلال فترة قصيرة في سعر النفط ، إذ إن ذلك لا يحقق أي مصلحة لأي طرف من الأطراف سواء كانت دولاً مستوردة أو دولاً مصدرة مقرضة أو مقترضة . فانهيار النظام المالي يحمل في طياته مخاطر ذات طابع استراتيجي ، إذ لا يمكن عزله عن اعتبارات الاستقرار السياسي على مستوى الدولة والمنطقة والعالم . ولقد أثبتت التجارب منذ عام ١٩٨٣ أن العالم ولأسباب ودوافع مختلفة لا يرغب في حدوث انهيار في النظام المالي .

فالجهود المكثفة التي صاحبت مؤتمر مارس في لندن ١٩٨٣ لمنظمة الأوبك أثمرت نظراً للإدراك التام لما قد ينتج عن انهيار سعر النفط من آثار مالية وسياسية واقتصادية كبيرة . غير أن استبعاد هذا الاحتمال لا يعني أن تتبع الدول سواء المصدرة أو المستوردة للنفط ، الدول المقرضة والدول المقترضة سياسات قائمة على المصلحة الفردية فقط ، فمسؤولية الحفاظ على نظام مالي مستقر هي مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي بأكمله .

٦ - الأبعاد الاستراتيجية

لقد تعرضت للأبعاد الاقتصادية للصدمة النفطية الثالثة بصفة خاصة ، فتناولت حساب الأرباح والخسائر على المستوى الدولي لانخفاض الأسعار وتأثير ذلك على مدى تماسك منظمة الأوبك واستمرارها وقدرتها على التحكم في سوق النفط العالمي . كما تناولت التأثير الاقتصادي على الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له وتأثير ذلك على السوق المالي العالمي ، وبالرغم من أن التحليل لم يخل من ذكر بعض العوامل السياسية على المستويين الإقليمي والدولي غير أن التركيز كان في المقام الأول على الناحية الاقتصادية البحتة . لذا ، فإنني سأركز على الناحية الاستراتيجية ، أي تأثير التغير الانخفاضي في الأسعار النفطية على التوازنات النسبية للقوة من الناحية السياسية .

عندما حدثت الصدمة النفطية الأولى بارتفاع أسعار النفط تردد حين ذاك أن الأبعاد الحقيقية لهذه الصدمة ، وما تحمله من نزوح عكسي للموارد من اتجاه الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول المصدرة للنفط النامية ، يعني تحولاً مماثلاً في هيكل القوة ، وأن ذلك سيؤدي في الأجل الطويل ، مع افتراض استمرار الأحوال على ما كانت عليه في نهاية عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، إلى ازدياد القوة النسبية للدول النفطية على حساب الدول الصناعية .

ولقد اتسمت هذه التحليلات بالمبالغة ، فكثرت الحديث عن القوى العظمى الجديدة ، أو مقارنة السلاح النفطي بالسلاح النووي ، وعلى المستوى الإقليمي رددت أصوات للدعاية الصهيونية مخاوف الانحياز الأمريكي للعرب على حساب إسرائيل (!) نظراً لاعتماد الاقتصاد الأمريكي على النفط وعدم قدرة الولايات المتحدة على منع أو تطويق جهود الدول النفطية في السيطرة على مواردها دون مشاركة ، وكان هدف هذه المبالغات هو استخدامها في تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية سريعة وحاسمة حيث تم التركيز على ضرورة الاعتماد على النفس عسكرياً لمواجهة الخطر العربي الزاحف وتوقيع عقود تسليح شبه مجانية مع الولايات المتحدة الأمريكية معتمدين في ذلك على قوة الرأي الصهيوني وأسلحته الإعلامية والمالية وتأثيره على النتائج الانتخابية في تحقيق إنجازات ومكاسب سريعة . . وفعلاً استطاعت إسرائيل تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية تفوق بالمقارنة سواء من الناحية الكمية أو النوعية أية مكاسب استطاعت تحقيقها في الماضي ، ولا شك أن تصرفات بعض الدول النفطية قد ساهمت في تحقيق أهدافها وكلنا يذكر التصريحات غير المسؤولة لبعض أجهزة الدعاية والإعلام وبعضها كان مدسوساً . .

وهناك مبالغة في الحديث عن فعالية سلاح النفط ومدى تأثير المقاطعة العربية لأمريكا وبعض الدول الأوروبية في تحقيق نتائج سياسية هامة في أعقاب حرب أكتوبر ، كذلك كانت الدعاية المتعلقة بالفوائض المالية العربية ومدى تأثيرها على تماسك النظام المالي العالمي ، وإن مشكلة تدوير الأموال تمثل تهديداً لكل ما هو قائم وإنها

بلا شك ستستخدم كأسلوب للضغط ليس فقط على أسواق المال وإنما على دول العالم الثالث ، خاصة أن مشاكل تلك الدول ستتفاقم وتزداد حدة العجز في موازين مدفوعاتها فتصبح فريسة سهلة للضغط لتحقيق أهداف سياسية واكتساب هذه الدول وأصواتها في المحافل الدولية لصالح القضايا العربية وأصبحت النظرة إلى منظمة الأوبك نظرة مضخمة وصلت إلى حد اعتبار المنظمة وكأنها كيان سياسي ذو سيادة في حوزته أسلحة هجومية فتاكة ، وتكتلت الجهود على المستوى الدولي لمواجهة التهديد القادم من الدول النفطية ومنظمة الأوبك ، وتعددت المؤتمرات والاجتماعات على مستوى القمة في دول أوروبا وأمريكا لتنسيق الجهود وتكونت منظمة الطاقة الدولية التي تضم الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان ، وفي الوقت نفسه تعددت وجهات النظر ووجهت الدعوة إلى ضرورة الحوار بين الدول المصدرة والمستهلكة للنفط ، وأخذت النظرة إلى مثل هذا الحوار تقارنه بمفاوضات الحد من السلاح والتعايش السلمي بين الكتلتين المتصارعتين !

إذن ما هي حقيقة هذه القوى العظمى الجديدة؟ وما هو مدى صحة هذه الادعاءات ، وهل تغير فعلاً هيكل القوة ليتوافق مع النزوح العكسي للموارد من الدول الصناعية إلى الدول النفطية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات يجب أن نختار معياراً يتسم بالواقعية

والموضوعية وابتعد عن المبالغة .

هناك في الواقع عدة معايير ولكن خشية أن يكون هناك مجال للانحياز ، فإن أكثر المعايير واقعية وأقلها إثارة للخلاف هو المعيار الذي يعتمد على النتائج كأسلوب للتقييم والحكم . فإذا نظرنا إلى نتائج الصدمة النفطية الأولى اتضح لنا أنه خلال الفترة التي تلت عام ١٩٧٣ استطاعت إسرائيل أن تحقق مكاسب سياسية وعسكرية تفوق بكثير ما استطاعت تحقيقه منذ عام ١٩٦٧ ، وذلك بالرغم من ازدياد الأهمية النسبية للنفط وتراكم الأموال بيد الدول النفطية العربية ، فلقد حققت إسرائيل ما كانت تحلم به من تحييد دور مصر ولو لفترة وتوقيع معاهدة سلام معها ، وتبادل التمثيل السياسي على مستوى السفراء مع مصر ، وغزت لبنان واحتلت أراضيه ، وضربت المفاعل النووي العراقي ، وتمكنت من قلع جذور المقاومة الفلسطينية من خطوط المواجهة وتشتيتها في دول بعيدة ، وكثفت جهود الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية ، بل إنها نجحت في تحقيق ما كانت تحلم به من إدخال الولايات المتحدة كطرف مباشر في النزاع يقوم بالعمل العسكري مباشرة وتحتمي وراء إسرائيل ، بعد أن كان الوضع عكس ذلك في السابق ، حيث كانت تقوم إسرائيل بالعمل العسكري تحقيقاً لأهداف الولايات المتحدة في المنطقة . وخلال هذه الفترة أيضاً وصل التمزق العربي إلى أسوأ حالاته . واستخدمت القوة العربية في النزاعات الإقليمية بدلاً من مواجهة التحديات الخارجية ، أما من

الناحية الاقتصادية فلقد واجهت الدول النفطية أزمات فاقت في حدتها وفي طبيعتها أي أزمات واجهتها في السابق قبل الطفرة النفطية ، منها مثلاً مشكلة سوق المناخ .

وتعددت كذلك الاضطرابات السياسية الداخلية وازدادت حدة المشكلة الاقتصادية للدول العربية غير النفطية ، فمعاهدة كامب ديفيد مثلاً لا يمكن النظر إليها بغض النظر عن ظروف مصر الاقتصادية ، بل إنه من العوامل الأساسية التي أدخلت في الاعتبار ، وإن كانت لا تمثل السبب الرئيسي ، ظروف مصر الاقتصادية التي استخدمت على أنها ورقة ضغط لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة . .

الخلاصة إذن أن الصدمة النفطية الأولى قد أدت في الواقع إلى تدهور المركز الدولي النسبي للدول النفطية ، خاصة العربية منها ، وتدهور الوضع بصفة عامة بما في ذلك بداية ظهور مشاكل جديدة لم تكن معروفة في السابق تهدد الكيان الداخلي والاستقرار السياسي لهذه الدول . وهذه النتيجة كانت إلى حد ما متوقعة وإن كانت حدة ما حدث تفوق كل التوقعات . ليس من المنطقي أن نفترض استمرار الأزمة النفطية وأن العالم الغربي بكل موارده وطاقاته الهائلة وخاصة التكنولوجية منها ودرجة تقدم وتمدن المواطن الغربي سيقبل دون مقاومة أن يضع قدره ومصير اقتصاده تحت رحمة أي منظمة كانت . إذ من المنطقي أن نفترض أن الدول الغربية وقد جربت تأثير الندرة النفطية والمقاطعة ولو لفترة قصيرة ستقوم بتكثيف الجهود وحشد

الموارد لتحول دون تكرار ما حدث في عام ٧٣ - ٧٤ . كذلك فإن البديهيات الاقتصادية تستبعد استمرار عدم التوازن في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل . إذ من المستحيل أن نتصور استمرار الفائض في موازين الدول النفطية والعجز في موازين بقية العالم ، فهناك المتغيرات الأوتوماتيكية المصححة كذلك الإجراءات التي تتخذها الدول لمواجهة مثل هذا الوضع ، خاصة إذا كانت هذه الدول هي دول صناعية كبرى تعتمد عليها الدول النفطية اعتماداً كبيراً في احتياجاتها الاستيرادية . .

أما فيما يتعلق بتغيير هيكل القوة في اتجاه التغيير في الموارد لصالح الدول النفطية والعربية على حساب الدول الأخرى أو إلى المقولة باحتمال ظهور قوة عظمى أخرى ، فلا شك أن مثل هذه الدعايات تهمل عديداً من الجوانب الهامة والعوامل المؤثرة على ظهور القوة وتزايدها أو تناقصها . فمن الصعب أن نتصور بزوغ قوة كبرى لمجرد أن لديها سلعة معينة يتسم سوقها ولأول مرة بطابع الندرة مهما كانت حدة هذه الندرة ، خاصة إذا كانت هذه السلعة ، وهي الطاقة ، تعتمد على مورد قابل للنفاذ . من ناحية ، لا يؤكد التاريخ احتمال حدوث ذلك ، فليس هناك سابقة واحدة في التاريخ القديم أو الحديث لدولة عظمى أو قوة سياسية أو عسكرية كبيرة اعتمدت فقط على مورد واحد . . ومن ناحية أخرى ، فإن القوة في مصدرها أو في حجمها هي نتاج مجموعة من العوامل بعضها اقتصادي وبعضها

يتعلق بالموقع والسكان ، بالإضافة إلى الظروف السارية في فترة معينة من فترات التاريخ ، قد تجعل استخدام الموارد الاقتصادية والسكانية والموقع ممكناً لبزوغ القوة وفرضها على الآخرين ، بينما قد لا تمكن العوامل نفسها من ظهور القوة لعدم توافر الظروف اللازمة لحدوث ذلك .

كلنا يعرف أن الدول النفطية تفتقر إلى عديد من الموارد وخاصة الندرة السكانية والحجم ، بالإضافة إلى عدم توازن اقتصادياتها . كذلك فإن محدودية الطاقة الاستيعابية لهذه الدول تفرض عليها الاستثمار في الخارج لفوائض الأموال بكل ما يحمله ذلك من مخاطر جسيمة خاصة إذا ما أدى صراع القوة إلى مواجهة سياسية . إذ يعد من الساذجة أن نفترض أنه في مثل هذه الظروف لن تلجأ الدول المضيفة للأموال إلى أن تستخدم حقها القائم على السيادة بما في ذلك التأميم أو التجميد . وكلنا يذكر ما حدث عام ١٩٥٦ عندما قامت الحكومة البريطانية بتجميد أموال الحكومة المصرية التي كانت مودعة لدى البنك المركزي البريطاني ، أو الإجراءات التي اتخذتها السلطات الأمريكية فيما يتعلق بالاستثمارات الإيرانية بعد الثورة الإيرانية .

الخلاصة ، من الصعب أن نتصور أن الدول الخليجية وحدها تستطيع أن تكون قوة عظمى ، هناك حالة واحدة يمكن فيها أن نبني بعض التصورات باحتمالات تزايد القوة وهي تلك الحالة التي ترتبط فيها الاعتبارات النفطية للدول الخليجية بالإمكانات العربية على

مستوى الأمة العربية كلها . إذ إن موارد الأمة العربية الاقتصادية والبشرية بالإضافة إلى الموقع الجغرافي تمثل ظروفاً طبيعية لاكتمال عوامل ظهور القوة وتزايدها ، لذا ليس هناك مجال للشك في أن خطة الدول العظمى في مواجهة الندرة النفطية وارتفاع الأسعار كانت خطة شاملة لم تقتصر على مجال النفط والطاقة فحسب بل تعدتها لتشمل مواجهة لفكرة التقارب العربي لتحول دون ذلك ، إذ إن هذا التقارب هو الأساس الوحيد لتعظيم المنافع الناجمة عن أهمية النفط وندرته ، ولقد نجحت هذه الدول في مخطتها إذ ازداد التصدع والانفصال وازدادت النزاعات الطائفية العنصرية والإقليمية بدرجة لم يسبق لها مثيل حتى أصبح من الصعب القيام بالإجراءات الشكلية كعقد الاجتماعات وإصدار البيانات العامة غير الملزمة .

فإذا كانت فترة الندرة النفطية وارتفاع الأسعار وتراكم الأموال لم تؤدي إلى تحقيق أي مكاسب سياسية ، وازدياد الأهمية النسبية للأمة العربية في المجال الدولي ، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو : ما هي النتائج السياسية المتوقعة للصدمة النفطية الثالثة بما تحويه من انخفاض الأهمية النسبية للنفط وانعدام الفوائض ، بل مواجهة ضائقة مالية في بعض الدول النفطية؟ هل سننجح يا ترى في تحقيق ما عجزنا عن تحقيقه عندما كان النفط سيد الموقف؟

الإجابة ، هي بلا شك ، ما لم نتفهم قيمة التقارب العربي فإن النتيجة ستكون كارثة . إذ ستزيد الأهمية النسبية للاعتبارات

الاستراتيجية والبشرية والعسكرية للدفاع عن الأمة العربية وتعويض الانخفاض في الأهمية النسبية للنفط ، ولابد هنا أن نفهم أن هدف الأعداء لن يقتصر على تعميق حدة الخلاف بين الدول العربية فحسب ، بل سيتعداه إلى تهديد السيادة لعدد من الكيانات العربية وما حدث في لبنان الآن لأكبر دليل على استعداد الدول العظمى للتضحية بأي كان في سبيل تحقيق مصالحها .

إن الظروف التي تمر بها الأمة العربية هي أسوأ ظروف مرت بها ، ولقد آن الأوان لأن نطرح جانباً الاعتبارات الثانوية والخلافات الهامشية كافة ، وأن نركز الجهود على تحقيق التقارب العربي لمواجهة التحديات التي تواجهها الأمة العربية .

* * *

استراتيجية نفط الخليج في ضوء التطورات الأخيرة

إن وضع النفط وأهميته النسبية في الأجلين القصير والطويل لا يمكن فصلهما عن الأوضاع السياسية والاستراتيجية العالمية والإقليمية . كما أن الأهمية النسبية للنفط تعد ذات تأثير استراتيجي على الأوضاع السياسية العالمية ، إن هذا التأثير المتبادل بين السياسة والنفط يزيد من تعقيد الأمور إذا أردنا تحليل الأوضاع بهدف التنبؤ بالتغيرات المتوقعة ، سواء كانت تتعلق بمؤشرات محددة كسعر النفط مثلاً والمتاح منه أو المخزون . إلخ ، أو تتعلق بتوقعات المناخ السياسي العام الناتج عن احتمال أزمات نفطية . . إلخ .

فالتطورات الأخيرة في منطقة الخليج تؤثر بلا شك على الأهمية النسبية لنفط الخليج كما أنها تتأثر به ، والخلاف فقط يتعلق بهذا التأثير من حيث درجة الفعالية ويعتمد على مفهوم الأهمية النسبية ، بالنسبة للأطراف المعنية ، سواء كانت الدول المنتجة للنفط أو المستوردة له . .

كانت النظرية السائدة حتى حدوث التطورات الأخيرة في منطقة الخليج تقوم على السيناريو التالي : إن سعر النفط الحقيقي سيستمر في الانخفاض في الأجل القصير ، وإن أكثر التوقعات تفاؤلاً هو أن يبقى سعر النفط الحقيقي ثابتاً ، والخلفية وراء هذا التوقع هو أن

التخمة النفطية ستستمر حتى عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ على الأقل نظراً لانخفاض المستمر في الطلب العالمي من ناحية ، والناجم عن ارتفاع مرونة الطلب في الأجل الطويل إذا قورنت بمرونة الطلب بالأجل القصير ، أي أن هذا الانخفاض في الطلب يعد ردة فعل للارتفاع الذي حدث في أسعار النفط خلال السبعينات ، ومن ناحية أخرى فلقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في المعروض من النفط من مصادر دول غير الأوبك ، مما أدى إلى انخفاض نصيب دول الأوبك من الطلب العالمي ، لدول العالم الحر من حوالي ٣٢ مليون برميل يومياً إلى حوالي ١٧ مليون برميل يومياً في الوقت الحالي ، وتتوقع النظرية السائدة أن يبدأ سعر النفط في الاستقرار ثم التحسن في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ، إذ مرة أخرى يبدأ تأثير مرونة الطلب المرتفع نسبياً في الأجل الطويل ويبدأ الطلب في الارتفاع كردة فعل للانخفاض في سعر النفط الحقيقي خلال الثمانينات .

أي أن النظرية السائدة تتوقع أن يكون سوق النفط هشاً وسعره مستمراً في الانخفاض في العقد الثاني من الثمانينات . غير أن هذه النظرية لم تكن لتبعد تكرار ما حدث عامي ٧٣ و ٧٩ ، وهو حدوث ارتفاع مفاجئ في سعر النفط نتيجة حدوث أزمة سياسية في منطقة الخليج بصفة خاصة على أثر شيوع جو من عدم الاستقرار وخشية انقطاع الإمدادات من هذه المنطقة الحيوية ، مما يؤدي في العادة إلى تنافس الدول الكبرى لزيادة المتاح لها من النفط ، وتدعيم احتياطياتها لمواجهة أسوأ التطورات ، الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى شيوع جو

النُدرة وهو من العوامل الأساسية المؤثرة على سعر النفط ، ومن ثم شيوع جو من التوقعات باستمرارية ارتفاع سعر النفط في المستقبل .

فإذا نظرنا إلى مدى صحة هذه النظرية على الأوضاع الحالية ، لوجدنا أن الإجابة بالنفي ، فالظروف السائدة تفوق مجرد الأزمة السياسية ، وأبعادها النفطية واضحة ومباشرة ، فاحتمال ازدياد رقعة النزاع المسلح ليشمل الدول النفطية الخليجية كافة احتمال كبير ، والأطراف المتنازعة توجه أهدافها إلى المنشآت والآبار النفطية والناقلات النفطية والممرات المائية الحيوية توجيهاً محدداً ومباشراً ، مما أدى فعلياً إلى انخفاض حجم التجارة في النفط من منطقة الخليج ، وخاصة المتجه إلى اليابان ودول أوروبا الغربية ، وتقع منافذ تصدير النفط في دائرة التهديد المباشر . وبالرغم من ذلك ومع استمرار التوقعات التشاؤمية وعدم وجود أي بوادر تشير إلى احتمال انتهاء النزاع في المنطقة ، فإننا نجد أن سعر النفط في السوق الحر ، وهو من أكبر المؤشرات في الوقت الحالي للأوضاع النفطية العالمية ، لا يزال أقل من سعر النفط الرسمي بالنسبة لسعر النفط القياسي ، والأنواع الأخرى من النفط . والأكثر أهمية من ذلك هو أن السوق الحر مازال مستقراً رغم الظروف في منطقة الخليج ، فالتغيرات اليومية في الأسعار لا تتعدى ذبذبات في نطاق ضيق لا تختلف عن تلك التي كانت تحدث قبل الأزمة نتيجة للعوامل التجارية العادية . والجو العام مازال هو جو التخمة النفطية ، وكأن الأزمة السياسية - العسكرية لا تعني لسوق

النفط شيئاً ..

فما أسباب ذلك؟! ..

يمكن إرجاع عدم انطباق النظرية السائدة على الوضع الحالي لعدة عوامل يحتل في المقام الأول منها الاستراتيجية الدفاعية الهجومية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية توازرها في ذلك الدول الغربية واليابان ويبدو أن هذه الاستراتيجية قامت على مرحلتين :

المرحلة الأولى تهدف في المقام الأول إلى تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط ومن ثم ضرورة تقليل الأهمية النسبية للنفط بصفة عامة على أساس أنه لا يمكن تقليص أظافر دول نفط الأوبك وخاصة الخليجية منها ، دون تقليل الأهمية النسبية بصفة عامة للنفط ، إذ إن هذه الدول تعد ذات أهمية استراتيجية في اقتصاديات النفط بصفة عامة ، وهدف السياسة الأمريكية في هذه المرحلة هو خلق مجموعة من العوامل والتيارات والظروف التي تؤدي في النهاية إلى تحويل الندرة النفطية إلى تخمة نفطية في الأجل الطويل ، مما يؤدي إلى شيوع آثار انخفاض في سعر النفط ، ويتطلب تحقيق هذا الهدف محاولة تخفيض الطلب العالمي على النفط بصفة عامة وعلى نفط دول الأوبك بصفة خاصة ، وزيادة المعروض والمتاح والمخزون في أي فترة زمنية معينة من النفط بصفة عامة ومن نفط دول غير الأوبك بصفة خاصة . ولا شك فإن الاستراتيجية الأمريكية - الغربية قد نجحت ودلائل هذا النجاح تتمثل في عدم قدرة دول الأوبك في

التأثير على سعر النفط منذ بداية الثمانينات حتى أصبح الوضع في الوقت الحالي أكثر تأثراً واعتماداً على عوامل السوق واعتبارات العرض الطلب أكثر من قدرة دول الأوبك على إدارة الأسعار والإنتاج كما كان الحال في السبعينات . . والجو الشائع الآن هو جو التخمة النفطية وليس الندرة على الطلب العالمي ، وخاصة على نفط دول الأوبك ، مستمر في الانخفاض ، وليس هناك أي دلائل على احتمال تغير الأوضاع . ومما هو جدير بالذكر أن الولايات المتحدة استطاعت تحقيق ما يشبه المعجزتين : فالطلب الأمريكي على النفط وهو من العوامل الهامة والمؤثرة على سوق النفط بصفة عامة قد انخفض وهو مستمر في الانخفاض الأمر الذي كان يعد في السابق من الأمور المستبعدة نهائياً . . بل إن أسباب أزمة عام ١٩٧٣ هو دخول أمريكا السوق العالمية للنفط كدولة مستوردة تتنافس مع دول أوروبا واليابان في استيفاء احتياجاتها المحلية من النفط مما أدى إلى حدوث ضغط كبير نتج عنه مميزات كبيرة في الأسعار ، و المعجزة الأخرى هي أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تقلل من وارداتها النفطية من دول الخليج بصورة عالية حتى أصبح اعتمادها على تلك المنطقة لا يتعدى ٣٪ من احتياجاتها الكلية . ومرجع ذلك هو نجاح السياسة الأمريكية في تنويع مصادر وارداتها النفطية لتصبح أكثر اعتماداً على مصادر تقع في نطاق النفوط الأمريكي أو من الدول الحليفة ، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الأمريكي للنفط وخاصة بعد إزالة القيود السعرية التي كانت في الماضي تشكل عائقاً للاستثمار في الاستكشاف

النفطي في شبه القارة الأمريكية ، وترشيد الاستهلاك عن طريق استخدام امتياز الأسعار ، وعدم التدخل المباشر أو غير المباشر لمنع أسعار المنتجات النفطية الداخلية من أن تتناسق مع الأسعار العالمية ، ومن أسباب نجاح هذه الاستراتيجية اتباع دول أوروبا الغربية واليابان سياسات هادفة لتقليل الاعتماد على النفط بصفة عامة وبنفط الأوبك بصفة خاصة . وذلك عن طريق التنسيق المستمر بين هذه الدول في مجال الطاقة سواء كان ذلك داخل نطاق منظمة الطاقة العالمية أو في نطاق اجتماعات القمة المتكررة بين زعماء الدول الصناعية الكبرى .

باختصار فالمرحلة الأولى من الاستراتيجية الأمريكية - الغربية الهادفة إلى تقليل النفط بصفة عامة وبنفط الأوبك والخليج بصفة خاصة قد نجحت حتى الآن ، وليس هناك بوادر لاحتمال تغير الأوضاع في المستقبل القريب .

وأما المرحلة الثانية من الاستراتيجية الأمريكية - الغربية فيما يتعلق بالنفط فإنها تأتي تحت ما يسمى في المصطلحات الأمريكية بخطة خاصة بإدارة الأزمات Crisis - Management والفكرة هنا هي أن تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق مناخ التخمة النفطية خلال فترة طويلة لا يكفیان ، إذ إن السيطرة الاحتكارية لعدد قليل من الدول على المصادر النفطية تجعل هذه الدول تفرض شروطها في أوقات الأزمات الدولية أو الإقليمية ، ومن ثم يصبح في مقدورها ولو خلال فترة زمنية قصيرة رفع الأسعار ، وخلق توقعات في استمرارية هذا

الارتفاع و شيوع جو الندرة النفطية . ولقد أثبتت التجارب ، وخاصة الفترات التي أعقبت الارتفاع الكبير في أسعار النفط عامي ٧٣ و ٧٩ أن التأثير العكسي لهذا الارتفاع على الاقتصاد العالمي بصفة عامة واقتصاديات الدول الصناعية بصفة خاصة تأثير كبير ، بل يذهب الساسة إلى حد إرجاع مستويات البطالة العالمية والتضخم والكساد الذي ساد العالم ولفترة طويلة إلى الارتفاع الذي حدث في سعر النفط عام ١٩٧٣ ، وازدياد حدة أزمة الاقتصاد العالمي بعد الارتفاع الكبير الذي حدث في سعر النفط في عام ١٩٧٩ وفي رأيهم أنه لم يكن في مقدور دول الأوبك تحقيق هذه الزيادات ما لم يكن المناخ السياسي ملائماً ، وفي كلتا السنتين شهدت منطقة الشرق الأوسط أزمات سياسية على درجة كبيرة من الخطورة ، في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ . لذا فقد هدفت الاستراتيجية الأمريكية - الغربية في مرحلتها الثانية إلى خلق جو تفاعل فيه مجموعة من العوامل والظروف بشكل يقلل في البداية من تأثير الأزمات السياسية على سعر النفط ويهدف في النهاية إلى خلق حائط عازل يفصل شرطي الأزمة السياسية والاقتصادي النفطية ، وتحقيق هذه الاستراتيجية يتطلب خلق فوائض كبيرة يمكن استخدامها في أوقات الأزمات لسد الفجوة الطارئة بين المعروض من النفط والطلب عليه عند الأسعار السائدة ، ومن ثم كانت سياسة بناء وتدعيم مخزون استراتيجي يمكن أن يستخدم في أوقات الندرة الطارئة لتحقيق ضغط عكسي يحمي من تأثير النقص الوقتي ويمكن من استمرار شيوع جو

الوفرة بدلاً من الندرة ، بالإضافة إلى خلق وتدعيم مخزون استراتيجي هدفت السياسة الأمريكية - الغربية إلى زيادة المخزون التجاري حتى أصبح في أغلب دول منظمة الطاقة يزيد عن مائة يوم في أغلب الأحوال بعد أن كان في السابق لا يتعدى خمسين يوماً . . ومع خلق المخزون الاستراتيجي وزيادة المخزون التجاري تبنت دول منظمة الطاقة مبدأ المشاركة في وقت الأزمات مع خلق جو من الثقة عن طريق تكرار مؤتمرات القمة حيث يمثل موضوع الطاقة والنفط درجة عالية من الأولوية في جدول الأعمال . .

ومن المهم الإشارة إلى أن شقّي الاستراتيجية يتفاعلان في اتجاه واحد وهو تقليل الأهمية النسبية للنفط ، خاصة من دول الخليج ، وتحييد تأثير هذه الدول على سوق النفط في أوقات الأزمات . ومن ثم محاولة فصل العلاقة بين السياسة والنفط إذا أمكن أو تهميش هذه العلاقة في أسوأ الظروف .

إن استقرار الأسواق النفطية في الوقت الحالي يشير إلى أن هذه الاستراتيجية قد نجحت إلى حد كبير في تحقيق أهدافها حيث أصبح سوق النفط سوق المشتري وليس سوق البائع ، والدليل على ذلك أن ارتفاع أسعار النقل والتأمين بمعدلات كبيرة لم ينعكس على أسعار النفط للمستهلك بل على العكس هناك تخمة نفطية ، وانخفاض الأهمية النسبية لنفط الخليج بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، كل ذلك فرض على الدول المنتجة أن تتحمل فروق أسعار النقل والتأمين

بدلاً من أن يتحمل المستهلك أعباءها . .

أخيراً فإن السؤال الذي يطرح نفسه :

ما هو التأثير السياسي لنجاح الاستراتيجية الأمريكية - الغربية في
تقليل الأهمية النسبية لنفط الخليج ، وتحييد تأثير هذه الدول على
سوق النفط في أوقات الأزمات؟ . .

* * *

أمن الخليج من أمن العرب

النفط هو تلك السلعة النبيلة التي فقدت بريقها ، وبارت تجارتها .
النفط هو ذلك السلاح ذو الحدين الذي إذا لم نستفد منه قتلنا . .

وعلى الدول الخليجية ألا تفضل بناء أرصدة ورقية في بنوك غربية
على بناء الإنسان وبناء القاعدة الاقتصادية . . فالإنسان والاقتصاد
الوطني لن تمتد لهما يد أحد ، بينما الأرصدة معرضة للتآكل ، ووضع
اليد والتجميد .

ولا شك أن الأهمية النسبية للنفط قد تراجعت من وجهة نظر
الدول الكبرى المستوردة له ، وانعكس ذلك على سوق النفط ، حيث
ظل سعر النفط مستقراً عند مستوى يقل عن الأسعار الرسمية ،
بالرغم من التطورات الخطيرة في منطقة الخليج ، وهو أمر يخالف كل
التوقعات النظرية حتى الآن ، والتي كانت تقوم أساساً على افتراض
أن سعر النفط حساس بدرجة كبيرة للتطورات السياسية والأزمات ،
وخاصة في منطقة الخليج الاستراتيجية .

ولكن السياسة الغربية حاولت ، وخاصة الجانب المتعلق بإدارة
الأزمات ، تحييد تأثير التطورات السياسية في منطقة الخليج على سعر
النفط . وقد نجحت هذه السياسة في تخفيض الأهمية النسبية للنفط
بصفة عامة ، ونفط الأوبك بصفة خاصة ، وقد قامت هذه السياسة

على مرحلتين ، المرحلة الأولى هي تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط ، إذ استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقلل من وارداتها النفطية من دول الخليج بصورة خيالية ، حتى أصبح ما تستورده من النفط لا يتعدى ٣ ٪ من احتياجاتها الكلية ، ويرجع ذلك إلى نجاح السياسة الأمريكية في تنوع مصادر وارداتها النفطية ، لتصبح أكثر اعتماداً على مصادر تقع في نطاق النفوذ الأمريكي . . بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الأمريكي بعد إزالة القيود السعرية ، والتنسيق المستمر مع دول أوروبا الغربية واليابان في مجال الطاقة وذلك في نطاق منظمة الطاقة العالمية أو في نطاق اجتماعات القمة المتكررة .

أما المرحلة الثانية فهي تقليل الاعتماد على نفط الأوبك ، وتحقيق مناخ من التخمة ، وخلق جو تتفاعل فيه مجموعة من العوامل والظروف تقلل من تأثير الأزمات السياسية على سعر النفط ، وخلق حائط عازل يفصل شطري الأزمة السياسية والاقتصادية النفطية . وقد تحقق ذلك ببناء مخزون استراتيجي يمكن أن يستخدم في أوقات الندرة الطارئة . وقد هدفت السياسة الأمريكية - الغربية كذلك إلى زيادة مخزونها التجاري ، وتبنت دول منظمة الطاقة مبدأ المشاركة في وقت الأزمات .

ومن ناحية أخرى ، فإن التغير الذي حدث أثر في الأهمية النسبية للنفط بالنسبة لدول الخليج ، ومدى استخدامه كسلاح في الأزمات إذا استلزم الأمر .

لا شك أن دول منطقة الخليج تواجه ظروفاً صعبة وعصيبة ، وأن أي محاولة للتهرب من الحقيقة ورسم صورة وردية تجافي الواقع ليس في مصلحة هذه الدول ، الأمر الذي يؤدي إلى الاتكالية والعبثية .

وكذلك المغالاة في التشاؤم ورسم صورة حالكة مظلمة يؤثر على الروح المعنوية ، وعلى التصميم والصلابة في مواجهة حرب سيكولوجية ومعنوية في المقام الأول ، لا تقتصر على استخدام السلاح أو التهديد بالتدمير الاقتصادي أو إحداث خلل في الهيكل الداخلي . . ويجب ألا ننسى ما في حوزتنا من موارد هائلة . . فمنطقة الخليج تحتل مركزاً استراتيجياً هاماً للغاية ، ومياه منطقة الخليج العربي هي المياه الساخنة في عصرنا هذا والاحتياطيات النفطية لهذه الدول كبيرة ووفيرة وستزداد أهميتها واحتياجات العالم لها في نهاية هذا القرن عندما تنفذ الاحتياطيات النفطية لدول كثيرة ، والموارد المالية لهذه الدول تمثل نسبة هامة في سوق المال ورأس المال ، بالإضافة إلى ذلك يجب عدم التقليل من أهمية الإنجازات التي استطاعت هذه الدول تحقيقها وفي فترة وجيزة ، فنسبة التعليم فيها تضاهي هذه النسبة في دول سبقتها في هذا المجال والبنية الأساسية في عديد من هذه الدول تدعو للفخر والاعتزاز ، ولقد حققت دول الخليج ما يسمى بدولة الرفاهية . نعم ، الظروف صعبة ولكننا قادرون وقادرون ، وقادرون على مواجهة التحديات . والمطلوب هو أن نواجه التحديات برؤية واضحة وخطة واضحة تعلو على كل الخلافات والاعتبارات الوقتية ، وتنظر إلى المستقبل نظرة المؤمن والواثق والمخطط .

فالرؤية الواضحة تتطلب تقييماً حقيقياً للاختيارات المتاحة ، فهناك الاختيار الذي يبدو سهلاً في مظهره ، والذي يعتمد على الفكرة الخاطئة بأن حماية منطقة الخليج تقع مسؤوليتها على عاتق الدول الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، ويجب ألا ننسى أن هذه الدول تتحرك لا دفاعاً عن وجودنا ولكن من منطلق مصلحتها الذاتية فقط ، وهنا لا بد أن نتذكر أن النفط الخليجي في الوقت الحالي لا يمثل أكثر من ٣ ٪ من احتياجات الولايات المتحدة وأن أوروبا الغربية يمكن لها أن تعوض نفط الخليج من مصادر أخرى ، أما اليابان وإن كانت أكثر تأثراً واعتماداً على نفط الخليج إلا أنها دولة لا تلعب دوراً عسكرياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ويجب ألا يغيب عن بالنا في أي لحظة أن الولايات المتحدة تدخل في حساباتها علاقتها مع إسرائيل ، وإنها لا يمكن أن تسمح لدول الخليج بتحقيق انتصارات كبيرة خشية تأثير نتائج هذه الانتصارات على كيان إسرائيل .

وكذلك ، فإن الولايات المتحدة منذ حرب فيتنام ليست مستعدة لأن تدخل في صراع يعرض أبناءها للموت ، وسلطة الرئيس الأمريكي مقيدة منذ «ووترغيت» . . وكلمات الرئيس ديغول تلخص الموقف الأمريكي الميكافيلي . .

«للناس أصدقاء» ، وللدول مصالح فقط . .

أما الاتحاد السوفييتي فقد يختلف في الأسلوب ، ولكن ليس هناك اختلاف في الدوافع ، فالمصلحة الذاتية هي المحرك الرئيسي

لسياسات الدول ، ولكن يجب أن نقدر التغير الذي حدث للسياسة السوفيتية ، خصوصاً تجاه العراق واستئناف إمداده بالمعدات العسكرية المتطورة .

هناك أيضاً اختيار يتردد كثيراً من دافع الحماس والرغبة في الاعتماد على النفس وهو أن أمن الخليج هو مسؤولية أبنائه في المقام الأول ويعتمد على دوله فقط ، وبالرغم من أن دول الخليج تمتلك موارد هائلة ولدى بعض الدول كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد المتقدم ، فإن نظرة سريعة على خارطة منطقة الخليج تبين بوضوح اتساع مساحتها وطول خطوط الحدود تشكل مسؤولية كبيرة للدفاع عنها . .

فإذا أخذنا في الاعتبار أن العمق الاستراتيجي للعالم العربي هو العمق الاستراتيجي لمنطقة الخليج أدركنا أن أمن الخليج لا يمكن فصله عن أمن الأمة العربية ، ورغم أن الأمة العربية تمر اليوم في أسوأ مراحل الفرقة والتشردم فإن هذا لا يمنع من التأكيد أن أمن الخليج في نهاية الأمر جزء لا يتجزأ من الأمن العربي ، وعلى أساس هذه النظرة الشمولية للأمن العربي يجب أن يعمل مجلس التعاون الخليجي .

الأوبك.. تدافع حتى آخر برميل سعودي

إن التطورات الأخيرة في سوق النفط تحمل في طياتها أخطاراً جسيمة ، ليس فقط على سوق النفط ولكنها تؤثر على الاقتصاد العالمي بصفة عامة ، والسوق المالي بصفة خاصة . هذه الأخطار يصعب التنبؤ بأبعادها وحجمها ، وفيما إذا كانت ستقتصر على الأجل القصير أم أنها ستمتد لأجل طويل يغطي ويؤثر على أبعاد النمو الاقتصادي في العالم والتأثيرات اللاحقة على الهيكل الاجتماعي والاستقرار السياسي . إن ما يحدث في الوقت الحالي في سوق النفط أمر في غاية الخطورة ويتطلب مواجهة صريحة وجريئة ، لا تتسم بالتقليدية بل تتبنى الإبداع . لا تتأثر فقط بما يحدث في الأجل القصير والتغيرات اليومية في أسواق النفط الخام وأسواق المنتجات وإنما تتبنى نظرة طويلة الأجل تأخذ في الاعتبار الخصائص الرئيسية وغير المتغيرة للنفط وعلاقته بالاقتصاديات التي تتسم من ناحية أخرى بالتغير وتخضع لعوامل عدم التأكد . نظرة لا تقوم على رد الفعل والانفعال أو التحدي ، فالمسألة ليست معركة فيها منتصر ومهزوم بل على العكس فإن الكارثة إذا حلت فإنها ستعم العالم ، شماله وجنوبه ، وتؤثر على منتجي النفط وناقلي النفط ومصنعي النفط ومسوقي النفط ومستهلكي منتجات النفط . وهذا الموضوع لن يتطرق للمعالجة التقليدية لمسألة النفط ، بل سيركز على رسم صورة قائمة تفتقر إلى الإيجابية ونظرة ضيقة يتساوى فيها مستقبل النفط وسعره وإنتاجه

وأهميته بمستقبل منظمة الأوبك ، ومدى رضا أعضائها ومدى واقعية هيكل أسعار المنظمة ونمط الإنتاج . . إلخ . .

المطلوب نظرة إيجابية تقوم على تحليل واقعي للظروف الحاضرة والمستقبلية وتستخدم هذا التحليل كمنطلق لوضع استراتيجية واقعية وسليمة تغطي الأزمة القائمة ثم تتناول ما نسميه بالمرحلة الانتقالية للمستقبل القريب ، ومنها تتناول المدى الطويل ، أي أن المطلوب هو أن نركز على الحلول : معالمها وأسلوب تطبيقها ، إذ لدينا ما يكفي من النقد والمبالغة .

ولنستعرض باختصار ما يجري على المسرح الآن ، لا شك أن قرارات مؤتمر لندن مارس ١٩٨٣ ، التي تمثل حجر الزاوية للسياسة النفطية حتى الآن ، تواجه أزمة خطيرة . فالتغيرات في أسعار نفط بحر الشمال وتخفيض النرويج وبريطانيا لأسعار نفطهما الخام تمثل تهديداً لمصالح دول الأوبك المنتجة للأصناف المشابهة من النفط الخام وخاصة نيجيريا ، وفي شمال أفريقيا ليبيا والجزائر . إذ يصبح من الصعب على هذه الدول أن تحافظ على أسواقها ما لم تلجأ إلى تخفيض أسعار نفطها لتستطيع أن تنافس نفط بحر الشمال . وهذا ما دفع نيجيريا إلى اتخاذ قرار انفرادي بالتخفيض بما يعادل دولارين للبرميل الواحد ، بالرغم من كونها عضواً في منظمة الأوبك .

هذا القرار الذي يعد خروجاً عن اتفاق لندن الذي تم تأكيده في عديد من المؤتمرات اللاحقة يحدث خللاً في هيكل الأسعار بصفة

عامة ، إذ إن الفروق التي سادت منذ مؤتمر لندن كانت تتسم بعدم الواقعية وتغبن نפט الخليج بصفة خاصة . وها نحن الآن نواجه احتمال حرب الأسعار التي قد تؤدي إلى انهيار لا تحمد عقباه في سعر النفط ، وبالتالي على السوق المالي العالمي وفي مواجهة هذه التطورات ستجتمع منظمة الأوبك ٢٩ أكتوبر الجاري لاتخاذ قرارات لتحقيق الاستقرار ومنع حدوث انهيار في أسعار النفط . وفي الوقت نفسه هناك تصريحات متعددة وتحليل للأزمة يحاول التنبؤ بماهية القرارات التي من الممكن أو من المحتمل اتخاذها من قبل المنظمة ، وهناك الرأي القائل بأن المنظمة ستدافع عن السعر المتفق عليه للنفط السعودي القياسي ، وهو ٢٩ دولاراً للبرميل ، مهما كان الثمن وحجم التضحيات ، وينبني هذا الرأي على ضرورة تخفيض حجم الإنتاج من قبل المنظمة وذلك بهدف امتصاص الفائض الموجود حالياً ومن ثم تخفيف الضغط التنازلي على الأسعار . هذا الرأي يفتقد الواقعية كما أنه لا يحتمل له النجاح . فمن ناحية فإن سعر نפט منظمة الأوبك قد انخفض فعلاً إذ إن قرار نيجيريا بتخفيض سعر نفطها ، بالرغم من أنه قرار انفرادي ، له انعكاساته فيما يتعلق بهيكل الأسعار الضمني للأصناف المتعددة من النفط الذي ينتج من قبل الأعضاء الآخرين في منظمة الأوبك . كذلك فإن هذا الرأي يهمل طبيعة العوامل الحقيقية التي تؤثر وتحدد هيكل أسعار النفط الخام وبصفة خاصة أهمية التوقعات والجو السيكولوجي السائد في السوق العالمي وعلاقة سوق النفط الخام بأسواق المنتجات النفطية . ويتطلب الدفاع عن هذا السعر

السائد شكلياً والملغي فعلياً تخفيض الإنتاج بما يعادل ما بين ٢ و ٣ ملايين برميل يومياً .

والسؤال من الذي سيتحمل هذا التخفيض؟

من الناحية الواقعية فإن العبء الأكبر سيقع على العضو الموازن وهو المملكة العربية السعودية .

أي أن المطلوب هو الدفاع عن السعر الشكلي للنفط حتى آخر برميل من النفط السعودي . وهذا يذكرنا بالحرب لتحرير فلسطين حتى «آخر جندي مصري» . .

فهل من المعقول أن تقبل السعودية تخفيض إنتاجها بهذه الكمية؟ وهي تعاني فيناً ومالياً من الإنتاج المنخفض الذي فرض عليها منذ مؤتمر لندن في مارس سنة ١٩٨٣ بحكم كونها «الأخت الكبرى»؟ فمن المستبعد أن تقبل السعودية تضحيات أكثر ، خاصة إذا لم يتحمل الآخرون جزءاً من التضحية ، بل إن السؤال الآخر والأكثر أهمية هو ، هل سيكون في الإمكان القضاء على الأزمة وامتصاص الفائض ، وتغيير الجو السيكولوجي والتوقعات حتى لو افترضنا نظرياً أن السعودية ستتحمل هذا القدر من التضحية؟ . .

أما الرأي الآخر ، فهو يدعو منظمة الأوبك لتخفيض سعر النفط القياسي والفروق ومن ثم هيكल الأسعار تمشياً مع ما يحدث في سوق النفط الفوري ، أي الدعوة إلى تكرار ما حدث في مؤتمر لندن ،

هذا الرأي يقوم على تفسير معين لقرارات مؤتمر لندن بأنها قرارات تستند أساساً إلى فلسفة جديدة لمنظمة الأوبك تقوم على محورين :

الأول وهو عزم المنظمة على إدارة الاتجاه الانخفاصي في سعر النفط بعد أن قامت بمسؤوليات إدارة الاتجاه الارتفاعي منذ بداية السبعينات . وجوهر الإدارة في الاتجاه الانخفاصي هو اعتماد «سياسة السلم» كبديل للانهييار ، فتقوم المنظمة بتخفيض السعر تحت ضغط السوق ولكن بدرجات محدودة وعلى فترات متفاوتة ، والهدف من هذه الإدارة هو إحداث الانخفاض تدريجياً وكسب الوقت للتأقلم مع الأسعار السائدة كبديل لانهييار الأسعار في حالة رفض المنظمة إحداث أي تخفيض للهيكل الرسمي للأسعار .

والمحور الثاني لهذه الفلسفة هو استخدام المنظمة لتخطيط الإنتاج وتنميته في حصص للدفاع عن هيكل الأسعار الرسمية ، ومن ثم تتبع المنظمة الأسلوب المتعارف عليه في تشكيلات الكارتل . .

وتعتمد هذه الفلسفة على قدر من التعاون بين منظمة الأوبك ومنتجي النفط من غير الأعضاء ، وبصفة خاصة نפט بحر الشمال والمكسيك والاتحاد السوفييتي ومصر . ولقد نجحت هذه السياسة في منع الانهييار ، وتحقيق هدوء نسبي في سوق النفط لفترة تزيد عن ١٨ شهراً ، أي منذ مؤتمر مارس في لندن ، إذ لم يحدث انهيار في سعر النفط واستمرت الأسعار الرسمية وأسعار السوق الفوري في علاقة مستقرة كما تعاونت دول غير الأوبك وبصفة خاصة المملكة المتحدة ،

ولقد دعمت هيكل المنظمة لدرجة أن وزير الطاقة البريطاني أرسل خطاباً رسمياً يطلب فيه من شركة النفط الوطنية البريطانية عدم تخفيض الأسعار حتى لا يؤثر ذلك على هيكل أسعار المنظمة .

وبالرغم من النجاح النسبي لسياسة المنظمة منذ مؤتمر لندن ، وصحة سياسة إدارة الاتجاه الانخفاضي كبديل للانهايار ، فإننا لا نتوقع أن تحقق هذه السياسة النجاح المنشود والاستقرار الدائم . فمن ناحية فإن النجاح النسبي لفترة حوالي ١٨ شهراً لم يمنع حدوث أزمة كالتي تواجهها الآن ، ومن ناحية أخرى فمن الصعب التعرف على السعر الذي يكفل منع الانهايار وتوقف الضغوط السائدة في السوق الفوري . بمعنى هل يكفي تخفيض السعر الرسمي بـ ٢ أو ٣ دولارات للبرميل أو أن يكون أكثر أو أقل من ذلك؟ إن التقديرات المتاحة للطلب على النفط الخام والطلب على نفط منظمة الأوبك والمعروض من قبل دول غير الأوبك والمخزون . . . إلخ تقديرات تفتقد بدرجة كبيرة إلى الدقة ، والأهم من كل ذلك هو أن الظروف السائدة حالياً تختلف عن الظروف التي كانت سائدة في مارس ١٩٨٣ ، والتي استمرت حتى القرار النرويجي الذي اتخذ أخيراً ، مما قد يجعل من المستحيل ضمن استمرار التعاون من قبل دول غير الأوبك ، خاصة منتجي نفط بحر الشمال . فالقرار النرويجي لا يتمثل فقط في تخفيض نفطها ، بل الأهم من ذلك اعتماده على أسلوب جديد في تحديد الأسعار يربط سعر النفط النرويجي مباشرة بالأسعار السائدة في السوق الفوري

بحيث يسمح بحدوث تغير شهري في سعر نفط النرويج في ضوء متوسط الأسعار السائدة في السوق الفوري في الشهر السابق ، أوماتيكية العلاقة بين سعر النفط النرويجي والسعر الفوري وعلى أساس شهري يعني في النهاية وبطريقة غير مباشرة ربط سعر النفط النيجيري بالسوق الفوري وعلى أساس أوماتيكي وشهري . .

فانخفاض الأسعار مثلاً في شهر أكتوبر في السوق الفوري يؤدي إلى انخفاض سعر النفط النرويجي في شهر نوفمبر ، وبالتالي فإن حتمية تخفيض سعر النفط البريطاني تؤدي إلى حتمية تخفيض سعر النفط النيجيري . .

ولما كانت نيجيريا عضواً في منظمة الأوبك فإن أي تخفيض في أسعارها سيؤدي إلى ضرورة تغير هيكل أسعار نفوط منظمة الأوبك ما لم تتحمل السعودية الدفاع عن الأسعار وذلك عن طريق تخفيض إنتاجها .

إن القرار النرويجي في الواقع قد ربط أسعار منظمة الأوبك بأسعار السوق الفوري بالتبعية ، لذا ، وفي ظل هذه الظروف ، فإن استراتيجية مؤتمر لندن لا يتوقع لها النجاح في الحاضر والمستقبل ، ولا بد للمنظمة من سياسة جديدة .

الأوبك.. كيف تدافع عن نفسها؟

لقد أوضحت أن استراتيجية مؤتمر لندن لن يتوقع لها النجاح في مواجهة الأزمة الحالية ، وذلك بسبب اختلاف الظروف في الوقت الحالي عما كانت عليه منذ مؤتمر لندن في مارس ١٩٨٣ وبصفة خاصة ، فلقد استبعدت أن تكون السعودية على استعداد لتحمل قدر كبير من التضحية وذلك بتخفيض إنتاجها إلى مستويات غير مقبولة فنياً أو مالياً ، وهذا ليس في مصلحتها كعضو قيادي في منظمة الأوبك .

كذلك فإن القرار النرويجي يحدث ربطاً هاماً وأتوماتيكياً بين السوق الفوري وأسعار منظمة الأوبك بحيث يؤثر الأول على هيكل الأخير ، هذا بالإضافة إلى صعوبة تحديد أي سعر جديد نظراً للظروف غير المؤكدة والمتعلقة بالتقديرات الأساسية للعرض والطلب في الحاضر والمستقبل والتي تؤثر في النهاية على مستويات الأسعار . كل ذلك يعني ضرورة اتباع سياسة جديدة قائمة على نظرة واقعية بعيدة المدى ، لا تهدف إلى تحوير المشكلة أو التضميد المبدئي أو الظاهري ، بل تعالج السبب الرئيسي الكامن وراء الأزمات المتعددة التي مر بها عالم النفط منذ بداية السبعينات .

ما هي السياسة الجديدة للأوبك؟

أبدأ هنا باستعراض التشابه الكبير بين سوقين هامين على المستوى

العالمي وهما سوقان مرتبطان بل على نفس الدرجة من الأهمية ، السوق الأول وتتحد فيه أسواق العملات ، والسوق الثاني وتتحدد فيه أسعار الأنواع المتعددة للنفط الخام ، حيث يرتبط هذا السوق ارتباطاً جذرياً محكوماً باعتبارات اقتصادية وتكنولوجية مع أسواق المنتجات النفطية . وأوجه التشابه بين سوق العملات وسوق النفط ، أن كليهما على درجة كبيرة من الأهمية ليس فقط على المستوى الإقليمي أو مستوى الدولة وإنما على المستوى الدولي . . فالتقلبات الشديدة في أسعار العملات الهامة تؤدي إلى ذبذبات على كافة المستويات الاقتصادية بل أيضاً على الهياكل الاجتماعية ، وإذا طالت فإن أبعادها السياسية خطيرة .

كذلك ، فإن التقلبات في أسعار الأنواع الهامة من النفط تؤدي إلى شيوع حالة عدم الاستقرار ، ليس فقط بحكم كونها مواد أولية تتميز بالتقلب وإنما في المقام الأول بحكم كونها مواد حيوية استراتيجية يتوقف عليها سريان العجلة الاقتصادية أو ركودها أو خروجها عن الإطار المنتظم الذي يخضع لأدوات السياسة الاقتصادية .

ومع أوجه التشابه هذه ، هناك ارتباط قوي بين أسعار العملات والمعروض منها والطلب عليها ، وبين الطلب على النفط والمعروض منه وأسعاره . بل إنه يمكن القول إن تيارات الحركة في حجمها واندفاعها وقيمتها فيما يتعلق في النفط تسير في حركة متوازية مع تيارات الحركة واندفاعها وقيمتها فيما يتعلق بالعملات الرئيسية التي

بحكم المعاملات النفطية وضخامتها تضع الدولار كمرشح وحيد لا منافس له بسبب حجم القاعدة الاقتصادية الأمريكية وتنوعها مع اتباع فلسفة تجارية مفتوحة على العالم .

لقد كان من النتائج الطبيعية للارتفاع الكبير الذي حدث في سوق النفط ، منذ بداية السبعينات ، أن ازدادت بدرجة خيالية ضخامة المعاملات المالية الدولية المرافقة للنفط . فملايين فترة الستينات أصبحت أرقاماً هامشية تستخدم في التقريب الحسابي قياساً بأرقام فترة السبعينات وبداية الثمانينات . ومن ثم فليس هناك مبالغة إذا نظرنا إلى الجهاز المصرفي الدولي على أنه الإدارات المالية للمؤسسات النفطية ، وإذا نظرنا إلى المؤسسات النفطية على أنها الإدارات الإنتاجية والتجارية للمؤسسات المالية . ونظراً لهذا التشابه والارتباط بين سوق العملات وسوق النفط فقد يبدو مفيداً أن استعرض باختصار كيف تحدد أسعار الصرف للعملات ، إذ قد يؤدي ذلك إلى الوصول إلى استراتيجية أو سياسة لتحديد أسعار النفط قائمة على خبرة طويلة في سوق أسعار العملات العالمية واتباع ميكانيكية شبيهة تتناسب مع ظروف سوق النفط . .

هناك ثلاثة أساليب لتحديد سعر الصرف لأي عملة أو مجموعة من العملات . .

الأسلوب الأول : التحديد الإداري لسعر العملة وهو ما يعرف بسعر الصرف الثابت ، وفي هذا النظام تقوم الجهة المصرفية المسؤولة

وهي عادة البنك المركزي بالتعاون مع الإدارة الاقتصادية بتحديد ثابت لسعر عملة الدولة في مقابل عملة رئيسية هي عادة الدولار الأمريكي أو مجموعة من العملات .

وتهدف الإدارة المصرفية هنا إلى عزل الاقتصاد القومي عن التقلبات في أسعار العملات ، وخاصة تلك التي ترجع للمضاربة التي قد تكون غير مرتبطة باعتبارات اقتصادية حقيقية . وفي ظل هذا النظام فإن زيادة الطلب على العملة المحلية كنتيجة لوجود فائض في الميزان التجاري مثلاً لا تؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف ، وإنما تؤدي إلى زيادة في الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي . والعكس صحيح ، فوجود عجز في الميزان التجاري لا يؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف وإنما يؤدي إلى انخفاض في الاحتياطي من العملات الأجنبية . ومن المهم التركيز هنا على أن البنك المركزي يتحمل في ظل هذا النظام مسؤولية الدفاع عن سعر الصرف الثابت عن طريق بيع وشراء العملات ، أي التدخل المباشر عند سعر ثابت . . وفي هذا النظام يقع عبء تصحيح الاختلال في الميزان الخارجي على التوازن الداخلي . فالمحافظة على سعر الصرف عند مستوى يزيد عما يجب أن يكون عليه السعر يؤدي إلى توزيع غير أمثل للموارد ، ويؤدي بصفة خاصة للكساد . .

يلاحظ أيضاً أن النظام القائم على التحديد الإداري لأسعار الصرف وتثبيتها يعرض الاقتصاد لأزمات نقدية متعددة ، إذ إن سعر

الصرف الثابت يمثل هدفاً محدداً وواضحاً للمضاربين ، ويؤدي التزام الإدارة الاقتصادية بالدفاع عنه إلى احتمال حدوث انهيار في الاحتياطات من العملات الأجنبية .

ويمكن تشبيه الأوضاع التي سادت في سوق سعر النفط الخام منذ بداية السبعينات بهذا النظام ، وهو نظام التحديد الإداري للأسعار . ويمثل الإنتاج السعودي الاحتياطي الذي يستخدم للدفاع عن السعر الثابت . إذ إن دور السعودية يشبه البنك المركزي في دولة ما في التدخل للدفاع عن سعر عملتها إذا ما تعرضت للانخفاض أو الارتفاع . ويكون الثمن توزيعاً غير أمثل للموارد ليس فقط للدول المنتجة والمصدرة للنفط وإنما للدول المستهلكة له . وكما تظهر السوق السوداء في سوق العملات ، فإن السوق الفوري يشابه السوق السوداء . إذ يعكس فائض الطلب أو العرض والذي لا يمكن تصحيحه لدى الإدارة المركزية المسؤولة سواء في سوق المال أو سوق النفط .

الأسلوب الثاني : هو التحديد السوقي لأسعار الصرف أو ما يعرف بتعويم أسعار الصرف ، حيث يترك الأمر هنا لاعتبارات الطلب والعرض على العملة لتحديد سعرها ، وتدخل في هذه الاعتبارات أوضاع الميزان التجاري وحركة رأس المال وحالة التوقعات الحاضرة والمستقبلية ، ودرجة وطبيعة المضاربات ، والاعتبارات السياسية بالإضافة إلى سيكولوجية السوق . وفي هذا النظام لا تتحمل الإدارة

النقدية في إطار الإدارة الاقتصادية أية مسؤولية مباشرة فيما يتعلق بأسعار عملتها تجاه العملات الأخرى ، بل تقتصر وظيفتها على تحديد واستخدام أساليب السياسة الاقتصادية المالية منها والنقدية ، بما يتفق مع الأهداف الاقتصادية للدولة في الأجلين القصير والطويل . ومن الناحية النظرية فيفترض عدم وجود تدخل رسمي مباشر أو غير مباشر من قبل السلطات المختصة . ويتم تصحيح أي اختلال في التوازن الخارجي ، عن طريق تغير في سعر الصرف ، الذي يؤدي إلى إحداث تغيرات في توزيع الموارد وفقاً لنظرية الاقتصاد الحر . ويلاحظ وفقاً لهذا النظام أن المجال لظاهرة تعدد الأسواق غير موجودة . ودعاة هذا النظام يؤكدون أنه لا بديل له في الأجل الطويل كما أنه يؤدي إلى التوزيع الأمثل للموارد .

فإذا انتقلنا إلى سوق سعر النفط ، فإن دعاة السعر في السوق ، بدلاً من التحديد الإداري فإنهم يبنون وجهة نظرهم على أساس أن دور منظمة الأوبك لم يكن على قدر كبير من الأهمية حتى في خلال فترة السبعينات ، وأن دور المنظمة الآن دور هامشي ، إذ إن إنتاجها لا يمثل الجزء الأكبر من طلب السوق العالمي كما كان الحال في السابق ، مما أدى إلى ازدياد الأهمية النسبية للسوق الفوري . . كما أن سياسة الترشيد قد أدت إلى انخفاض الطلب العالمي وظهور تخمة نفطية ، بحيث أصبحت الأسعار المحددة إدارياً غير قابلة للتنفيذ نظراً لانخفاض الأهمية النسبية للعقود طويلة الأجل ، والتي كانت الأداة الأساسية لتنفيذ أسعار الأوبك المحددة إدارياً . . وإزاء هذا الفشل يدعو كثيرون

من الاقتصاديين والساسة وخبراء النفط إلى أن المخرج الوحيد من الأزمات المتكررة التي صاحبت سوق النفط في الآونة الأخيرة ، هو تحديد سعر النفط وفقاً لاعتبارات السوق ، ودون تدخل من أي تجمع سواء كان مصدراً أو مستهلكاً . ومع اتفاقي بأنه في الأجل الطويل ليس هناك مخرج أو مفر من أن يترك أمر تحديد أسعار النفط لاعتبارات السوق فليس من الواقعية أن ندفن رؤوسنا في الرمال ونستمر في التصرف وكأن شيئاً لم يكن .

إن سوق النفط الآن دون جدال يختلف اختلافاً جذرياً عما كان عليه الحال في السبعينات . والتوقعات تؤكد أنه لا مجال للعودة للظروف السائدة في ذلك الوقت . ومن ثم ففي النهاية لابد أن يقبل جميع الأطراف حكم السوق وهيكل أسعاره وفقاً لاعتبارات العرض والطلب . غير أن الاعتبارات الواقعية تظهر أخطاراً جسيمة إذا حدث انتقال مفاجئ من نظام التحديد الإداري لأسعار النفط إلى نظام تحديد السوق لهذه الأسعار مرة واحدة ودون فترة انتقالية ، إذ إنه في تلك الظروف يصعب التنبؤ بالحد الأدنى الذي من الممكن أن يصل إليه سعر النفط ، وعواقب الانخفاض المفاجئ والكبير في أسعار النفط على الاقتصاد العالمي وبصفة خاصة الجهاز المصرفي الدولي عواقب لا يمكن التنبؤ بها على الأقل ، وقد تكون جسيمة على الأكثر . إن المطلوب هو مرحلة انتقالية تنهي عصر التحديد الإداري بطريقة منظمة وتحفظ بمزاياه ، وتتمثل في وجود مؤشرات تتبع السوق وتؤثر فيه ، وتمهد هذه المرحلة لمرحلة الأجل الطويل حيث تنتقل المسؤولية إلى

السوق كمحدد أساسي لأسعار النفط الخام . فما هي معالم هذه المرحلة الانتقالية التي يجب أن تمثل سياسة منظمة الأوبك في المرحلة الحالية والمستقبل القريب؟

تشبه هذه المرحلة الانتقالية الأسلوب الثالث لتحديد أسعار العملة لأية دولة ، وهو أسلوب وسط بين أسلوب سعر الصرف الثابت وأسلوب سعر الصرف الحر ، وهو النظام المتبع في غالبية دول العالم الحر اليوم . وهذا الأسلوب يقوم على أساس الاعتماد الكبير على اعتبارات السوق في تحديد سعر الصرف ، ولكن يقف الجهاز النقدي ممثلاً في البنك المركزي متعاوناً مع الإدارة الاقتصادية موقفاً إيجابياً ، يقوم على الترقب والاستعداد للتدخل ، ولكن بطريقة غير مباشرة وعند أسعار غير معروفة للسوق وتبقى هذه الأسعار سرية ، أي أنه يوجد لدى السلطات النقدية حدان : أدنى وأقصى يمثلان حدود التفاعل الحر وفقاً لاعتبارات السوق ، وخارج هذين الحدين يكون في مقدور الإدارة النقدية التدخل لحماية العملة المحلية . وعادة ما يترك للسوق والمتعاملين فيه لغز التخمين عن مستويات هذين الحدين للعملة الأدنى والأعلى . ميزة هذا النظام أنه لا يترك لاعتبارات السوق وحده أمر تحديد العملة وخاصة إذا كانت هناك أخطار تتعلق بظروف خاصة قد تؤدي إلى عواقب وخيمة . كما أن هذا النظام لا يتسم بالجمود المصاحب لسعر الصرف الثابت وما يتبعه من توزيع غير أمثل للموارد وتحديد أهداف ثابتة للمضاربة . وسوية الحدين الأدنى والأقصى للعملة تحرم المضاربة الهدامة من الظروف المناسبة لها . كما

أن معرفة السوق بالإدارة النقدية بأنها إدارة إيجابية على استعداد للتدخل إذا اقتضى الأمر تمثل الدفاع الأخير ، بل إن المعرفة بوجوده قد تؤدي في النهاية إلى عدم ضرورة استخدامه على الإطلاق .

فلماذا لا تتبع منظمة الأوبك في الفترة الانتقالية استراتيجية تشبه الإدارة غير المرئية على النمط السائد الآن في إدارة أسعار العملات في أكثر دول العالم الحر؟

إن اتباع المنظمة لهذا الأسلوب يتطلب أن تكون قرارات المنظمة في المرحلة القادمة قرارات سرية ، حيث يتم الاتفاق على الحدين الأدنى والأقصى ، اللذين في حدودهما يترك لاعتبارات السوق أمر تحديد الأسعار ، وخارجهما تتدخل المنظمة متكاتفه وراء السعودية للمحافظة على الأسعار في الحدود المتفق عليها . وطالما أن هذه الحدود تظل من الأمور التي تتمتع بأقصى درجات السرية ، فإن ذلك يحرم المضاربين من أسلوب الخصم السابق لاجتماعات المنظمة ، والذي يحرم المنظمة عادة من حرية المناورة . في رأيي أن في هذا الأسلوب مزايا متعددة ، وهو يحمي سعر النفط من الانهيار ، ومن ثم يحمي المنتجين من حدوث انخفاض كبير ومفاجئ في إيراداتهم النفطية مما يؤثر مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لتلك الدول ، كما أنه يحمي العالم من آثار انهيار الجهاز المصرفي الذي قد ينتج عن انهيار سعر النفط .

ثانياً : إن هذا الأسلوب يتسم بالواقعية والاعتراف بدور السوق ،

ويتسم بالمرونة وعدم الجمود ، وذلك بأنه يسمح لسعر النفط بالتغير صعوداً وهبوطاً في إطار محدد بالحدود المتفق عليها .

ثالثاً : يتميز هذا النظام بوجود جهاز رقابي في قدرته أن يتدخل في الظروف الحرجة للمحافظة على الاستقرار .

رابعاً : إن سرية القرارات ، وسرية الحدين الأدنى والأقصى أمر يعطي الضمان إلى حد ما بعلم ضرورة التدخل كسلاح نهائي لتصحيح السعر ، لأن الأطراف المتعاملة ستقوم بتقديراتها في المجال الأخير على أساس الاعتبارات الموضوعية لتفادي الخسارة الكبيرة .

خامساً : إن هذا الأسلوب الوسط ، يعطي مجالاً كبيراً للتفاعل بين سوق النفط الخام وسوق المنتجات النفطية ، وقد يؤدي إلى شيوع حالة من الاستقرار في كلا السوقين .

إن نجاح هذه الاستراتيجية يتوقف على عاملين رئيسيين :

الأول : مدى قدرة المنظمة على الاحتفاظ بسرية القرارات . . .

والثاني : مدى قدرة المنظمة على اتباع أسلوب متعاون وموحد في مواجهة الأزمات . .

وفي الواقع فإنني متفائلة إذ إن المسألة أصبحت الآن مسألة مصيرية ، فليس هناك مجال للمخاطرة على الإطلاق ، فإذا لم يكن اتفاقهم عن رغبة فقد يكون قائماً على المصلحة المصيرية .

الأوبك.. ما دورها الجديد؟

لقد استعرضت معالم الأزمة الحالية التي تواجهها منظمة الأوبك بعد قرار الترويح وبريطانيا ونيجيريا بتخفيض أسعار النفط الخام . والقرارات والخيارات المتعددة المتاحة للمنظمة لمواجهة الأزمة والتي تتلخص في ثلاثة خيارات على وجه التحديد :

الأول : ويتمثل في الاستمرار في سياسة إدارة الأسعار على النمط الذي ساد منذ السبعينات ، والذي عدل في ضوء الظروف التي كانت سائدة في عام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ والذي تمخض عن قرارات مؤتمر لندن في مارس ١٩٨٣ .

الثاني : وهو يتمثل في التخلي كلياً عن مسؤولية الإدارة للأسعار ومن ثم سوق النفط وذلك عن طريق ترك أمر تحديد الأسعار والإنتاج لاعتبارات السوق والعرض والطلب ، دون تدخل من تجمع منظم في أي صورة من الصور ، سواء كان ذلك تجمعاً للمنتجين أو للمستهلكين .

الثالث ، فهو أن تغير منظمة الأوبك من فلسفتها وأسلوب عملها فتقوم بوظيفة تنظيمية لسوق النفط بدلاً من وظيفة إدارة الأسعار وتحديدتها ، وجوهر هذه الفلسفة هو ترك الأسعار وتحديدتها لاعتبارات السوق في المقام الأول طالما أن التغيرات في الأسعار تظل في إطار له

حدان أعلى وأدنى ، إذ تلعب المنظمة داخل هذا الإطار دوراً إيجابياً في الحالات التي يواجه فيها سوق النفط الخروج عن إطار الحدين الأدنى والأعلى ، إذ في تلك الحالات تقوم المنظمة بالتدخل لتجنب المخاطر الجسيمة التي قد تنتج عن حدوث انهيار في الأسعار ، أو ارتفاع كبير بصورة قفزات نتيجة لظروف اضطرارية .

وبعد تحليل هذه الخيارات ، خلصت إلى استبعاد الخيار الأول وهو الاستمرار في إدارة الأسعار على أساس التكلفة الباهظة مع عدم ضمان استمرار استقرار الأوضاع إلا لفترة وجيزة . كذلك استبعدت الخيار الثاني وهو التخلي عن المسؤولية وترك الأمور لاعتبارات السوق على أساس أن مخاطر هذه السياسة في الوقت الحالي مخاطر جسيمة ، وإن كان هذا الخيار يمثل التطور الطبيعي والمنطقي في الأجل الطويل ، ولكن لا يتوقع له أن يكلل النجاح لإدارة المرحلة الانتقالية ، التي تغطي الفترة الحالية والمستقبل القريب . ومع استبعاد هذين الخيارين ، أي الإدارة أو الحرية المطلقة الحالية ، فضلت الخيار الثالث وهو قيام المنظمة بأعباء المسؤولية التنظيمية Regulatory Role لسوق النفط في إطار تلعب فيه اعتبارات السوق الدور الهام والرئيسي ، ولكن في حدود تحدد بمستويين أدنى Floor وأعلى Ceiling ، واقترحت على هذا الأساس أن تقوم المنظمة بدور يشبه دور البنك المركزي في ظل إدارة نقدية تسمح بالتدخل والإيجابية في الظروف الاضطرارية ، وفيما عدا ذلك يترك أمر تحديد الأسعار لاعتبارات

السوق الطبيعية من العرض والطلب . وتماشياً مع النمط المتبع في تلك الأحوال ، فلقد اقترحت أن تكون قرارات منظمة الأوبك فيما يتعلق بالحدين الأدنى والأقصى للأسعار وما يتبعهما من قرارات تتعلق بالإنتاج ، أن تكون سرية ، حتى يحرم المضاربون من ميزة وجود أهداف ثابتة يركزون مناوراتهم عليها ، وإنني لمتفائلة من إمكانية تنفيذ هذا الأسلوب على أساس أن المسألة أصبحت مسألة مصيرية تفوق في أبعادها الخلافات والتباين بين الأعضاء فيما يتعلق بمصالحهم في الأجل الطويل . وأحاول في ما يلي أن أتناول بعض المسائل العملية المتعلقة بهذا الاقتراح .

أول هذه الاعتبارات أنه لا بد لمنظمة الأوبك من تغيير أهدافها ، على أساس أن الأهداف المتعلقة بنظام قائم على إدارة الأسعار ولمصلحة طرف واحد ، هو منتج ومصدرو النفط من أعضاء المنظمة ، تختلف عن تلك الأهداف القائمة على أساس نظام تلعب فيه المنظمة دوراً تنظيمياً في الحالات الاضطرارية ، أي حالات الأزمات ولمصلحة أكثر من طرف من الأطراف الأساسية في سوق النفط . والفرق هنا بين الحالتين أن الأهداف في ظل إدارة الأسعار تتسم بالخصوصية ، وترتبط بالمفهوم الضيق لمصلحة الأعضاء في المقام الأول ، وإن كانت لا تهمل اعتبارات أخرى تأخذها في الحسبان ولكن لا تعطيها أولوية تسبق مصلحة الأعضاء . بينما الأهداف في ظل الدور التنظيمي في الحالات الاضطرارية تتسم بالعمومية في المقام الأول ، وإن كانت لا

تهمل مصلحة الأعضاء وتقتصر في دورها التنظيمي على الحالات الاضطرارية . ففي ظل إدارة الأسعار كان المفهوم السائد لأهداف المنظمة أنها تجمع وتحاول زيادة الإيرادات النفطية بالنسبة للأعضاء في الحالات التي تتسم بالندرة وتحول دون هبوط الإيرادات النفطية في حالات السوق غير المواتمة ، وذلك لمصلحة الأعضاء ، وبغض النظر عن توزيع هذه الإيرادات بين الأعضاء . مثل هذا الهدف يصعب تبنيه في ظل الدور التنظيمي للحالات الاضطرارية ، بل إنه يتنافى مع طبيعة تلك الحالات الاضطرارية . فتطبيق الأهداف المتعلقة بنظام إدارة الأسعار يعني استغلال الظروف الاضطرارية لصالح الأعضاء ، بينما المطلوب في الدور التنظيمي هو مراعاة ما يمكن أن يسمى بالمصلحة العامة ، التي تستبعد استغلال الظروف الاضطرارية . الهدف الذي يبدو مناسباً للدور التنظيمي للحالات الاضطرارية ، هو أن تعتمد المنظمة استقرار أسواق النفط الخام ومنتجاته كهدف أساسي يحول دون حدوث أزمات لا تحمد عقبائها ، وبشكل يتناسب مع الاستقرار في ظل النمو ، فيضمن توفر كميات من مصادر الطاقة تتناسب مع اقتصاد عالمي مزدهر ، يتيح المجال لتنمية استثمار المصادر المتعددة للطاقة . . فإذا اعتمدت المنظمة هدف استقرار سوق النفط كبديل لهدف زيادة الإيرادات النفطية أو منعها من الانخفاض بالنسبة لأعضاء المنظمة ، فإنه يصبح من الضروري أن يحدث تغير في الشكل الهيكلي الإداري لمنظمة الأوبك . ففي ظل نظام إدارة الأسعار كان الشكل الإداري الهيكلي للمنظمة يتسم بخاصيتين رئيسيتين :

أولاهما : أن تبقى التشكيلات الإدارية والسلطات والمسؤوليات للإدارة المركزية في فيينا في موقف ضعيف لا يتعدى دورها دور منظمة للبحوث ليس في مقورها اتخاذ أي قرار أو إجراء من شأنه إلزام الأعضاء ، أو التأثير على مجريات الأمور في سوق النفط . والسبب في ذلك أن قرارات إدارة الأسعار والإنتاج كانت تعد من وجهة نظر الأعضاء قرارات تتعلق بالسيادة ، ولم يكن في رغبتهم أو مقدرهم التخلي عن أي قدر من السيادة لأي سلطة مركزية ، أياً كانت . ومرجع ذلك أن الأوبك كانت ولا تزال تجمع دولاً ذات سيادة تقوم بأعباء الإنتاج ، وليس تجمع منتجين لهم حرية القرار فيما يتعلق بالمسائل التجارية التي لا تؤثر على اعتبارات السيادة .

وثانيتها : تتعلق باعتماد المنظمة لمؤشر واحد حتى وقت قريب ، كأسلوب لتحقيق أهدافها ، وهو مؤشر الأسعار فقط . لذا فإن المنظمة اعتادت على تحديد مستوى هذا المؤشر كل ستة شهور في اجتماع على مستوى الوزراء . أي أن وظيفة المنظمة اقتصر على عمل واحد ومن ثم فليس هناك قرارات إدارية يومية أو متكررة تتطلب وجود جهاز إداري قادر على اتخاذ القرارات وبصورة مستمرة .

لا شك أن هذا التشكيل الذي لا يعطي أهمية للإدارة المركزية وذات الطابع المستمر لا يكفي في ظل نظام تلعب فيه المنظمة دوراً تنظيمياً في الحالات الاضطرارية ، مع ترك أمر تحديد الأسعار لظروف السوق في المقام الأول . وكما قلت سابقاً فإن الدور التنظيمي يشبه دور البنك المركزي ، وهو بنك البنوك ويلعب وظائف متعددة فيدخل

السوق المفتوح ويحدد المعدلات ، ويطلب الاحتياطات ، وله صلاحيات بعضها مباشر والبعض الآخر يقوم على الإقناع الهادئ أو مع ليّ الذراع . إن الوظيفة التنظيمية تتطلب القدرة على المراقبة المستمرة ، والتركيز هنا على كلمة المستمرة .

كما تتطلب القدرة على التدخل في أوقات الأزمات ، والتركيز هنا على كلمتين : القدرة والأزمات ، إن استمرارية الرقابة والقدرة على التدخل في وقت لا تتناسب مع جهاز للمنظمة يتسم بالضعف ، وليست له سلطات أو صلاحية غير تنظيم الاجتماعات ومواصلة البحوث . ولا يمكن أن نتخيل أن يستمر اجتماع الوزراء قائماً ومستمرّاً للمراقبة حتى يمكن التدخل في وقت الأزمات .

خلاصة القول إن الدور التنظيمي للمنظمة في إدارة الأزمات يتطلب إدارة مركزية ذات أسنان وليس نمراً من ورق . وهذا أمر غير سهل ، إذ إنه يمس أموراً جوهرية تتعلق بالسيادة ، كما أنه يتطلب نظرة جريئة ، ودمماً جديداً مؤمناً بالأهداف الجديدة أو مستعداً للتأقلم مع هذه الأهداف الجديدة .

ومن الصعب معالجة هذا الأمر بالتفصيل في مقالة وإنما أطره كبنء مهم في جدول أعمال جديد قائم على الإبداع والابتعاد عن الأمور الروتينية التي سئمها العالم من كثرة تكرارها ، وأثبتت فشلها كحماية الأسعار أو تنميط الإنتاج ، أو موضوع الفروق . . . وسواها .

مطلوب جهاز نفطي خليجي للسيطرة على السوق

* إن منظمة الأوبك تفتقر للسلطة المنفذة والسبب في ذلك هو أن الأعضاء يمثلون دولاً مستقلة ذات سيادة والنفط ليس سلعة تجارية بالنسبة لها بل يمثل الحياة لهذه الدول .

هناك تناقض جذري في المصالح بين الأعضاء في المنظمة ، وهي تتكون من مجموعتين ، المجموعة الأولى تضم الدول الخليجية وهي قليلة السكان وتعتمد اعتماداً كلياً على النفط واحتياجات هائلة من النفط ، أما المجموعة الثانية فهي تمثل الدول ذات الخصائص التالية : حجم السكان كبير واحتياجات محدودة نسبياً ولديها مصادر أخرى للدخل .

إن زيادة إنتاج الدول غير الأعضاء في المنظمة أدت إلى انخفاض الطلب على النفط ، كذلك أصبح السوق الفوري هو السوق الرئيسي للنفط فكل هذا أدى إلى ضعف أسعار منظمة الأوبك . أما بالنسبة لدور الأوبك في سوق المنتجات النفطية فهو يكاد لا يذكر ، فلذلك نجد أن دور الأوبك في السوق النفطية بدأ يتلاشى ويضعف .

* محاضرة ألقيتها في أبوظبي بناء على دعوة من وزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة بعنوان «السياسة النفطية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية» .

هناك خياران لدول مجلس التعاون الخليجي مع انتهاء الأوبك ، وهما : أولاً ، يرى البعض أن تترك مجريات الأمور للسوق ، ووفقاً لهذا الرأي فليس المطلوب من دول مجلس التعاون سوى التعامل مع السوق الفوري النفطي ، ومع أنه لا يوجد مخرج لتحديد أسعار النفط في السوق غير أن الظروف الواقعية تحمل أخطاراً جسيمة .

وثانياً ، يرى البعض أنه ليس من مصلحة دول مجلس التعاون اتباع سياسات منفردة ، وأن اقتصاديات دول مجلس التعاون اقتصاديات متشابهة ، وهذا يتطلب تنسيقاً بين دوله ، ولذلك تواجه دول المجلس تهديدات داخلية وخارجية لها تأثير على أمنها واقتصادها ، والمطلوب هيئة نفطية للمنتجين والمصدرين للقيام بأعباء المرحلة الانتقالية التي تبدأ بانتهاء منظمة الأوبك .

لذا ، أقترح استراتيجية لدول مجلس التعاون وهي إنشاء جهاز نفطي يقوم على نظام الإدارة غير المرئية ، وهي تقوم بالاعتماد على سعر السوق . لذلك ، فإن الجهاز النفطي يمكن أن يكون مثل البنك المركزي في سوق النفط .

إن هذا النظام لا يترك لاعتبارات السوق وحدها تحديد أسعار النفط ، ولا يتسم بالجمود ، ووفقاً لهذا النظام ، يلعب الجهاز النفطي دوراً تنظيمياً وليس إدارياً مما يتطلب أهدافاً غير الأهداف المطروحة في ظل المنظمة . وهذا يتطلب من الجهاز أن يلعب الدور نفسه للبنك المركزي . وهذه الوظيفة التنظيمية للجهاز تتطلب القدرة على المراقبة

المستمرة والقدرة على التدخل في وقت الأزمات والسرية التامة في التعامل ، وهي لا تتناسب مع جهاز في مثل الأوبك وهذا يتطلب إدارة مركزية صلبة ونظرة جريئة ومؤمنة بالأهداف الجديدة .

وأدعو مجلس التعاون الخليجي إلى أن يتحمل أعباء المرحلة الانتقالية ، وهو أمر مفروض تحتمه المرحلة الحالية ، والخيار هو قيام المجلس بدور يفوق القيام بدوره لتحقيق الاستقرار بإنشاء هذا الجهاز النفطي .

* * *

١ - الاختلال الهيكلي في سوق النفط

إن التغييرات التي حدثت في سوق النفط العالمي منذ عام ١٩٧٩ أدت إلى ظهور عديد من الدراسات والمقالات ، غير أن هذه الدراسات قد ركزت بصفة خاصة على موضوع واحد تقريباً ، يتعلق فيما إذا كان لدى منظمة الأوبك القدرة على التحكم في الظروف النفطية المعاكسة ، واستردادها لمكانتها في السبعينات ، من حيث سيطرة المنظمة وحدها على الأمور المتعلقة بأسعار النفط وإنتاجه ، تميزت هذه الدراسات بخاصية رئيسية هي افتراضها أن الظروف النفطية المعاكسة تمثل مرحلة وقتية وأنها تعكس اختلالاً وقتياً سرعان ما يختفي باختفاء الظروف التي أدت إلى ظهور الاختلال في البداية ، وأن قصر هذه الفترة يعتمد أساساً على قدرة المنظمة على تحقيق التماسك الداخلي والتكيف مع الظروف واستعدادها ، والقدرة على التضحية الوقتية التي ستؤدي في النهاية إلى عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه واستمرار هيمنة المنظمة على سوق النفط الدولي ، غير أن بعض هذه الدراسات قد ركز على تأثير هذه الظروف الوقتية على تماسك المنظمة واستمرارها في تحديد الأسعار والسيطرة على الإنتاج ، وتنبأت هذه الدراسات بانتهاء المنظمة في مواجهة الظروف المعاكسة ، التي وإن كانت وقتية لكنها على درجة كبيرة من القوة والفعالية بحيث تعجز المنظمة عن المواجهة الفعالة والمستمرة . .

والواقع إن هذه الدراسات نظرت للظروف المعاكسة على أنها ظروف وقتية كان لها مسبباتها ، إذ لم يكن في الحسبان أو التصور أن يحدث في سوق النفط ما حدث ، وفي فترة قصيرة للغاية . لم يكن في الحسبان مثلاً أن يتحول التزايد السنوي المطرد في الطلب على النفط إلى تناقص متزايد ومستمر بحيث ينخفض الطلب العالمي في العالم الحر من ٥٠ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٩ إلى حوالي ٤٤ مليون برميل في عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، وأن ينخفض الطلب على نفط الأوبك في خلال الفترة نفسها من ٣١ مليون برميل إلى حوالي ١٤ مليون برميل يومياً .

كذلك لم يكن في التصور أن يحدث تغير جذري في قنوات تسويق النفط الخام بحيث يصبح سوق النفط الفوري مسؤولاً عما يزيد عن ٨٠٪ من المعاملات النفطية الدولية ، بالمقارنة بحوالي ٥٪ في خلال السبعينات . وفي الوقت نفسه ، فإن التغير الذي حدث في المعروض من النفط من قبل دول غير الأوبك فاق كل التصورات حيث زاد المعروض بحوالي ٧ ملايين برميل يومياً في خلال فترة وجيزة لا تزيد عن خمس سنوات . لم يكن أيضاً في الحسبان أن تنقلب الموازين بحيث تلعب أسعار المنتجات النفطية دوراً رئيسياً في تحديد أسعار النفط الخام ، بل الأغرب من ذلك هو أن يصبح إنتاج المملكة العربية السعودية أقل من إنتاج المملكة المتحدة .

إن الوضع الحالي يتطلب أن نطرح سؤالاً يفوق في أهميته السؤال

التقليدي فيما إذا كانت منظمة الأوبك ستبقى وتستمر ، أم أن مصيرها الانهيار . . . إن هذا التساؤل لم يعد له أهمية تذكر ، فالواقع الذي لا يخفى على أحد أن المنظمة قد فقدت فعاليتها وسيطرتها على السوق النفطي ، وهذا باعتراف الأعضاء وغير الأعضاء ، ولا يهم بعد ذلك أن نتساءل ما إذا كانت المنظمة ستنهيار رسمياً أم لا ، بل يكفي أن نعترف بأن وجودها الواقعي ليس له أهمية تذكر في تحديد مجريات الأمور في سوق النفط الدولي ، فلقد فشلت في سياسة تحديد الأسعار كما أنها فشلت في الدور الجديد الذي قامت به منذ بداية الثمانينات ، وهو سياسة الدفاع عن الأسعار .

إن الوضع في السوق النفطي يتسم بوجود اختلال هيكلي في التوازن ، وليس اختلالاً وقتياً كما كان الاعتقاد في السابق . ويتمثل هذا الاختلال الهيكلي في أمرين رئيسيين : أولهما ، وجود طاقة فائضة هائلة يصعب امتصاصها بالطلب الحالي ، كما يصعب امتصاصها في الأجل القصير والمتوسط ، ويمكن القول إن الطاقة الفائضة كانت موجودة في السابق ، وكان هناك اختلال في التوازن في السابق ، ومن ثم فليس في الأمر جديد ، هذا الرأي لا يتمتع بالصواب إذا قارنا حجم الطاقة الفائضة في الوقت الحالي بالطاقة الفائضة في فترات في الماضي ، إذ يبدو واضحاً أن حجم الطاقة الفائضة في الوقت الحالي يفوق بكثير ما حدث في الماضي ، ومنظمة الأوبك مثلاً تنتج حوالي ٤٠٪ فقط من الطاقة الممكنة ، والمملكة العربية السعودية تنتج حوالي

٣٠٪ تقريباً من إجمالي الطاقة الممكنة ، وتنبؤات المستقبل لا تبشر بالخير ، فسياسة ترشيد الاستهلاك وإحلال البدائل ستستمر ، والتغير في ظروف الاقتصاد العالمي نحو الرخاء لن ينعكس على استهلاك النفط نظراً لانقسام العلاقة بين مستوى النشاط الاقتصادي والطلب على النفط نتيجة لتغير الهياكل الاقتصادية للدول المتقدمة واعتمادها على القطاعات الاقتصادية الأقل استهلاكاً للطاقة والنفط ، كقطاع الخدمات مثلاً ، ودول العالم الثالث تعاني من ضائقة مالية حادة نتيجة لتراكم الديون التي أدت إلى توقف عجلة النمو تقريباً ، ومن ثم عدم حدوث تغير يذكر في طلب هذه الدول على النفط .

من ناحية أخرى فإن الدراسات المتوافرة حالياً تثير كثيراً من الشك فيما يتعلق بمرونة الطلب للتغير في الأسعار في الأجل الطويل ، بل يكاد يكون هناك اتفاق بضعف مرونة الطلب في حالة انخفاض الأسعار في الأجل الطويل ، أو على الأقل إن مرونة الطلب في حالة ارتفاع الأسعار تفوق مرونة الطلب في حالة انخفاض الأسعار وإن اختلفتا في الاتجاه . .

والفرق الآخر بين اختلالات التوازن في الماضي ووجود الطاقة الفائضة ، وبين اختلالات التوازن حالياً لا يقتصر فقط على حجم الطاقة الفائضة أو توقعاتها في المستقبل ، وإنما يتعلق بأمر آخر على درجة كبيرة من الأهمية ، يتعلق بوجود جهاز وأساليب لتصحيح الأوضاع في الماضي حيث كان في إمكان منظمة الأوبك في حالات

الندرة أو التخمة أن تغير من أسعارها أو إنتاجها ليتحقق التوازن في السوق النفطية ولم يكن لها منافس ، ولم تكن في حاجة لتعاون الآخرين ، بل كان يكفي أن تجتمع المنظمة وتتخذ من الإجراءات ما يكفل تهدئة الأوضاع والعودة إلى حالة التوازن في السوق ، فالأمر الآن يختلف من حيث نوعية الإجراءات اللازمة للتصحيح ، وحجم هذه الإجراءات والجهة المسؤولة عن اتخاذها أو تنفيذها ، إذ لم يعد يكفي إحداث تعديلات محدودة في الأسعار أو الإنتاج من قبل منظمة الأوبك ، إذ إن انكماش نصيبها من الطلب على النفط قد جعل دورها محدود الفعالية ، كما أن حجم التصحيح قد أصبح كبيراً للغاية ويواجه قيوداً كبيرة ، تتمثل في الاحتياجات المالية اللازمة لتمويل الخطط الطموحة للتنمية لدول الأوبك ، أو الاحتياجات المالية لدول غير الأوبك التي يعاني عدد كبير منها من مشكلة تزايد الديون .

أما من ناحية الجهة المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات وتنفيذها ، فلقد كان واضحاً أنه ليس بمقدور أي جهة أن تقوم بالإجراءات اللازمة وحدها ، بل أصبح من الضروري أن تتعاون جميع الأطراف من المنتجين والمستهلكين لمواجهة حالة اختلال التوازن الجوهري الذي يعاني منها السوق منذ بداية الثمانينات .

هذا التعاون ليس من السهل تحقيقه ، خاصة أن الأطراف المتعددة تنظر إلى بعضها نظرة شك ومنافسة قائمة على ما حدث في السبعينات .

بالإضافة إلى الطاقة الفائضة الهائلة ، فإن من مظاهر الاختلال الهيكلي شيوع درجة كبيرة من عدم الثقة Uncertainty بحيث يصعب حتى على خبراء النفط التنبؤ بحركة الأسعار ، والأخطر من ذلك هو أن الوضع الذي ساد منذ بداية الثمانينات وحتى الآن يحمل في طياته احتمالات التغير المفاجئ والكبير وما يتبعه من نتائج خطيرة ، فاحتمال انهيار الأسعار بصورة مفاجئة وبمعدلات كبيرة احتمال لا يمكن استبعاده ، فالطاقة الفائضة الهائلة ، والانخفاض المستمر في الطلب على النفط بصفة عامة ونفط الأوبك بصفة خاصة ، وعدم فعالية جهاز الأسعار من قبل منظمة الأوبك نتيجة لبعض الممارسات من بعض الأعضاء ، كإعطاء الخصومات أو التسهيلات الائتمانية ، أو اتفاقيات المقايضة . . إلخ ، وتحمل المملكة العربية السعودية قدراً من التضحية يفوق إلى حد كبير ما يمكن لها أن تتحمل ، الأمر الذي يتناقض مع مصالحها النفطية والتنموية ، ومن أسباب احتمال انهيار الأسعار سلوك بعض دول غير الأوبك التي تعتمد سياسة زيادة الإنتاج بصورة لا تراعي الظروف النفطية العامة كبريطانيا مثلاً ، واضطرار بعض الدول تحت إلحاح الحاجة المالية لتخفيض أسعارها للحفاظ على نصيبها من السوق ، بل إن احتمال حدوث حرب في الأسعار هو احتمال كبير للغاية ، خاصة أن المملكة العربية السعودية اضطرت في الفترة الأخيرة إلى توقيع عقود مع الشركات الأربع الرئيسية بعد أن يئست من احترام بعض أعضاء المنظمة لقراراتها ، وقد حصلت الشركات بموجب هذه الاتفاقيات على شراء حوالي ٨٠٠ ألف برميل

يوميًا من النفط السعودي على أن تحدد أسعار البيع بعلاقتها بالعائد الصافي من المنتجات النفطية التي تستخرج من النفط السعودي الخفيف . وبالرغم من صحة هذا الأسلوب من الناحية النظرية ، أي أن الطلب على النفط الخام هو طلب مشتق من الطلب على منتجاته ، ومن ثم فإن أسعار النفط الخام واستقرارها ترتبط ارتباطاً أساسياً بأسعار المنتجات النفطية واستقرارها ، فإن الظروف السائدة في أسواق المنتجات النفطية تعني أن سعر النفط الخام المشتق من أسعار منتجاته سيكون أقل من السعر الرسمي للنفط الخام ، بل أقل من أسعار النفط الخام في السوق الفوري . . . بعبارة أخرى ، فإن الهدف وراء هذه العقود هو إعطاء إنذار مبدي مشفوع بعمل يترجم بأن المملكة العربية السعودية ستنفذ مخططها للحفاظ على مصالحها بعد أن استنفدت كل السبل لردع بعض الأعضاء وإقناعهم بالأخطار التي تهدد المنظمة وسوق النفط الدولي .

من ناحية أخرى ، فإن احتمال حدوث ارتفاع مفاجئ وكبير في سعر النفط هو احتمال لا يمكن استبعاده في ظل الظروف السياسية السائدة في منطقة الخليج . في أعقاب تصعيد العمليات العسكرية في الحرب العراقية الإيرانية لتشمل جزيرة خرج بعد أن استنفد العراق جميع الوسائل للحل السلمي ، واستعان بالمنظمات الدولية والإقليمية كافة لوقف النزف المستمر لموارد كلا البلدين ، ومخاطر توسع نطاق الحرب مما يهدد السلام والأمن العالميين ، إن فشل جهود السلام حتى

الآن قد أدى بطبيعة الحال لتصعيد الموقف العسكري ، إن وقف الصادرات من جزيرة خرج يحمل في طياته احتمالات الأزمة النفطية ، فبالإضافة إلى التأثير السيكولوجي لهذا العمل على سيكولوجية السوق النفطي ، وهذا يلعب دوراً رئيسياً يفوق في كثير من الأحيان تأثير واقع العرض والطلب والتنبؤ بمستقبله ، بالإضافة إلى هذا العامل السيكولوجي ، فإن وقف التصدير من جزيرة خرج قد يؤدي إلى اتساع رقعة الحرب لتشمل مصادر النفط في الخليج ، كل هذا يؤدي إلى شيوع جو من الذعر من انقطاع الموارد النفطية لفترة طويلة لا يمكن تعويضها بالسرعة الكافية ، أو بالكميات الكافية سواء من المخزون أو من مصادر غير الأوبك .

إن شيوع جو من عدم الثقة ، وعدم القدرة على التنبؤ بالتغير في سعر النفط ، له أضرار كبيرة في الأجل الطويل ، وبصفة خاصة فإنه يؤثر على الاستثمارات في صناعة تتميز بدرجة عالية من المخاطرة ، أما عن الارتفاع المفاجئ والكبير في الأسعار ، فإنه يخلق حالة من الارتباك ، ليس فقط على الصناعة النفطية وإنما على الاقتصاد العالمي بصفة عامة ، والانخفاض الكبير والمفاجئ في الأسعار سيؤدي حتماً لأخطار جسيمة على الأطراف كافة ، حيث تنخفض الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة مما يؤدي إلى آثار عكسية بالغة الأهمية على الدول المنتجة والمصدرة للنفط معاً ، كما أن انهيار الأسعار يمثل تهديداً مباشراً للجهاز المصرفي الدولي ، الأمر الذي ينعكس على جميع دول العالم وبدرجات متفاوتة .

وخلاصة القول ، إن الوضع الحالي في سوق النفط ليس مجرد عدم قدرة منظمة الأوبك ، أو قضية بقائها أو انهيارها ، فما يجري ليس أزمة وقتية يمكن احتواؤها أو علاجها بالأساليب التقليدية ، بل هي مشكلة اختلال هيكلي في التوازن تتطلب علاجاً جذرياً .

٢ - نماذج التصحيح

كان واضحاً مما سبق ، أن الاختلال في سوق النفط في الوقت الحالي ، هو من النوع الهيكلي الذي لا يتسم بالوقئية ويترتب عليه شيوع حالة من عدم الاستقرار . ولقد بينت أن من الأسباب الرئيسية لهذا الاختلال الهيكلي في التوازن ، وجود طاقة إنتاجية هائلة ، وبصورة مستمرة في وقت ينخفض فيه الطلب العالمي على النفط مع انفصام العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي والطلب على النفط . ومن ظواهر الاختلال الهيكلي احتمال حدوث تغير مفاجئ وكبير في سوق النفط سواء بالارتفاع نتيجة للظروف السياسية الخطيرة السائدة في منطقة الخليج ، أو بالانخفاض الكبير والمفاجئ ، إذا ما نفذ صبر المملكة العربية السعودية وبدأت حرب الأسعار . إن مثل هذا التغير المفاجئ والكبير سواء بالارتفاع أو بالانخفاض ستكون له عواقب وخيمة على كل الأطراف .

كيف يمكن مواجهة هذا الاختلال الهيكلي في سوق النفط؟

قبل أن أتعرض لنماذج التصحيح يبدو أنه من المفيد أن نفرق بين حالات الاختلال التي سادت في السبعينات ، وحالات الاختلال التي بدأت في الثمانينات . لقد كانت الصفة الغالبة لسوق النفط في السبعينات ، وحتى عام ١٩٧٩ هي شيوع جو من الاعتقاد بأن هناك حالة ندرة نفطية ، ومن المتوقع أن تستمر هذه الحالة بل من الجائز أن

تزداد في المستقبل ، ومن المهم هنا التأكيد على أن الندرة النفطية كانت في الأساس حالة اعتقاد وليست واقعاً حقيقياً مدعماً بالأرقام ، إلا في الحالات النادرة التي تميزت بتوقف الإمدادات النفطية ولأسباب سياسية كما حدث في فترة المقاطعة العربية أو خلال الثورة الإيرانية . ولكن بالرغم من الاعتقاد أن هناك ندرة فإن الواقع تميز بوجود طاقة نفطية هائلة فاقت إلى حد ما الطلب في ذلك الوقت ، غير أن هذا الاعتقاد كان له تأثير كبير على التوقعات فجعل أغلبها يتسم بالتشاؤم ، وانعكس ذلك على توقعات العرض والطلب على النفط ، حيث كان الرأي الغالب هو أن المستقبل سيتسم بعجز العرض المتوقع عن الوفاء بالطلب المتوقع ، ولكن ثبت عدم صحة هذه التوقعات فيما بعد ولأسباب كثيرة أهمها إهمال تأثير الارتفاع المستمر في سعر النفط على الطلب والعرض على النفط من قبل دول غير الأوبك ، وشيوع الاعتقاد بالندرة لا يعني أن السبعينات قد خلت تماماً من حالات وجود فائض في العرض ، وتميز سوق النفط بين حين وآخر بحالات من التخمة وضعف هيكل الأسعار ، ولكن مثل هذه الحالات كانت وقتية ولم تشكل خطراً على التيار الارتفاعي العام ، واستمرار الاعتقاد بقصور العرض عن الطلب ، وتميز عالم السبعينات بالنسبة للنفط بسيطرة منظمة الأوبك على السوق النفطية .

وكما كانت الندرة حالة اعتقاد أكثر منها واقعاً ، كانت سيطرة الأوبك أيضاً حالة اعتقاد أكثر من أن تكون واقعاً . إذ إن الباحث في

أحداث تلك الفترة يجد أن منظمة الأوبك كانت في أغلب الأحيان تتبع واقع السوق لم تتمتع بالقيادة الحقيقية إلا في حالات نادرة ساهمت فيها الظروف السياسية مساهمة رئيسية ، وأدى الاعتقاد بسيطرة الأوبك على السوق إلى إهمال ما يحدث خارج منظمة الأوبك ، فالنظرة إلى إنتاج دول غير الأوبك كانت نظرة تتسم بعدم الاكتراث ، وقصر النظر ، كما كانت النظرة إلى البدائل نظرة لا تتسم بالجدية ، ويشار للبدائل بهدف استكمال التحليل ، وكذلك بالنسبة لسياسات الترشيد للدول الغربية .

في ظل تلك الظروف كان نموذج التصحيح نموذجاً سهلاً وفعالاً اعتمد أساساً على منظمة الأوبك ، حيث عندما يشتد الاعتقاد بالندرة وينعكس ذلك على الأسعار بالسوق الفوري ، كان يكفي أن تجتمع المنظمة وتقرر رفع الأسعار اعترافاً منها بصحة المؤشرات للسوق الفوري ، وأمام السعر الجديد كانت المنظمة على استعداد لتغيير مستويات العرض لمواجهة مستوى الطلب الذي كان ينظر إليه على أنه يمثل حالة من الندرة ، وإجراء رفع الأسعار في حد ذاته كاف لتغيير الاعتقاد السائد بالندرة الشديدة وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه .

ولم يكن هناك حاجة للتشاور مع غير الأعضاء أو التنسيق لتصحيح الوضع في السوق النفطي ، فدول غير الأوبك كانت في الغالب تتبع إجراءات الأوبك دون تردد ، كذلك لم تكن هناك حاجة لتنميط الإنتاج أو تحديد الحصص ، فحالات الفائض الوتية كانت

تعالج عن طريق تحمل دول الخليج ، والسعودية بصفة خاصة ، أعباء التصحيح ، وقد لعبت ليبيا هذا الدور بالنسبة لنفوط أعضاء المنظمة من دول شمال أفريقيا ، هكذا تميزت فترة السبعينات : اعتقاد بالندرة ، واعتقاد بسيطرة المنظمة على سوق النفط وقدرتها وحدها على تصحيح الأوضاع مع اعتماد نموذج للتصحيح يستخدم سعر النفط من قبل المنظمة كأسلوب أساسي للتصحيح مع مرونة في إنتاج السعودية بصفة خاصة لامتناس الفوائض الوقتية . ولا بد من التأكيد هنا ، أن حالة الاختلال في التوازن في السبعينات لم تكن حالة اختلال هيكلية يعجز فيه العرض عن الوفاء بالطلب الحاضر والمتوقع ، وإنما كان اعتقاداً بالاختلال ومن ثم كان التصحيح يتطلب إجراءات بعضها واقعي ، كتغيير السعر مثلاً ، وآخر سيكولوجي يركز على التأثير في سيكولوجية السوق ، من أمثال ذلك تأثير تصريحات الشيخ أحمد زكي اليماني التي كانت تقوم بجزء من عملية التصحيح يتلوه تغير في الأسعار لاستكمال التصحيح .

أما عالم الثمانينات فهو يختلف تماماً «فالاعتقاد بالندرة» استبدل بواقع «الوفرة أو الترخمة» ، ومن ثم أصبح الاعتقاد بالاختلال اختلالاً هيكلياً يزيد فيه العرض عن الطلب بدلاً من الاعتقاد بزيادة الطلب على العرض ، أما «الاعتقاد بسيطرة الأوبك وقدرتها على التحكم في سوق النفط» فقد انقلب إلى عالم لا تستطيع فيه المنظمة أن تتخذ قرارات فعالة ، حتى وإن استطاعت اتخاذها فلم يعد بإمكانها

تنفيذها . أما نموذج التصحيح المبسط الذي اعتمد فقط على تغيير الأسعار من قبل المنظمة فلم يعد كافياً ، وحل محله نموذج معقد استمر لفترة طويلة ، وثبت عجزه عن علاج الاختلال نظراً لهيكلية هذا الاختلال والقيود المفروضة بحكم الواقع .

اعتمد النموذج المعقد للتصحيح منذ الثمانينات على وجود مصدرين رئيسيين لاتخاذ القرار ، كل مصدر يعتمد أساليب محددة للتصحيح ، وكل مصدر يخضع لقيود معينة تحد من حريته في الحركة ، وتغير أساليبه في التصحيح . المصدر الأول لاتخاذ القرار كان منظمة الأوبك ، وهنا نفترض لأغراض التحليل ، وجود درجة مقبولة من التماسك من قبل المنظمة ، وهو فرض يصعب الدفاع عنه في الآونة الأخيرة ، ولكن يقتضي افتراضه لتبسيط التحليل .

أما المصدر الثاني لاتخاذ القرار فيتمثل في مجموعة الإجراءات المتتابعة لدول غير الأوبك ، واتسمت بالتوافق بالرغم من عدم وجود أي تنظيم يجمعها .

المصدر الأول للقرار اعتمد الأسلوب تغيير الإنتاج كأداة أساسية للتصحيح ، بعد أن كان يعتمد أسلوب تغيير الأسعار كأداة أساسية للتصحيح في فترة السبعينات ، أما المصدر الثاني فأصبح يعتمد أسلوب تغيير الأسعار كأداة أساسية للمساهمة في التصحيح بعد أن كان هذا المصدر حكراً على منظمة الأوبك ، حيث كانت دول غير الأوبك تتبع قرارات المنظمة بالتنفيذ ولا تساهم في القرار ، ولقد أدى

عدم كفاية هذه الأدوات والقيود المفروضة على دول المنظمة ودول غير المنظمة إلى استمرار الاختلال في التوازن حتى أصبح هيكلياً ومزمناً ، ولابد من الإشارة هنا إلى أن اعتماد المنظمة على أسلوب تغيير الإنتاج كان يمثل الاتجاه العام .

وفي حالات محددة لجأت المنظمة إلى أسلوب تغيير الأسعار في حالتي «لندن وجنيف» كمساهمة جزئية في التصحيح ، إلا أن تغيير الأسعار في كلتا الحالتين لم يكن كافياً ومن ثم استمر الاختلال الهيكلي .

أما بالنسبة لدول غير الأوبك ، فرغم اعتمادها على سياسة تغيير الأسعار وفقاً لاعتبارات السوق ، فإن سياساتها الإنتاجية تفاوتت من دولة إلى أخرى ، فبعض هذه الدول ، كالمكسيك مثلاً ، اتبعت سياسة إنتاجية محافظة تهدف إلى المحافظة على مواردها النفطية لأطول مدة ممكنة ، ومن ثم فإن المكسيك لم تغير إنتاجها بدرجة كبيرة مع تغيرات السوق . أما في بريطانيا فإن قرار الإنتاج لم يخضع بصفة مباشرة للجهاز الحكومي ، واتسم بخاصية الاستقلالية عن الإدارة الحكومية وبدرجة كبيرة ، حيث إن نمط العلاقة بين الحكومة والشركات صاحبة الامتياز تميز بدرجة كبيرة من الاستقلال والحرية للشركات في اتخاذ القرار بالنسبة للإنتاج ، ومن نتيجة ذلك أن استمر الإنتاج من بحر الشمال في التزايد بغض النظر عن الحالة السائدة في السوق نظراً لاختلاف معدلات الخصم التي تتبعها الشركات عن تلك التي تتبعها

الحكومات ، حيث تعطي الشركات قدراً كبيراً لعنصر المخاطرة ، أما الدول النامية المنتجة للنفط من غير دول الأوبك فإنها استمرت في محاولة زيادة إنتاجها خاصة في ظروف انخفاض الأسعار ، وذلك لأغراض التعويض وتحقيق قدر كاف من الإيرادات اللازمة لاستمرار عجلة التنمية بل في بعض الأحيان لمواجهة احتياجاتها الأساسية .

وباستخدام الأدوات المتاحة من كلا المصدرين يمكن نظرياً تحقيق التوازن في سوق النفط عند حدوث أي اختلال ، فعند زيادة العرض عن الطلب وظهور التخمّة ، تقوم دول غير الأوبك بتخفيض أسعارها في محاولة للحفاظ على نصيبها من السوق ، ويؤدي تخفيض الأسعار من الناحية النظرية إلى زيادة الطلب بقدر يتوقف على حجم مرونة الطلب بالنسبة للأسعار ، كما يؤدي تخفيض الأسعار على أساس افتراض انطباق قانون العرض في صورته التقليدية إلى تخفيض الإنتاج بقدر يتوقف على حجم مرونة العرض بالنسبة للأسعار .

ومن ثم فإن تخفيض أسعار نفوط غير الأوبك يؤدي من الناحية النظرية إلى تحقيق تخفيض في فائض العرض عن الطلب ، أي يؤدي إلى تحقيق تصحيح جزئي في الاختلال .

من ناحية أخرى ، تقوم منظمة الأوبك بتعديل أنماط إنتاجها مع افتراض استمرار تماسك المنظمة والتزام أعضائها ، فإن تخفيض الإنتاج عند مستوى الأسعار السائدة يؤدي إلى امتصاص قدر من الفائض النفطي ويتوقف هذا القدر على استعداد دول المنظمة وقدرتها على

تخفيض الإنتاج للقضاء على ما تبقى من الفجوة بعد إجراءات التصحيح الجزئي عن طريق الأسعار من قبل دول غير الأوبك . .

فإذا افترضنا عدم وجود قيود على مستويات الإنتاج من قبل دول الأوبك وبصفة خاصة عدم وجود حد أدنى لا يمكن تجاوزه ، كذلك عدم وجود قيود على حركة الأسعار من قبل دول غير الأوبك وبصفة خاصة عدم وجود حد أدنى للأسعار لا يمكن تجاوزه ، وإذا افترضنا جدلاً صحة هذه الافتراضات ، أي عدم وجود قيود على الإنتاج والأسعار فإن النظرية الاقتصادية تتوقع اختفاء الاختلال تدريجياً ، وانعدام الفائض وعودة السوق إلى حالة التوازن .

إن استمرار الاختلال الهيكلي في صورة تخمة استمرت ما يزيد عن خمس سنوات ، هو أكبر دليل على عدم كفاية نموذج التصحيح ذي المصدرين والأداتين والفلسفتين على تحقيق التوازن في السوق النفطي ، والسبب في ذلك يعود إلى عدم انطباق الافتراضات التي قام عليها نموذج التصحيح ، فالفرض الأول وهو عدم وجود حد أدنى للإنتاج لا يمكن تجاوزه من قبل منظمة الأوبك هو فرض غير واقعي ، فبالإضافة إلى القيود الفنية المعتادة ، ومتطلبات الصناعة والهيكل الأساسية من الغاز المصاحب هناك أيضاً الاحتياجات المالية المتزايدة لسد المتطلبات الضرورية ، وبرامج التنمية الطموحة ، والنفقات العسكرية ذات الكلفة العالية في ظل ظروف سياسية حرجة لا تحتمل

التأجيل ، لذا لم يكن غريباً أن نجد المنظمة تضطر إلى إحداث تعديل في الأسعار في الاتجاه الانخفاضي لعدم كفاية تغيرات الإنتاج في تحقيق قدر متواضع من الاستقرار ، كذلك لم يكن غريباً أن المملكة العربية السعودية قد اضطرت لاتباع أساليب غير تقليدية لتسويق نفطها بعد أن انخفض نصيبها إلى مستوى أصبحت فيه تعاني من أكبر عجز في الميزانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية . إذن ففرض وجود حد أدنى للإنتاج لا يمكن تجاوزه كشرط لتحقيق التوازن ، هو فرض غير واقعي ، كذلك فإن فرض عدم وجود قيود على تغيير الأسعار من قبل دول غير الأوبك هو فرض واقعي أيضاً ، وذلك لسببين : السبب الأول هو الاحتياج للإيرادات المالية الذي يعني أن هذه الدول ستقوم بتحييد سياساتها للحفاظ على إيراداتها ، فمع كل تخفيض للأسعار ستضطر لزيادة الإنتاج لتثبيت الإيرادات وهذه الدول لا تستطيع الاستمرار في مثل هذه السياسة وذلك نظراً لمحدودية طاقتها الإنتاجية ، والسبب الثاني والأهم هو خشية هذه الدول من وقوع حرب في الأسعار ، أي أنها إذا استمرت في تخفيض أسعارها فقد يدفع ذلك دول منظمة الأوبك في النهاية إلى تخفيض الأسعار ، ومن ثم الدخول في الحلقة الحلزونية لحرب الأسعار .

وهذه الحرب لن تكون في صالح أي من الأطراف ، خاصة دول غير الأوبك ، بالإضافة إلى تأثير تلك الحرب على الجهاز المصرفي الدولي ، وتفاقم مشكلة الديون . إن وجود حد أدنى للإنتاج لا يمكن

تجاوزه من قبل منظمة الأوبك وحد أدنى للأسعار من قبل دول غير الأوبك هو السبب الرئيسي لفشل نموذج التصحيح الذي ساد في الثمانينات ، واستمرار التخمة النفطية التي أصبحت اختلالاً هيكلياً مزمناً .

٣ - الإطار النظري للتصحيح

سبق أن تعرضت لنموذجين لتصحيح الاختلال في سوق النفط ، النموذج الأول وهو الذي ساد في فترة السبعينات حيث تميز سوق النفط في تلك الفترة ، بسريان جو من الاعتقاد بندرة النفط في الحاضر والمستقبل ، وتميز هذا النموذج بشبه هيمنة منظمة الأوبك ، حيث استخدمت المنظمة سعر النفط كأداة رئيسية للتصحيح ، وكانت النتيجة أن ارتفع سعر النفط ارتفاعاً كبيراً وصل ذروته في عام ١٩٧٩ ، وقد لعبت المملكة العربية السعودية دوراً رئيسياً وقيادياً حيث تميزت السياسة النفطية السعودية بمحاولة إضفاء جو من الاعتدال ومنع التطرف ، انطلاقاً من مصالحها النفطية الطويلة الأجل ، نظراً لضخامة احتياجاتها ورغبتها في إطالة عصر النفط أطول مدة ممكنة ، وسيطرة منظمة الأوبك ، وقيادة المملكة العربية السعودية اتسمتا في غالبية الأحوال بالفعالية ، إذ إن المنظمة كانت مسؤولة عما يعادل ثلثي احتياجات العالم الحر ، كما أن نصيب المملكة العربية السعودية من إنتاج الأوبك ، كان كبيراً للغاية ، بحيث يحسب لتغيراته حساب كبير . وواضح أن هذا النموذج لا ينطبق على الأوضاع الحالية ، فالاعتقاد بالندرة أصبح اعتقاداً بالوفرة ، مصحوباً بواقع فعلي بتخمة نفطية ، يتوقع لها الاستمرار ، فنصيب المنظمة قد انخفض انخفاضاً

كبيراً بما يعادل ٦٠٪ تقريباً إذا ما قورنت بمعدل السبعينات ، وقيادة السعودية قد تحولت إلى تضحيات مستمرة ، وأصبح نصيبها من الإنتاج لا يشكل خطراً أو تأثيراً على المنظمة أو على سوق النفط الدولي .

كذلك فإن نموذج التصحيح الذي ساد منذ بداية الثمانينات وحتى الآن ، لم ينجح ، ولن يحتمل له النجاح ، فالاختلال الحالي كما أوضحت ، هو اختلال هيكلي يتطلب علاجاً جذرياً لا تصلح فيه الأساليب التقليدية والوقئية .

فجمود المنظمة فيما يتعلق بالأسعار واعتمادها كأسلوب للتصحيح على الإنتاج ، هو علاج جزئي ، إذ يصطدم بالمتطلبات المالية لغالبية دول المنظمة ، والتي تمثل قيوداً على تخفيض الإنتاج ، وجمود دول غير المنظمة فيما يتعلق بالإنتاج ، واعتمادها على تغيير الأسعار كأداة رئيسية لمواجهة التغييرات في سوق النفط يصطدم بعقبة رئيسية ، تتمثل في وجود حد أدنى للأسعار لا تستطيع هذه الدول تخطيه خشية الدخول في الحلقة الحلزونية لحرب الأسعار ، والتي ستؤدي إلى أضرار بليغة بمصالحهم .

إن الاختلال الهيكلي في سوق النفط يجب أن ينظر إليه بمنطق وأسلوب يشبه إلى حد كبير ، المنطق والأسلوب المتبعين في علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات ، بل إن التحليل الدقيق للأوضاع السائدة في سوق النفط يمكن تفسيره في إطار نظريات ميزان

المدفوعات ، فإذا افترضنا لأغراض التحليل أن جميع الدول المصدرة للنفط هي دولة واحدة ذات اقتصاد يتميز بالاعتماد الرئيسي في الإنتاج والدخل والإيرادات على سلعة واحدة وهي النفط ، وأن هذه الدولة تعتمد اعتماداً كبيراً على الخارج في استيفاء احتياجاتها من الواردات فإذا حدث عجز في ميزان المدفوعات فإن هذا العجز ينعكس انعكاساً رئيسياً على عملة هذه الدولة بالنسبة للعملات الأخرى ، حيث تنخفض عملتها ، فإذا كان الاختلال وقتياً مع افتراض سريان نظرية حرية أسعار الصرف ، فإن الانخفاض في عملة هذه الدولة سيشجع الصادرات ، ويقلل من حجم الواردات ، مما يؤدي إلى تصحيح هذا العجز ، وتحقيق التوازن في الميزان الخارجي لهذه الدولة ، فإذا كان الاختلال هيكلياً فإن التغيير في سعر العملة لا يكفي لتحقيق التوازن ، وخاصة إذا تميزت المرونة الدخلية والسعرية للطلب على الصادرات بالضعف ، بحيث يتطلب حدوث انخفاض كبير في سعر العملة ، لتحقيق زيادة ملموسة في حجم الصادرات ، كذلك إذا كان الهيكل الإنتاجي للقطاع التصديري لهذه الدولة يتسم بالضعف أو يعاني من عنق الزجاجة ، فإن زيادة الطلب على الصادرات لن تؤدي إلى زيادة في الإنتاج ، بل قد تؤدي إلى حدوث تضخم في الأسعار . مما يحيد من تأثير الانخفاض في سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى ، ومن ثم يستمر سعر العملة في الانخفاض نتيجة لاستمرار الاختلال حتى يصبح هذا الاختلال مزمناً ، والمطلوب في تلك الأحوال ليس مجرد تغيير هيكل الأسعار ، وإنما إحداث تغيير جذري

في هيكل الاقتصاد القومي بهدف تحرير ثم تدعيم القطاع التصديري ، وبناء قطاع إنتاجي يعوض إلى حد كبير عن الواردات وأسلوب هذا العلاج يتطلب فترة زمنية طويلة ، كما أن نتائجه لا تظهر عادة في الأجل القصير ، كما أن مثل هذا العلاج يتطلب حرية كبيرة في اتباع السياسات التي تتلاءم مع مصالح الاقتصاد القومي في المقام الأول .

فإذا نظرنا للدول على هذا النحو ، أي كدولة واحدة ، وميزان خارجي واحد ، فإن سعر عملتها هو في الواقع سعر نفطها مقابل أسعار المنتجات الأخرى ، فإذا سمحت هذه الدولة لسعر نفطها بالانخفاض ، أي مع افتراض سريان حرية تحديد أسعار النفط وفقاً لاعتبارات السوق ، وإذا افترضنا أن الاختلال ليس هيكلياً ، وافترضنا أيضاً أن حجم مرونة الطلب يكفي لإحداث زيادة كافية بالطلب نتيجة لانخفاض الأسعار ، وإذا افترضنا أيضاً وجود طاقة إنتاجية كافية لاستيفاء الطلب على النفط ، فإن التغير في السعر سيؤدي في النهاية إلى تحقيق التوازن في السوق النفطي ، وفي الميزان الخارجي لهذه الدولة ، أما إذا كان الاختلال هيكلياً ، فإن التغير في الأسعار لن يكفي لتحقيق التوازن ، ويزداد الأمر تعقيداً إذا افترضنا تباين درجات النمو ، ومن ثم الاحتياجات المالية في الأجلين القصير والطويل ، بين المناطق المكونة لهذه الدولة ، ففي هذه الحالة يجب أن يكون التصحيح الهيكلي للاقتصاد ، معنياً بالاختلالات الإقليمية ، ويدخلها في الاعتبار ، وهو أمر ليس سهلاً ، إذ إن تباين درجات النمو يعني تبايناً في المصالح والأهداف .

إن الاختلال الهيكلي في سوق النفط يتطلب تصحيحاً هيكلياً ، وهذا التصحيح الهيكلي يتطلب مناخاً مناسباً ، كما يتطلب فترة إعداد تضمن في النهاية فعالية التصحيح الهيكلي عند وضعه موضع التطبيق .

إن الميزة الرئيسية للمناخ المناسب للتصحيح الهيكلي ، هي الالتزام بإطار نظري يتسم بالواقعية . فمن المبادئ الأساسية للنظرية الاقتصادية أنه ليس في مقدور المنتج أو المنتجين مهما بلغت درجة الاحتكار في السوق التحكم في الأسعار والإنتاج في الوقت نفسه ، أي من المستحيل أن يفرض المنتج على السوق سعراً محدداً ، وإنتاجاً محدداً ، إلا إذا كان هذا السعر يتلاءم مع هذا الإنتاج والعكس صحيح ، فأمام المنتج ، أو المنتجين ، إما تحديد السعر الذي يرغب فيه ، وفي هذه الحالة يتحدد حجم الإنتاج عند هذا السعر بموجب قانون الطلب ، أي أن المنتج يحدده سعره ، وقانون الطلب يحدد الإنتاج عند هذا السعر ، وإما أن يحدد المنتج الكمية التي يرغب في إنتاجها ، استناداً مثلاً لاعتبارات أهمها المحافظة على الثروة الطبيعية «مثل تحديد معدل أمثل لإنتاج النفط ، كما كان الحال في الكويت والسعودية ، بموجب قرار سياسي ، يستند إلى المصلحة العامة» ، وفي هذه الحالة يترك أمر تحديد السعر لاعتبارات السوق وخاصة قانون الطلب ، هذان هما الاختياران المتاحان مهما بلغت درجة الاحتكار ، ويفترض في هذه الحالة أن قانوني الطلب والعرض يتبعان السلوك المعتاد ، أي مع افتراض علاقة

عكسية للطلب مع السعر ، وعلاقة طردية للعرض مع السعر ، لكن يستبعد في بعض الأحيان وخاصة فيما يتعلق بالنفط أن يسلك قانون العرض بعد مستوى معين للأسعار سلوكاً معاكساً ، حيث ينخفض العرض عند ارتفاع الأسعار ، ويزداد مع انخفاضها ، ويحدث هذا إذا افترضنا «منتج ذو هدف مالي محدد» . .

على هذا الأساس فإن أي محاولة من قبل مصدري النفط ، سواء دول منظمة الأوبك ، أو غير دول المنظمة لفرض الأسعار ، وفرض الإنتاج في الوقت نفسه ، هي محاولة مخالفة للنظرية الاقتصادية ، ومن ثم لن يتحقق لها النجاح ، على هذه الدول المنتجة للنفط أن تختار بين تحديد الإنتاج أو تحديد الأسعار ، والواقع أن الاختيار هنا يجعل تحديد الأسعار من قبل أية مجموعة ، أو من قبل جميع المنتجين للنفط أمراً غير عملي ، وذلك لسبب رئيسي ، وهو أن تحديد أسعار النفط الخام لا يمكن فصله في الأجلين المتوسط والطويل عن أسعار المنتجات النفطية ، وطالما أن هذه الدول ليست في وضع يمكنها من تحديد أسعار المنتجات النفطية ، فإن سيطرتها في تحديد أسعار النفط الخام ستكون سيطرة نظرية بحتة ، فسوق المنتجات النفطية هو متسع يتعذر السيطرة عليه بصفة عامة ، ودور الدول النفطية محدود للغاية ، إن الخيار الوحيد المتاح لهذه الدول هو أن تركز اهتمامها على الإنتاج ، وأن تتبع سياسة إنتاجية تتناسب مع ظروف كل منها ، بمعنى أن على المملكة العربية السعودية مثلاً والدول الخليجية ذات الظروف

المشابهة أن تتبع سياسة تعطي لاعتبارات الأجل الطويل الأهمية القصوى ، وترتبط إنتاجها النفطي بدرجات النمو ومعدلات الإنتاج في القطاعات الإنتاجية غير النفطية ، إن المسألة بالنسبة لهذه الدول ليست مجرد تحديد سعر للنفط ، وإنما إبقاء النفط لأطول مدة ممكنة ، طالما أن اقتصادياتها تعتمد اعتماداً شبه كلي على النفط ، أما بالنسبة لبريطانيا مثلاً ، حيث البنية الاقتصادية تتسم بالتنوع وإن كان الهيكل الاقتصادي في الوقت الحالي يعاني حالة اختلال وقتي ، حيث أدت الطفرة النفطية إلى حرمان القطاعات الإنتاجية الأخرى من الموارد الاستثمارية اللازمة ، لضمان استمرار النمو ، إن تنوع مصادر البنية الاقتصادية للاقتصاد البريطاني ، بالإضافة إلى الصغر النسبي للاحتياجات النفطية ، يعني أن السياسة الإنتاجية النفطية لبريطانيا تقوم على اعتبارات الأجلين القصير والمتوسط ، أكثر من اعتبارات الأجل الطويل ، حيث يتحتم إنتاج أقصى معدل للإنتاج النفطي ، واستخدام إيراداته في الأجل القصير لمواجهة متطلبات الأزمات الوقتية ، وتراكمات الماضي ، ثم يستخدم الفائض في الإيرادات في تغذية طفرة صناعية جديدة في الأجل المتوسط ، حيث يعود الاقتصاد البريطاني إلى توازنه الأساسي من حيث الاعتماد على القطاع الصناعي والخدمات ، بدلاً من الاعتماد على النفط .

إلا أن اعتماد الدول المنتجة للنفط على سياسة للإنتاج تتماشى مع ظروفها وخططها التنموية لا يعني إهمالها لموضوع الأسعار إهمالاً

كلياً ، إذ يجب التفريق بين تحديد الأسعار كهدف ، ووجود سياسة سعرية لكل دولة ، فكما ذكرت سابقاً فإن هذه الدول ليس بمقدورها تحديد الأسعار ، ومن ثم فعليها أن تعتمد على تحديد الإنتاج بما يتناسب مع مصالحها ، وهذا لا يعني أن يترك أمر تحديد الأسعار لاعتبارات السوق بصفة مطلقة وخاصة في الأجل القصير . . إذ يجب أن تكون لكل دولة سياسة سعرية تحدد موقفها تجاه السوق ، بما يعكس مصالحها في المقام الأول ، ويضمن حالة من الاستقرار تستفيد منها جميع الأطراف ، فهناك في الوقت الحالي سياستان للأسعار ، السياسة الأولى التي تتبعها كل من بريطانيا والنرويج بصورة رسمية ، كما تتبعها بعض دول غير الأوبك بصورة غير رسمية ، كمصر والاتحاد السوفييتي ، حيث تربط هذه الدول أسعار نفطها الخام وبصورة دورية مع الأسعار السائدة في السوق الفوري . ومن المهم هنا أن نشير إلى أن هذه الدول لا تربط أسعار نفطها الخام بأسعار المنتجات النفطية بصورة مباشرة ، وإنما بصورة غير مباشرة أي عن طريق العلاقة الرئيسية بين أسعار النفط الخام في السوق الفوري وأسعار المنتجات النفطية لذلك نلاحظ أن أسعار نفوط هذه الدول لا تتغير بصورة يومية مع التغيرات التي تحدث في أسعار النفط الخام في السوق الفوري . تكون عادة على أساس شهري وذلك يعني أنها تسمح لأسعار نفوطها أن تكون في حالة عدم توافق مع أسعار السوق الفوري اليومي طالما أنها لا تختلف مع تيارها العام . أما السياسة السعرية الأخرى فهي السياسة التي تتبعها المملكة العربية السعودية في

الأونة الأخيرة ، وذلك بتسويق جزء من نفطها يقدر ب حوالي ٨٠٠ ألف برميل يومياً على أساس يربط أسعار هذه الكمية من النفط الخام بما يسمى بالعائد الصافي من المنتجات النفطية ، التي تستخرج من النوعية نفسها من النفط الخام ، وهذه السياسة تبدو منطقية من الناحية النظرية ، إذ إنها تقوم على اعتبار أن الطلب على النفط الخام هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية ، وأن أسعار النفط الخام واستقراره ترتبط بأسعار المنتجات النفطية واستقرارها ، أما من الناحية العملية فليس هناك ضرر من هذه السياسة طالما أنها تقتصر على نسبة محدودة من الإنتاج ، وطالما أنها تقتصر أيضاً على الشركات ذات القدرة الكبيرة من المصافي النفطية ولها نظام متماسك لتسويق المنتجات ، بمعنى آخر ، ألا يتم البيع بهذا الأسلوب لتجار النفط أو الوسطاء أو الشركات ذات المصافي المحدودة ، من حيث الطاقة ونوعية التكنولوجيا المطبقة .

إن أنسب سياسة للأسعار يجب أن تقوم على المبدأ الاقتصادي المعروف ، والذي يضمن تقليل المخاطر لأقصى حد وهو مبدأ التنوع ، حيث يتم البيع وفقاً لسياسة سعرية تربط نسبة من الإنتاج بأسعار النفط الخام في السوق الفوري ، ونسبة أخرى تربط أسعار النفط الخام بالعائد الصافي للمنتجات التي هي من النوع نفسه في ذلك النفط .

ومن الممكن كذلك أن تحاول هذه الدول تسويق نسبة من نفطها على أساس عقود طويلة الأجل تحدد فيها المعادلة الرئيسية للأسعار

وبهدف إدخال نوع من الاستقرار وتقليل التقلبات إلى درجة ممكنة وكذلك من المفيد أن تحاول الدول المنتجة أن تسوق نفطها على هذه الأسس الثلاثة لعملائها الرئيسيين في الوقت نفسه ، حتى تضمن تشابك المصالح بحيث يتعذر على أي طرف أن يحاول خلق ظروف تضر بالطرف الآخر .

قد يرى البعض أن مثل هذه السياسة ، أي الاعتماد على تخطيط الإنتاج وسياسة سعرية ، وليس تحديداً للأسعار ، هذه السياسة تعتمد على التنوع وتعترف بالسوق ، سواء سوق النفط الخام أو المنتجات النفطية ، إن مثل هذه السياسة ستؤدي إلى انخفاض كبير في سعر النفط قد يصل من وجهة البعض إلى ما بين ١٥ و ١٨ دولاراً للبرميل ، وإن مثل هذا الانخفاض سيؤدي إلى إلحاق أضرار جسيمة خاصة بالدول النفطية ، إنني لا أنكر أن الأسعار التي ستحقق التوازن في السوق هي مستويات تقل إلى حد كبير عن المستويات السائدة ، وفي رأيي هذا أمر لا مفر منه ، وأن محاولات المقاومة والجمود تزيد الأمور تعقيداً ، وتؤدي في النهاية إلى دفع ثمن يفوق بكثير الكلفة الحقيقية لتحقيق التوازن ، وذلك نتيجة لاستمرار جو عدم الثقة والاجتماعات الفاشلة والمضاربات الهدامة ، الخيار هنا ليس في انخفاض الأسعار أو عدم انخفاضها ، فهو واقع لا مفر منه ، ولكن الخيار هو أن يحدث هذا الانخفاض بصورة منظمة وفي جو من الثقة ووضوح الرؤية والهدف ، أو أن يحدث هذا الانخفاض بغير إرادتنا ، وبصورة مفاجئة فوضوية ، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي

٤ - المرحلة الانتقالية

كنت قد ركزت على الإطار النظري لتصحيح الاختلال الهيكلي في سوق النفط حيث إن سوق النفط سيتمتع بالاستقرار عندما تتبع جميع الأطراف إطاراً نظرياً يتسم بالواقعية التي تعني استحالة فرض الأسعار والإنتاج معاً. وأن الأداة التي يجب الاعتماد عليها هي أداة الإنتاج مع اتباع سياسة سعرية تقوم على مبدأ التنوع أو ربط أسعار النفط الخام بمؤشرات متعددة منها أسعار النفط في السوق الفوري، والناجح الصافي الناجح عن أسعار المنتجات النفطية، واعتبارات الأجل الطويل.

السؤال الذي يطرح، هو كيف يمكن تطبيق هذا الإطار النظري، ومن يقوم بمسؤولية التطبيق؟ ..

يرى كثير من الاقتصاديين وخبراء النفط أن المخرج الوحيد من الأزمات المتكررة هو ترك مجريات الأمور لتحديد تلقائياً وفقاً لاعتبارات السوق ودون تدخل من أي تجمع سواء كان مصدراً أو مستهلكاً، وعلى هذا الأساس يمكن الإجابة عن السؤال المتعلق بالتطبيق بأنه ليس مطلوباً من أي دولة، أو منظمة، أو تجمع إلا الاعتراف بالواقع والتأقلم مع الظروف والمعطيات الجديدة، والتعامل مع السوق وفقاً لاعتبارات العرض والطلب، حيث تضمن اليد الخفية تحقيق المصلحة العامة للمنتجين والمستهلكين على قدم المساواة، ومع

اتفاقي بأن لا مفر في الأجل الطويل من ترك أمر تحديد سعر النفط ، وفقاً لاعتبارات السوق ، إلا أن الظروف الواقعية وخاصة في الأجل القصير ، تحمل في طياتها أخطاراً جسيمة ، إذا حدث انتقال مفاجئ من نظام التحديد الإداري لأسعار النفط ، إلى نظام تحديد السوق لهذه الأسعار في قفزة واحدة ودون فترة انتقالية ، إذ في تلك الظروف يصعب التنبؤ بالحد الأدنى الذي من الممكن أن يصل إليه سعر النفط وعواقب الانخفاض المفاجئ والكبير على الاقتصاد العالمي ، وبصفة خاصة الجهاز المصرفي الدولي ، ويكفي أن نتصور على سبيل المثال تأثير مثل هذا الانهيار على مشكلة ديون العالم الثالث ، وما قد يتبع ذلك من إفلاس بنوك ودول ، وشيوع جو من عدم الثقة تهدد فيه العملات وتكاد تتوقف فيه حركة المبادلات . . إن المطلوب هو مرحلة انتقالية تنهي عصر التحديد الإداري للأسعار بطريقة منظمة ، وتحفظ بما في النظام الإداري من مزايا ، وتتمثل أساساً في إعطاء مؤشرات ووجود هيئة تتحمل المسؤولية مما يشيع عادة جواً من الاستقرار ، وتمهد هذه المرحلة الانتقالية لمرحلة الأجل الطويل ، حيث تنتقل المسؤولية في النهاية إلى السوق كمحدد أساسي لأسعار النفط ، أي أن المطلوب هو وجود تشكيل له معالم خاصة ومميزة ، يقوم بأعباء الدور التنظيمي خلال المرحلة الانتقالية .

فإذا كان من الضروري أن تقوم هيئة أو منظمة أو مجموعة من منتجي النفط ومصدره ، بأعباء المرحلة الانتقالية ، فيبدو منطقياً قيام دول مجلس التعاون الخليجي بأعباء تلك المرحلة ، فمنظمة الأوبك

غير قادرة على تحمل أي قدر من المسؤولية فيما يتعلق بسوق النفط ،
فالتناقضات في المصالح بين أعضائها قد وصلت إلى مرحلة يصعب
فيها أن نتصور عودة التناسق والتماسك بينهم ، أما دول مجلس
التعاون الخليجي فتمتع أكثر من غيرها بمزايا وخصائص تؤهلها للقيام
بذلك الدور ، إن درجة التجانس بين هذه الدول تفوق بكثير درجة
التجانس في أي تشكيل آخر ، كما أن لديها أكبر احتياطات نفطية ،
وطاقة إنتاجية ، كما أنها عرضة أكثر من غيرها للمخاطر التي قد تنتج
من الانهيار المفاجئ في سوق النفط ، نظراً لاعتمادها الرئيسي على
إيرادات النفط وتأثر استثماراتها في الخارج ، من ناحية أخرى فليس
في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي أن تتبع سياسة نفطية
مستقلة ، وذلك لاعتبارات رئيسية ، وقد أثبتت التجارب في الماضي أن
هذه الدول فشلت في الدفاع عن مصالحها في إطار منظمة الأوبك ،
عندما اتبعت سياسة منفردة وخاصة في نهاية السبعينات ، وهناك
درجة كبيرة من المنافسة بين هذه الدول ، سواء في سوق النفط الخام
أو في أسواق المنتجات النفطية ، فهناك المنافسة بين النفط المتوسط ،
الثقيل ومصدره الرئيسي الكويت ، وبين النفط الخفيف ومصدره
الرئيسي الإمارات العربية المتحدة ، وهناك احتمالات المنافسة بين هذه
الدول في أسواق التصدير للمنتجات النفطية ، وخاصة في منطقة
جنوب شرقي آسيا . ومن المتوقع أن تشتد حدة المنافسة بين النفط
الثقيل والخفيف ، نتيجة للتغير المستمر في هيكل الطلب على
المنتجات النفطية ، في ظل التطورات التكنولوجية الكبيرة في صناعة

تكرير النفط ، بالإضافة إلى ذلك فإن اقتصاديات دول مجلس التعاون هي اقتصاديات متشابهة بدرجة كبيرة ، ومعرضة لمخاطر الاعتماد شبه الكامل على مورد قابل للنفاذ ، هذا التشابه يتطلب درجة عالية من التنسيق والتعاون في سياسات هذه الدول الاقتصادية خاصة في مجال النفط لتفادي المنافسة الهدامة ، في ظل ظروف ضيق حجم السوق والكلفة العالية ، لهذه الأسباب فإن مسؤولية تحمل أعباء المرحلة الانتقالية تقع على عاتق دول مجلس التعاون الخليجي .

فما هي الاستراتيجية التي يجب أن تتبعها دول مجلس التعاون الخليجي لتحمل أعباء المرحلة الانتقالية ، وضمان التحرك التدريجي والمنظم لعلاج الاختلال الهيكلي في سوق النفط؟! .

في رأيي يجب على دول مجلس التعاون اتباع استراتيجية نفطية خلال الفترة الانتقالية تشبه الإدارة غير المرئية للبنوك المركزية ، على النمط السائد الآن في إدارة أسعار العملات في أكثر دول العالم الحر ، وهو أسلوب وسط بين أسلوب سعر الصرف الثابت (أي إدارة سعر النفط على نمط منظمة الأوبك) ، وأسلوب سعر الصرف الحر (أي : تحديد سعر النفط في الأجل الطويل على أساس اعتبارات السوق فقط) ، وهذا الأسلوب يقوم على أساس الاعتماد الكبير على اعتبارات السوق في تحديد سعر الصرف أو سعر النفط ، ولكن يقف الجهاز النقدي ممثلاً في البنك المركزي متعاوناً مع الإدارة الاقتصادية موقفاً إيجابياً ، يقوم على الترقب والاستعداد للتدخل ولكن بطريقة غير

مباشرة ، وعند أسعار غير معروفة للسوق وتبقى سرية . أي أنه يوجد لدى السلطات النقدية حدان أدنى وأقصى يمثلان حدود التفاعل الحر وفقاً لاعتبارات السوق ، وخارج هذين الحدين يكون في مقدور الإدارة النقدية التدخل لحماية العملة المحلية ، وعادة ما يترك للسوق ، والمتعاملين فيه لغز التخمين عن مستويات هذين الحدين للعملة الأدنى والأعلى .

وميزة هذا النظام أنه لا يترك لاعتبارات السوق وحده أمر تحديد سعر العملة ، وخاصة إذا كانت هناك أخطار تتعلق بظروف خاصة قد تؤدي إلى عواقب وخيمة ، كما أن هذا النظام لا يتسم بالجمود المصاحب لسعر الصرف الثابت ، وما يتبعه من توزيع غير أمثل للموارد وتحديد أهداف ثابتة لهجوم المضاربة . .

فسرية الحدين الأعلى والأدنى للعملة تحرم المضاربة الهدامة من الظروف المناسبة لها ، كما أن معرفة السوق بأن الإدارة النقدية إدارة إيجابية ، على استعداد للتدخل إذا اقتضى الأمر ، تمثل خط الدفاع الأخير ، بل إن المعرفة بوجوده قد تؤدي في النهاية إلى عدم ضرورة استخدامه على الإطلاق ، فإذا طبقنا هذا المنطق على استراتيجية مجلس التعاون النفطية في المرحلة الانتقالية ، فإن المجلس يتحمل أعباء المسؤولية التنظيمية Regulatory Role لسوق النفط في إطار تلعب فيه اعتبارات العرض والطلب الدور الهام والرئيسي ولكن في حدود تحدد بمستويين أدنى Floor وأعلى Ceiling على أن تكون قرارات المجلس

فيما يتعلق بهذين الحدين ، وما يتبعهما من قرارات تتعلق بالإنتاج قرارات سرية ، حتى يحرم المضاربون من ميزة وجود أهداف ثابتة يركزون مناوراتهم عليها .

وهذه الاستراتيجية تتطلب من مجلس التعاون اتباع أهداف تختلف تماماً عن الأهداف التي كانت تتبعها منظمة الأوبك والمرتبطة بنظام إدارة الأسعار في المقام الأول ، فالأهداف في ظل إدارة الأسعار تتسم بالخصوصية وترتبط بالمفهوم الضيق لمصلحة الأعضاء في المقام الأول ، وإن كانت لا تهمل اعتبارات أخرى ، إذ تأخذها في الحسبان ، ولكن لا تعطيها أولوية تسبق مصلحة الأعضاء ، غير أن الأهداف في ظل الدور التنظيمي المرتبط بالحالات الاضطرارية والأزمات تتسم بالعمومية وإن كانت لا تهمل مصلحة الأعضاء ، ولكنها تهتم بما يمكن أن يسمى بالمصلحة العامة التي تستبعد استغلال الظروف الاضطرارية والأزمات لمصلحة مجموعة معينة دون غيرها .

إذن فالهدف هو استقرار أسواق النفط الخام ومنتجاته كهدف أساسي يحول دون حدوث أزمات بشكل يتناسب مع الاستقرار في ظل النمو ، فيضمن توفر كميات من مصادر الطاقة تتناسب مع اقتصاد عالمي مزدهر ، يتيح المجال لتنمية الاستثمار في المصادر المتعددة للطاقة ، فإذا تبنى مجلس التعاون هدف استقرار سوق النفط ومنتجاته فإن ذلك الدور يتطلب هيكلاً إدارياً يختلف عن الهيكل الإداري لمنظمة الأوبك الذي يتسم بضعف الإدارة المركزية والاعتماد على أداة

واحدة للسياسة النفطية ، إن التشكيل المطلوب يجب أن يشبه دور البنك المركزي ، وهو بنك البنوك ، يلعب وظائف متعددة ، فيدخل السوق المفتوح ويحدد المعدلات ، ويطلب الاحتياطيات وله صلاحيات بعضها مباشر والبعض الآخر يقوم على الإقناع الهادئ أو سياسة لِيّ الذراع ، إن الوظيفة التنظيمية تتطلب القدرة على المراقبة المستمرة ، والتركيز هنا على كلمة المستمرة ، كما تتطلب القدرة على التدخل في أوقات الأزمات والتركيز هنا على كلمتي القدرة والأزمات ، إن استمرارية الرقابة والقدرة على التدخل في وقت الأزمات لا تتناسب مع جهاز يتسم بالضعف وليس له سلطات أو صلاحيات غير تنظيم الاجتماعات ومواصلة البحوث ، ولا يمكن أن نتخيل أن يواصل المجلس مسؤولياته التنظيمية عن طريق اجتماع للوزراء يظل قائماً ومستمراً للمراقبة حتى يمكن التدخل في وقت الأزمات .

الخلاصة : إن الدور التنظيمي لسوق النفط في المرحلة الانتقالية في إدارة الأزمات يتطلب إدارة مركزية ذات أسنان وليس نمراً من ورق ، وهذا أمر ليس من السهل إذ إنه يمس أموراً جوهرية تتعلق بالسيادة كما أنه يتطلب نظرة جريئة ، ودماءً جديداً مؤمناً بالأهداف الجديدة ، ومستعداً للتأقلم مع هذه الأهداف .

٥ - ما بعد المرحلة الانتقالية

تتطلب المرحلة الانتقالية أي المرحلة ما بين عصر إدارة الأسعار ومرحلة الأجل الطويلة ، حيث تخضع الأسعار لاعتبارات السوق ، نوعاً من الإدارة التنظيمية ، وذلك لتفادي حدوث حالة انهيار في السوق نتيجة لشيوع جو من عدم الثقة ، وإن مسؤولية هذه المرحلة الانتقالية تقع في المقام الأول على دول مجلس التعاون الخليجي ، وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية حيث تقوم دول المجلس بدور يشبه دور البنوك المركزية في ظل نظام الإدارة الحر لأسعار العملات مع الدور الرقابي إيجابي للبنك المركزي في إطار حدين أدنى وأعلى لأسعار العملات ، في إطار من السرية حتى يحرم المضاربة ، والسؤال المطروح يتعلق في الفترة ما بعد الفترة الانتقالية ، والخيار هنا بين إطار تتحدد فيه أسعار للنفط الخام ومنتجاته وفقاً لاعتبارات السوق فقط على أساس فلسفة حرية التجارة الدولية وعدم التدخل على الإطلاق من قبل أي جهة كانت سواء من المستهلكين أو المنتجين أو المصدرين أو التجار والوسطاء ، والخيار الثاني يقوم أيضاً على رفض منطق إدارة الأسعار ، وتبني سياسة حرية الأسواق والطلب والعرض في تحديد الأسعار ، ولكن الفرق هنا بين هذا الخيار والخيار الأول ، يتمثل في درجة الحرية وإطار تفاعلها مع جميع الأطراف ذات الأهداف المتعددة

وفي مناخ اقتصادي يتسم بالتغير المستمر ، والفكرة وراء الخيار الثاني هي ضرورة وجود إطار تنظيمي يحدد أساليب العمل وقواعده ، كما ينظم كيفية معالجة الأزمات ، ولكن كل ذلك في إطار حرية تحديد الأسعار وفقاً لاعتبارات العرض والطلب في المقام الأول .

ودعاة الحرية المطلقة لاعتبارات السوق وضرورة عدم التدخل على الإطلاق ، يبنون وجهة نظرهم على أساس نظرة كلاسيكية لقضية الحرية الاقتصادية ، وقدرة اليد الخفية على التصحيح ، أي أن اليد الخفية تضمن حلاً في النهاية يحقق أقصى درجة من الرفاهية لجميع الأطراف ، وهو ما يسمى بحل «باريتو الأمثل» ويدللون على صحة وجهة نظرهم بالتجارب العملية من سوق النفط الدولي عبر مراحل تاريخية متعددة ، حيث عجزت فيه كل وسائل الإدارة عن تحقيق قدر كاف من الاستقرار ، وكانت نتائجه في النهاية ضارة للغاية بالاقتصاد العالمي ككل . ومحصلة آخر نظام للإدارة ، وهو نظام الأوبك ، كان من وجهة نظرهم أطول كساد شهده العالم ، وأعلى معدلات للبطالة والتضخم ، وشيوع جو من التشاؤم لم يشهد له العالم مثيلاً ، والدعوة إلى الحرية الاقتصادية في سوق النفط ، تعني وفقاً للتحليل الكلاسيكي تحولاً تدريجياً في الأجل الطويل في القنوات وأساليب التحديد لأسعار النفط ، بحيث يتخذ كل طرف سياسة تقوم على المصلحة الذاتية فقط ، وأن اتباع مثل هذه السياسة سيعود بالنفع على الأطراف كافة في الأجل الطويل ، حيث تتحرك

الأسعار في اتجاه نحو نقطة التوازن في الأجل الطويل ، وتتعاذل الأسعار مع الكلفة الحدية في المصدر الحدي للنفط ، وهذا يعني انخفاض الأسعار من المستوى الذي هي عليه الآن إلى مستويات تقل بكثير ، وتتراوح ما بين مستوى الكلفة الحدية في مناطق الكلفة المنخفضة في منطقة الخليج ، والكلفة الحدية في مناطق الكلفة المرتفعة كمنطقة آلاسكا وبحر الشمال ، وأن مثل هذا الانخفاض سيعود بالنفع على الاقتصاد العالمي ككل .

وبالرغم من بريق هذا المنطق واستناده إلى فلسفة تتمتع بالقبول بصفة بديهية من قبل كل فرد ومؤسسة ، وهو منطق الحرية سواء كانت اقتصادية أو سياسية ، أو اجتماعية ، فإن المدقق والمتفهم لطبيعة النفط وسوقه ومعطياته ، يتحفظ فيما يتعلق بالمنافع التي تصاحب الحرية الاقتصادية في سوق النفط ، فهو يهمل مثلاً طبيعة النفط ، وتاريخه ، والشكل المميز لمنحياته ، وخاصة منحني النفط المتاح ، فتاريخ النفط يبين أن منحني النفط المتاح يتوقف على الاكتشافات .

والاكتشافات تتوقف على عامل الصدفة والعشوائية إلى حد كبير ، بالرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال التنقيب عن النفط ، إن عشوائية الاكتشافات تعني صعوبة التنبؤ كما أنها تنطوي على قدر كبير من المخاطرة يفوق بكثير المخاطرة التي تصاحب المشروعات الاستثمارية البديلة ، السبب في ذلك هو ارتفاع الكلفة الخاصة بالتنقيب واعتبار الجزء الأكبر من رأس المال المستثمر ، رأس

مال مخاطرة ، يتطلب في الحسابات العادية لتقييم المشروعات معدلاً عالياً للعائد يتناسب مع معدلات المخاطرة العالية ، إن العشوائية والكلفة العالية تعنيان عدم سريان أحد الافتراضات الرئيسية لترك الأمور لعوامل السوق وحدها ، وهو افتراض يقوم على وجود قدر كاف من المعرفة ، وقدر معقول من العشوائية ، يمثل النصيب الأدنى من محددات العرض والطلب ، ولقد بين تاريخ النفط أن العشوائية وعدم القدرة على التنبؤ لمنحنى النفط المتاح ، يشيع في الحال جواً من عدم الثقة يتبعه عادة ضغط كبير على الأسعار يهدد بالانهيار ، ومما يزيد الأمر تعقيداً هو ما أثبتته التجارب من خضوع سوق النفط للاعتبارات السيكلوجية ، أي جو الاعتقاد فيما إذا كان السوق يواجه اعتقاداً بالندرة ، أو اعتقاداً بالوفرة ، مما يؤدي إلى صعوبة أخرى وهي صعوبة التنبؤ بمنحنى العرض ، عند أي مستوى من مستويات المتاح من النفط . أما عن التغير في الأسعار لتساوى في الأجل الطويل مع الكلفة الحديدية للمنتج الحدي ، فالأمر يتوقف على التعريف المتبع في التحليل للتكلفة ، وخاصة فيما إذا كانت الكلفة تشكل عامل الربح ، أم أنها تستبعده وقد تكون الإجابة مرنة ، بمعنى أن الكلفة تشمل الربح إذا كان هناك أساس للربح ، وهي لا تشملها إذ انعدم هذا الأساس ، ومنطق ريكاردو الكلاسيكي يربط الربح بالندرة ، والندرة بعدم التغير في العرض في الأجل القصير ، أو محدودية المتاح في الأجل الطويل . فإذا استندنا إلى هذا المنطق الكلاسيكي فستكون الإجابة بأن الكلفة الحديدية للنفط ستشمل عنصراً للربح في حالات السوق الذي

يتسم بالندرة ، وينتهي الربيع كعنصر للكلفة بانتهاء الندرة ، ولما كان الأجل الطويل يتميز بمرونة العرض ، وعدم وجود حواجز تحول دون دخول منتجين جدد في السوق ، حيث يصبح جو المنافسة سائداً . أي بعبارة أخرى ، إن الندرة في حالة وقتية من سمات الأجل القصير وليس لها وجود في الأجل الطويل .

الخلاصة أن الكلفة الحدية للنفط في الأجل الطويل لا تشمل عنصر الربيع استناداً للمنطق الريكاردي الكلاسيكي ، وهذا المنطق لا ينطبق على مادة أولية قابلة للنفاد مثل النفط ، حيث إن الندرة بالنسبة للنفط تتمثل في القابلية للنفاد مع مرور الزمن ، وليس في عدم مرونة العرض ، أي أن منطق الربيع وفقاً لريكاردو هو من خصائص الأجل القصير ، بينما القابلية للنفاد بالنسبة لأي مورد تجعل الندرة من مميزات الأجل الطويل ، وهذا فرق جوهري وهام يبرر إدخال الربيع في الكلفة بالنسبة للموارد القابلة للتجديد في الأجل القصير ، بينما يعطي الحق في أن تشمل الكلفة ربيعاً في الأجل الطويل بالنسبة للموارد القابلة للنفاد مثل النفط . . بل يمكن تبرير مثل هذا الرأي من وجهة نظر تعريف موسع لنفقة الفرصة المضاعة ، حيث يمكن إدخال عنصر الربيع على أساس تقييم للمخاطرة غير العادية ، وكلفة البدائل .

والواقع ليس هناك اختلاف كبير أو جدي بين علماء الاقتصاد حول هذه النقطة ، حيث يكاد يكون هناك شبه اتفاق تام على ضرورة إدخال عنصر الربيع في الكلفة الحدية للنفط ، الخلاف دائماً يتعلق

بحجم هذا الربح وطريقة توزيعه ومن هو المستفيد منه ، هل هي الدولة مالكة المورد ، أم الشركات المنقبة عن المورد ، أم الشركات المتاجرة فيه وفي منتجاته منه ، أم المستهلك وحكومات الدول المستوردة للنفط؟ فتاريخ النفط يؤكد بوضوح أن مصادر الصراع كانت ولا تزال تدور حول محور واحد : من سيكون له نصيب الأسد من الربح القائم على القابلية للنفاد في الأجل الطويل؟

ليس معنى ذلك أننا نبرر نظام إدارة الأسعار ، فالتحليل والتفسير السابقان يمكن استخدامهما لتبرير نظام إدارة الأسعار بل إن روبرت مابرو كان أول من نبه إلى عشوائية منحى النفط المتاح ، وأول من نبه إلى أهمية العوامل السيكولوجية ، والاعتقاد السائد سواء بالندرة أو الوفرة في تحديد الأسعار ، فلقد كان له الفضل في تركيز الأضواء على تفسير معنى الندرة بالنسبة للموارد القابلة للنفاد . ومن ثم أعطى مفهوماً تطبيقياً للأفكار الأولية التي قدمها هوتلينغ في اقتصاديات الموارد القابلة للنفاد ، وهذا لا شك يعد إضافة نظرية ذات قيمة عملية ، ولكن مابرو استخدم أدوات التحليل السابقة مثل عشوائية منحى النفط المتاح وتحكم العوامل السيكولوجية ، في تصوير حالة السوق وتفسير معنى الندرة بالنسبة للموارد القابلة للنفاد ، استخدم مابرو ذلك في تبرير إدارة منظمة الأوبك وحققها في إدارة الأسعار ، بل إنه تبنى موقفاً متطرفاً بادعائه بأن سوق النفط لا بد أن يدار ، بل مكتوب عليه أن يدار ، وأن يحرم من مزايا المنافسة في السوق الحر ،

إن هذه الخصائص المميزة للنفط لا تعني بالضرورة إدارة الأسعار أو تبرير الاحتكار أو الكارتل ، وإنما تعني ضرورة وجود قواعد وأسس وأطر تنظيمية تحدد لجميع الأطراف كيفية التداول في النفط ، والتركيز هنا يكون على كيفية التداول وضرورة التنظيم حتى يتسنى التقليل من درجات عدم الثقة لتعويض المخاطر غير العادية المصاحبة للاستثمار في النفط ، كذلك فإن التركيز يكون على الأطراف كافة وليس على مجموعة بذاتها . إن كون الندرة من سمات الأجل الطويل فيما يخص النفط نظراً لقابليته للنفاذ ، وطالما أن النفط مستمر في لعب دور أساسي في الاقتصاد العالمي فإن مسؤولية حمايته وتحقيق الاستقرار في أسواقه هي مسؤولية جماعية يجب أن يتحملها العالم كله ، مستهلكاً كان أو مصدرراً ، بدرجات مختلفة .

قد يرى البعض أن مسؤولية الأجل الطويل من الممكن أن تقع على عاتق دول مجلس التعاون الخليجي ، وألا يقتصر دورها على الناحية التنظيمية الرقابية للمرحلة الانتقالية ، ومن الممكن تبرير ذلك من وجهة نظرهم على أساس أن هذه الدول تملك أكبر قدر من الاحتياطات النفطية ، وأن قابلية النفاذ تكمن في الأجل الطويل جداً ، خاصة أن استهلاك هذه الدول لا يقارن باحتياطاتها الهائلة ، وهذا التفسير مقبول جزئياً ولكنه يهمل الخصائص المطلوبة في أسلوب التصحيح في الأجل الطويل ، خاصة ضرورة مشاركة جميع الأطراف الرئيسية في المعادلة النفطية ، ومن ناحية أخرى فليس من العدل أن تتحمل الدول الخليجية وحدها التضحيات المطلوبة لأسلوب التصحيح

في الأجل الطويل ، بالإضافة إلى العامل السياسي المصاحب للنفط ، والذي لا يكتمل إلا بوجود أساليب لتمثيل القوى السياسية الكبرى لضمان تحقيق الاستقرار والاتفاق الضمني على عدم تعريض النفط وأسواقه للمناورات والألاعيب السياسية للدول والتكتلات النفطية ، فكيف يمكن تحقيق هذه المشاركة من الأطراف الرئيسية في تحمل مسؤولية استقرار سوق النفط؟

قدمت الأفكار الكينزية مرة أخرى ، أفكاراً ذات قيمة في تحقيق الاستقرار في أسواق السلع .

لقد اعترف كينز ، خلافاً لأستاذ مدرسته الفريد مارشال ، بأن مبدأ الحرية المطلقة «دع التجارة تمر» لا يصلح لتحقيق الاستقرار في أسواق السلع ، فلقد بين كينز أن معيار كفاءة نظام السوق يتمثل في ضمان نمو كاف في إنتاج المواد الأولية والسلع الزراعية Freedom of access للمستهلك دون حدوث تقلبات وعدم استقرار في الأسعار بالنسبة للمنتج Freedom of sales ولقد أصبح هذا المعيار أساساً للاقتراح البريطاني الذي قدم في ديسمبر ١٩٤٢ لأسعار السلع الأولية ، وذلك في إطار المفاوضات المتعلقة بمستقبل الاقتصاد العالمي التي دارت في عام ١٩٤٣ ، حيث نادى كينز بضرورة عمل دولي مركز في إطار نظام دولي للسلع المتعددة ، هذا النظام «قادر على تحقيق قدر كبير من التحسن في النظام وبدرجة كبيرة فيما يتعلق بالمواد الخام الرئيسية» .

وبعد فترة طويلة عاد العالم مرة أخرى للأفكار الكينزية ، حيث أصبحت تمثل الأساس النظري لما سمي فيما بعد بالبرنامج المتكامل للسلع I.P.C: Integrated - programme for commodi Ties الذي قدمه مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية UNCTAD في أواخر عام ١٩٧٤ ، والذي تم تعديله في المؤتمر الرابع للمنظمة فيما بعد ، ويحدد البرنامج المتكامل للسلع سبعة أهداف رئيسية : تفادي التقلبات الكبيرة في الأسعار والتحسين والمحافظة على الدخل الحقيقي للدول النامية ، تطوير أسواق السلع الخام الأولية والمعرض منها والمنتجات المشتقة منها ، تنويع الإنتاج والتوسع في مجال تصنيع الزراعة في الدول النامية ، تشجيع البحث والتطوير لتحسين الوضع التنافسي للسلع الطبيعية في مقابل مثيلاتها الصناعية ، تطوير هيكل الأسواق وأنظمة التسويق والتوزيع والنقل في مجال السلع الأولية . ويمكن تلخيص هذه الأهداف في هدفين رئيسيين أولهما تحسين الوضع التجاري للدول النامية وضمان معدل نمو في الدخل والقوة الشرائية للدول المصدرة للسلع الأولية ، وفي الوقت نفسه التقليل إلى أدنى حد من تأثير التقلبات في الأسعار على دخول هذه الدول ، وثانيهما تشجيع نظام نمو تدريجي ومستقر في أسواق السلع بما يضمن مصالح المنتجين والمستهلكين على قدر سواء ، ويتمثل الجانب التطبيقي العملي للبرنامج المتكامل للسلع في تنمية وتطوير العلاقة بين المنتجين والمستهلكين في صورة اتفاقيات سلعية ، والاحتفاظ بمستويات متفق عليها من المخزون لحماية السوق وتحقيق الاستقرار فيما يخص ثماني

عشرة سلعة ذات أهمية كبرى للدول النامية ، ومنها عشر سلع رئيسية وهي البن ، والكافور ، والشاي ، والسكر ، والأنسجة ومنتجاتها ، والجوت ومشتقاته ، والقطن وأنسجته ، والمطاط ، والنحاس ، والصفائح ، وهذه السلع تتمتع بخاصية رئيسية وهي مسؤولية الدول النامية مسؤولية كبيرة في إنتاج وتصدير هذه السلع . بالإضافة إلى هذه السلع فيتضمن البرنامج سلعاً أخرى منها الموز البوكسايت والحديد والمنغنيز واللحم ، والفوسفات الصخري ، والحطب القاري ، وزيت الخضروات والحبوب الزيتية . ويتطلب البرنامج كذلك تأسيس صندوق عام يخصص له مبلغ ٦ مليارات دولار لضمان التمويل لشراء وتمويل المخزون ، ولأغراض أخرى حددها الحساب الثاني للبرنامج ، ووراء البرنامج كانت رغبة ملحة من جميع الأطراف ، خاصة المجموعة المعروفة بمجموعة السبعة والسبعين ، في تحقيق الاستقرار في الأسواق الدولية للسلع وتحسين الدخل الحقيقي للدول النامية المصدرة للمواد الخام الأولية .

وتحقيق الاستقرار لا يعني تفادي التقلبات الكبيرة في الأسعار ، وإنما يعني تحصين إيرادات الدول المصدرة لهذه المواد الأولية ، ومن شأن هذا التحصين أن يحقق منفعة في الأجل الطويل للدول الصناعية ، ولقد تم تعديل الفكرة الرئيسية للبرنامج المتكامل للسلع بحيث أصبح يتسم بالواقعية ليشمل اتفاقيات لبعض السلع ، ولا يشترط أن تكون هذه الاتفاقيات متكاملة لتشمل السلع كافة ، كما

كان الهدف في البداية ، وقد تمخض التطبيق العملي عن توقيع عديد من الاتفاقيات الدولية لتنظيم التجارة في بعض السلع ، كاتفاقية السكر الدولية ، واتفاقية البن ، والكافور ، والمطاط الطبيعي ، واتفاقية الصفيح .

إن الظروف النفطية في الوضع الحالي ، والصورة المتوقعة في المستقبل تعني ضرورة التفكير بجدية في إدخال النفط في الإطار العام للبرنامج المتكامل للسلع ، فهدف تحقيق الاستقرار في سوق النفط على أساس مبدأ تعدد الأطراف وتشابك المصالح ، واستراتيجية السلع ، أصبح أمراً ملحاً ، كذلك فإن الاختلاف في المصالح بين الدول النامية المصدرة للنفط ، والدول النامية الأخرى المصدرة لسلع أولية معرضة للتقلبات . هذا الاختلاف في المصالح الذي نشأ في السبعينات نتيجة للارتفاع المستمر في سعر النفط ، وما صاحب ذلك من تراكم الفوائض المالية لدى الدول النفطية على حساب الدول النامية إلى حد ما ، هذا الاختلاف قد تلاشى تقريباً ، وأصبحت هذه الدول النفطية وغير النفطية تواجه أخطاراً واحدة ناتجة عن عدم الاستقرار ، كذلك فإن المناخ الدولي في سوق النفط أصبح مهيباً لعمل دولي يحقق الاستقرار أكثر من أي وقت مضى ، خاصة أن اقتصاديات بعض الدول الصناعية الهامة كالمملكة المتحدة ، أصبحت تعتمد على النفط وتعاني من تأثير التقلبات في الأسعار على الإيرادات والدخل والعمالة ، كذلك ظهر واضحاً من تجارب السنوات

الأخيرة ، أنه ليس في مقدور أي تكتل ، مهما كان ، السيطرة على سوق النفط .

السؤال المطروح هو :

هل يستكمل مجلس التعاون دوره التاريخي بأن يأخذ زمام المبادرة مدعماً بمجموعة السبعة والسبعين في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لي طرح برنامجاً لاتفاق دولي متعدد الأطراف في إطار البرنامج المتكامل للسلع ليحفظ للعالم استقراره في سوق النفط؟ .

الفهرس

الصفحة

الموضوع

٧	- كلمة أولى
٩	- الأوبك . . إلى أين بعد الاحتضار؟
٢٦	- بعد الاتفاق . . الأوبك إلى أين؟
٣٠	- ١٠ سنوات بعد أزمة النفط
٣٦	- عام على أزمة الأوبك
	- الصدمة النفطية الثالثة والاقتصاد العالمي
٤٦	١ - الصدمة النفطية الثالثة والاقتصاد العالمي
٥٤	٢ - الأرباح والخسائر
٦٨	٣ - مستقبل منظمة الأوبك
٧٥	٤ - الدول المصدرة والمستوردة للنفط
٨٦	٥ - سوق المال العالمي
٩٤	٦ - الأبعاد الاستراتيجية
١٠٣	- استراتيجية نفط الخليج في ضوء التطورات الأخيرة
١١٢	- أمن الخليج من أمن العرب
١١٧	- الأوبك تدافع حتى آخر برميل سعودي
١٢٤	- الأوبك . . كيف تدافع عن نفسها؟
١٣٤	- الأوبك . . ما دورها الجديد؟

- ١٤٠ - مطلوب جهاز نفطي خليجي للسيطرة على السوق
- الاختلال الهيكلي في سوق النفط
- ١٤٣ ١ - الاختلال الهيكلي في سوق النفط
- ١٥٢ ٢ - نماذج التصحيح
- ١٦٢ ٣ - الإطار النظري للتصحيح
- ١٧٢ ٤ - المرحلة الانتقالية
- ١٧٩ ٥ - ما بعد المرحلة الانتقالية
- ١٩١ - الفهرس